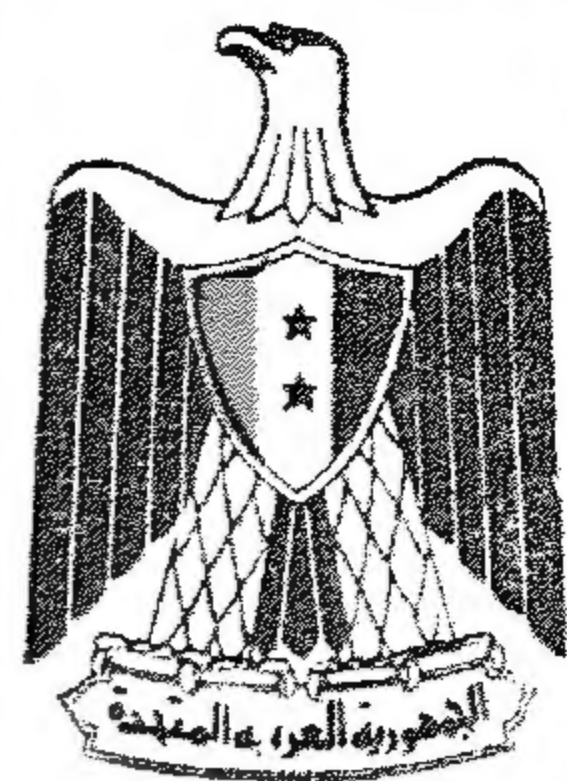


اخترنالك ١٤٣



DOUGLAS  
JAY

SOCIALISM  
IN THE  
NEW  
SOCIETY

الاشتراكية  
والاجتماعية  
الجديدة



ترجمة: جرانت اسكندر  
مراجعة: حسن زكي احمد

تأليف  
روجر اس جاي



اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راجح عباس  
وكيل وزارة الثقافة سابقا

اخترنا لك



تأليف

د. محمد باي

ترجمة: جبرائيل اسكندر

مراجعة: حسن زكي أحمد



## تقديم

مؤلف هذا الكتاب هو دوجلاس جاى أحد أعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ومن كبار رجال الاقتصاد فى بريطانيا . وقد تولى عدة مناصب وزارية هامة كما عمل صحفيا فى أشهر الصحف الانجليزية .

وهو يقدم لنا فى هذا الكتاب تعريفنا للاشتراكية الديمقراطية فى المجتمع الجديد كما يبين لنا مبادئ الرأسمالية ونظام الارث والنظام الشيوعى . وكذلك يتحدث عن حيوية النظام الاشتراكى وينادى بمبادئه كأساس للمجتمع الجديد .

وهو كأحد الموجهين فى حزب العمال الاشتراكى والساعد الأيمن للمستتر آتلى وقت أن كان رئيسا لمجلس الوزراء يعالج أسس الاشتراكية ويطامح القارئ على الصورة التى ينبغى أن يكون عليها المجتمع الجديد فى ظل الاشتراكية الديمقراطية وعلى ضرورة تقدير الكفايات بحيث لايتجاوز هذا التقدير الحدود التى تتطلبها أدنى حد من عدم المساواة حتى لايتأثر الانتاج العام للمجتمع ككل .

ومن ثم فهذا كتاب جدير بأن يطلع عليه الجمهور فى بلادنا وهى فى هذه المرحلة من التطور الاشتراكى الديمقراطى .



## ١ - العدالة الاجتماعية والغاية الاشتراكية

على الرغم من التقدم الفنى والثقافى الهائل الذى حققه الانسـدر  
فى القرن العشرين ، الا أنه فشل فى حل ثلاث مشكلات سياسية كبرى،  
عقد فشل فى ايجاد نظام يستطيع منع المنازعات الدولية من اثاره العنف  
والحرب ، وفشل فى تعبئة موارد العالم البشرية والمادية لانتاج الثروة .  
وأخيرا فشل فى تقسيم الثراء الناتج طبقا لمبدأ من مبادئ العدالة يمكن  
أن يحظى بالموافقة العامة ويشر بالرخاء والاستقرار . . . وجسيع هذه  
المشكلات التى لم تحل تهدد بالقوضى ، والمرارة ، والنزاع ، أما أولاها  
فتهدد بقيام حرب نووية ان عاجلا أو آجلا . والحجة التى يسوقها هذا  
الكتاب هى أن النظام الاشتراكى الديمقراطى ، والسيطرة الجماعية  
على القوى الاقتصادية والعسكرية طبقا لمبادئ العدالة التى تحظى بالقبول  
العالم ، هما وحدهما اللذان يستطيعان منع هذه القوضى وهذا النزاع من  
التحول الى كارثة ماحقة .

تعنى الاشتراكية الايمان بأن لكل انسان حقا متساويا فى السعادة  
وفى كل مايكسب الحياة قيمة ، وأن خير وسيلة للوصول الى المجتمع  
العالمى الذى يقدر هذا الحق ، هى فى الاشتراكية الجماعية ، وليست  
الوسائل الفردية . ومن ثم فهناك اقتناعان أساسيان للاشتراكية ، يتصل  
أولهما بالغاية النهائية ، حقوق معينة متساوية للجميع ، وثانيهما هو الوسيلة  
الأساسية التى يمكن الوصول بها الى هذه الغاية سواء أكانت سياسية أم  
اقتصادية .

تقد ظهرت كلمة «الاشتراكية» فى المناظرات التى جرت بين  
الاشتراكيين البريطانيين من أتباع زوبرت أوين ، والفرنسيين من أتباع سان-  
سيمون فى السنوات الثلاثين الاولى من القرن التاسع عشر ، ولعله مما  
يستحق الذكر - بالنسبة لمن يخلطون بين الاشتراكية والماركسية - أن



نذكر أن كلمة «اشتراكية» (بمعناها الحديث) يمكن إرجاعها إلى المجلة التعاونية التي كان يصدرها أتباع أوين حيث ذكرت الكلمة في هذه المجلة في عام ١٨٢٧ ، ووصفت المذاهب التعاونية لأتباع أوين . أما في فرنسا فلمعروف أن هذه الكلمة ظهرت مطبوعة لأول مرة في عام ١٨٣٢ في صحيفة «الكرة الأرضية» التي كان أتباع سان سيمون يحررونها ، واستخدمت الكلمة في فرنسا للدلالة على مذهب سان سيمون الخاص بالمجتمع ذي التخطيط الجماعي .

وهكذا تضمنت كلمة «اشتراكية» الجديدة إيماننا «بالاشتراكية» كوسيلة لتوجيه القوى الاقتصادية التي أطلقتها الثورة الصناعية . . . و «الغاية الاشتراكية» وليست قوى السوق العمياء ، هي التي يجب أن تسهم في السيطرة على الإنتاج وتوزيع الثروة . ولقد كان أوين يؤمن إيماناً عميقاً بأن الثروة الجديدة التي أوجدتها الثروة الصناعية أسوأ استخداماً لأن المنافسة وقوى السوق العمياء هي التي وجهتها أكثر مما وجهتها الغاية الاشتراكية . وفي هذا يكمن الاختلاف الأساسي بين «المتحررين» المؤمنين بعدم التدخل والاشتراكيين ، وظل هذا الاختلاف أساسياً حتى اليوم . ولو أننا حكمنا من ناحية الاشتقاق فإن «زمالة الإنسان» هي أحسن تعبير للهدف الأصلي ، وهو المساواة في الحقوق ولقد كان المعتقد أن منشأ كلمة «الزمالة» من الاعتراف بأن للآخرين حقوقاً مساوية لحقوق الفرد نفسه . ومن ثم فحينما قال وليام موريس أن «الاشتراكية هي الزمالة» أصاب كد الحقيقة من الناحيتين اللغوية والفلسفية .

فاذا صرفنا النظر عن الاشتقاق ، فقد كانت تلك هي الأفكار التاريخية الهامة التي ألهمت الاشتراكيين في فرنسا وبريطانيا . . . ففكرة الملكية العامة (بدلاً من السيطرة العامة) كوسيلة «أساسية» للغاية الاشتراكية ، بدلاً من أن تكون وسيلة هامة بين وسائل أخرى ، كانت عملية تضيق للفكرة الأصلية ، أدخلها ماركس بعد ذلك بوقت طويل على أساس بعض الاقتصاديات الخاطئة جزئياً ، فأثارت بلبلة فكرية طويلة الأمد . . . ومع أن روبرت أوين كان اشتراكياً حقيقياً وكثيراً ما يطلق عليه مؤسس



الاشتراكية البريطانية ، الا أنه - كسان سيمون وبعض الاشتراكيين  
المسيحيين الانجليز - فكر وكتب قبل أن ينشر ماركس نظرياته بسنوات  
كثيرة .

ولم يكن أوين وسان سيمون يؤمنان بملكية الدولة للممتلكات  
الصناعية بالجملة ، اذ كان سان سيمون يؤمن بالمنظمة الجماعية التي يتولاها  
الأشخاص المستثيرون بما فيهم رجال المصارف والصناعة ، بينما آمن  
أوين بملكية «الجماعة» التعاونية (قوى التعاون) على نطاق أصغر ، الا أن  
أحدا لا يستطيع أن ينكر أن كلا الرجلين كان اشتراكيا عظيما ، وأنهما  
من رواد الاصلاح . . . فقد حصل أوين (الذى ولد سنة ١٧٧١) على مصانعه  
في نيولانارك ، فأنشأ فيها أول تجربة اشتراكية مشهورة ، في عام ١٨٠٠  
وتركها في عام ١٨٢٤ ، بينما ولد ماركس سنة ١٨١٨ ، وقد وصف أتباع  
أوين انفسهم رسميا بأنهم «اشتراكيون» منذ عام ١٨٤١ . . . وفي عام ١٨٤٤  
أى قبل أن ينشر ماركس وانجلز البيان الشيوعى بأربع سنوات . أنشأ  
أتباع أوين (بعد عشرين سنة على الأقل من الدعاية لفكرة التعاون وانشاء  
جمعيات تعاونية في السنوات العشرين من القرن التاسع عشر ، جمعية  
روشدیل لرواد التعاون ، التي نشأت منها الحركة التعاونية العالمية ، وفي  
سنة ١٨٤٨ نفسها ، أعلنت جماعة من الانجليز من بينهم شارلس كنجسلى  
أنهم «اشتراكيون مسيحيون» فكرتهم الاساسية وهى : التعاون  
الاقتصادى لا المنافسة .. ومن ثم كانت المثل العليا الاصلية للاشتراكية  
- من الناحية التاريخية - هى المساواة والتعاون من أجل غاية  
مشتركة .

وعلى كل حال ، ان أهم مايعنينا ، فى الحاضر والمستقبل ، هو تحديد  
الاهداف الصحيحة للمجتمع ، والوسائل التي يمكن تحقيقه بها ، ولذلك  
لنبداً أولاً بالتمييز بين الغايات والوسائل . . ان الاشتراكيين يؤمنون  
بالمساواة كغاية ، ولا يقوم هذا الايمان بالمساواة على عبارات غامضة مثل  
«فولد الناس متساوين» اذا لو اوضح أنهم لم يولدوا متساوين ، وانما يولدون  
مختلفين اختلافا لانهاية له فى الخلق ، والذكاء والنشاط والمقدرة ، وانما



يقوم هذا الايمان بالمساواة على حكم أدبي ، فان لاى انسان وكل انسان  
حقا ككل انسان آخر فيما يكسب الحياة قيمة ، فاذا شك أحد في هذا  
التحكم ، فالجواب الوحيد عليه هو على أى أساس يجب ألا يكون الامر  
كذلك ؟ لماذا يكون من حقى أن أستمع بالسعادة أكثر منك ؟ لماذا يتمتع  
الرجل الأبيض بحق الادلاء بصوته أكثر من الرجل الأسود ؟ أو لماذا  
يتمتع الرجل بحق المساواة أمام القانون أكثر من المرأة ؟ أو لماذا يحظى  
الشيوعى بحق التمتع بمستوى معيشة أعلى من مستوى غير الشيوعى !  
بالطبع ، من الجائز أن يفقد أحد هؤلاء الافراد هذه الحقوق مؤقتا  
بالاعتداء على حقوق الآخرين ، الا انه لا يوجد سبب لانكار مثل هذه  
الحقوق على الفرد أو الجماعة مهما كان الأساس . اذ أن الاقدام على  
العمل ، استنادا الى عوامل الجد أو المولد أو الدين أو اللون أو السياسة ،  
أو أية تفرقة غير السلوك العادى للمجتمع ، شر خطير فى المجتمع  
يستكره الاشتراكيون ، لان ايمانهم بالمساواة لا يقتصر على شكلها الاقتصادى  
وانما يضم جميع الحقوق السياسية والشخصية التى تصنع السعادة وتجعل  
الحياة البشرية مستطاعة ، وهى - أى الاشتراكية - تقوم على أساس الاقتناع  
بأنه ليس لرجل أو امرأة حق طبيعى فى هذه المزايا أكثر من أى شخص  
آخر .

ومن ثم فاذا آمننا بأن جميع البشر يتمتعون بحق متساو فى السعادة  
والحياة المتحضرة ، فيجب علينا - لهذا السبب - أن نعمل على اقامة مجتمع  
تجسد فيه هذه الحقوق . أما الأساس النهائى لاستنكار انعدام المساواة فهو  
أنه غير عادى .. فالظلم هو الشر ، ومن ثم فليس للنفور أو الحسد شأن  
بذكر فى هذا المجال .. والواقع أنه اذا لم يكن الظلم شرا ، فانك تستطيع  
ولا شك أن تتخلص من النفور بغير أن تتخلص من انعدام المساواة ، لكن  
اذا كان الظلم شرا ، فان النفور منه لا يكون فى هذه الحالة شرا ولكنه  
يكون خيرا ، لانه ترفع له مايرره ضد شىء خاطيء .

ويؤمن الاشتراكيون بالحرية السياسية والشخصية ايمانهم العميق  
بالمساواة ، الا أن هناك سببين يجعلان من غير المستطاع وصف هذا الايمان



بأنه مميز بالمثل للاشتراكية ، أولهما أن الاحرار يؤمنون بهما أيضا ، وأعلى الأقل يعترفون بذلك ، وثانيهما وهو لا يفهم غالبا ، أن المساواة تعنى حقا مساويا فى الحرية . . ولذلك فإن المجتمع الذى يتمتع بعض الناس فقط بالحرية فيه ، أو يتمتعون بقدر من الحرية أكثر مما يتمتع به غيرهم ، ليس مجتمعا حرا . . ومن ثم فأنك لاتستطيع أن تحصل على الحرية بأى معنى حقيقى بغير المساواة . . ففى القرن العشرين كانت هناك دول كثيرة لا يتمتع فيها الملونون أو الشيوعيون أو غير الشيوعيين أو غيرهم بالحرية السياسية وهكذا أصبحت الحرية ، كما قال الأستاذ تاو نى ، « امتيازاً » لأحدى الطبقات وليست ملكا للشعب . وهذه المجتمعات لا يمكن أن يقال عنها انها مجتمعات حرة ، لان وجود جماعة من مواطنى الطبقة الثانية انكار للحرية والمساواة وتدل التجارب على أن مواطنى الطبقة الثانية فى العالم الحديث يشعرون تماما ، بمرارة بهذا الانكار ، وبأن هذه المجتمعات لا يمكن أن تعيش طويلا لحسن الحظ .

والواقع أن الزمن يمضى ، الزمن الذى يستطيع أحد الشعوب أن يجد فيه ويظل « نصف مستعبد ونصف حر » .

وهذا هو السبب فى أن الديمقراطية الاشتراكية هى المذهب الوحيد الذى يستطيع فى الواقع تحقيق آمال انسان القرن العشرين . فأنت لاتستطيع الحصول على الحرية بدون مساواة ، لان الرجال والنساء اليوم ، وفى جميع الدول وحتى جميع الألوان يشعرون بتساوى حقوقهم فى أن يكونوا أحرارا ، ولهذا فإن التحررية وحدها ليست كافية ، ومالم تتسع لتضم الايمان بالمساواة فانها تنكر نفسها بنفسها بتسامحها فى وجود مجتمع « نصف حر ونصف مستعبد » واذا اتسعت على هذا النحو ، فعليها أن تعترف بأن حق المساواة ينطبق على المجالين الاقتصادى والاجتماعى انطباقه على المجال السياسى . ومعنى هذا هو التقدم من التحررية الى الديمقراطية - الاشتراكية .

وبالمثل ليست الشيوعية كافية لانها - فى سعيها الظاهر الى المساواة الاقتصادية - تنكر الحرية السياسية الى حد كبير على المجتمع الذى تحكمه



ويعنى ذلك أنها تقع فى نفس الخطأ الذى يقع فيه الأحرار ، فإذا كان زعماء الدولة الشيوعية يتمتعون بحرية سياسية أكثر مما يتمتع به غيرهم فإن هذه الدولة تكون معدومة المساواة ، معدومة الحرية ، لأن مبدأ المساواة يقتضى أن يتمتع الناس بحقوق سياسية واقتصادية متساوية ، فحرمانهم من أحد هذه الحقوق من أجل حق آخر معناه القضاء على المساواة باسم المساواة .

وبناء على ذلك فإنه ليس من المصادفات أن تستطيع الاشتراكية الديسوقراطية وحدها تقديم الإجابة على المشكلة السياسية للقرن العشرين وليس ذلك لمجرد أن الاشتراكي يؤمن إيمانا صادقا بالمساواة والحرية ، وإنما مرده الى سبب آخر أكثر أهمية ، وهو أنك لا تستطيع أن تحصل على الحرية الحقيقية بلا مساواة ، أو مساواة حقيقية بلا حرية . فكل منهما ينطوى على الآخر فى المبدأ والواقع معا ، ولهذا فإن المحاولة التى يبذلها الأحرار أو الشيوعيون لفصلهما عن بعضهما خليقة بايجاد طبقة أقل تمتعا بالامتيازات السياسية أو الاقتصادية ، وهى حالة من شأنها أن تثير التوتر والنزاع ان عاجلا أو آجلا .

### ماهى المساواة ؟

ما تقدم يتضح أن المساواة هى هدف الاشتراكية المحدد .. لكن ما معنى المساواة ؟ ان الإجابة على هذا السؤال ليست من الواضح كما قد يتصور البعض مع أنه ندر أن يوجه هذا السؤال ، وندر ان يوضح الاضطراب الذى يحيط به .. فبالنسبة للاشتراكيين ، فإن للمساواة معنى مختلفا فى المجال السياسى والشخصى من ناحية ، وفى المجال الاقتصادى من الناحية الأخرى .. فمن ناحية الحقوق السياسية والشخصية تعنى المساواة - حرفيا - المساواة . فإذا كنا نتكلم عن حق التصويت ، واعتناق الأفكار أو التعبير عنها ، أو التمتع بالحرية أمام القانون ، أو الاشتراك فى النشاط السياسى ، أو نقد الحكومة ، فإن الاشتراكي يؤمن بأنه من الواجب والضرورى أن يتمتع كل فرد بهذه الحقوق على قدم المساواة المطلقة



بعض النظر عن أى امتياز شخصى غير ذات ، وهو الذى قيل أن الضرر نفسه يصنعه حينما يكسر القانون لحماية أغراض الآخرين ..

أما فى المجال الاقتصادى ، فمن سوء الحظ أن موضوع المساواة أكثر تعقيدا حتى من ناحية المبدأ ، فإن عدداً قليلاً جداً من الاشتراكيين نادى بالمساواة الاقتصادية الفعلية ، أو وحدة الدخل ، أو حتى تساوى الملكية . فقد ظل برناردو شو ينادى ردحا من الزمن بمساواة الدخل ، وإن كان قد أنهى حياته متدمراً كآى مضارب من فداحة الضرائب الإضافية . وعلى كل حل لا يوجد اشتراكى بمعنى الكلمة اليوم فى إنجلترا ينادى بذلك لأن العمال الصناعيين وحركة النقابات المهنية المنظمة فى بريطانيا تؤمن بـ «الفوارق» وتتمسك بالدخول العالية التى تكتسب نتيجة للمهارة ، والتجربة ، والصلاحية . وهناك ثلاثة أسباب على الأقل لاتجعل من المساواة الفعلية فى الدخل هدفاً عاماً ، أولها أن هذه المساواة مستحيلة التطبيق ، ولو أمكن إنجازها فلن يمكن الأبقاء عليها فى مجتمع حر ، وثانيها — وأهمها حتى الآن — أن الكثيرين ممن تعلموا مهاراتهم ومعرفتهم، وخلقهم وتجاربهم على المستويات الدنيا لن يستخدموا مقدراتهم بالكامل ماداموا لا يكسبون أكثر من الذين يسهمون بقدر أقل ، وهكذا لا يلبث انتاج السلع والخدمات أن ينخفض ، ويصبح المجتمع ككل أكثر فقراً . وهناك بعد ذلك السبب الثالث ، وهو أن المجتمع لن يعمل على أحسن نحو إذا لم يدفع للطاقة الانتاجية الأحسن أكثر مما يدفع للطاقة الانتاجية الأدنى فحسب ، ولكن الأغلبية العظمى من الجنس البشرى بما فيه الاشتراكيون تعتقد أن الشخص الأكثر مهارة والأكثر اجتهاداً يستحق جزاء إضافياً . والايमान العام هو أن الرجل والمرأة اللذين يعملان بضمير حي واجتهاد أكثر ، أو يتحملان قسماً أكبر من المسئولية يستحقان — بالإضافة الى المستويات العادية — مكافأة أعظم .

نخلص من هذه الحجج بتيجتين أساسيتين ، أولاهما أكثر فهما من نياتهما عادة . والنتيجة الأولى أن «المساواة» ليست الهدف فى دنيا «الاقتصاد» كما هو الحال بالنسبة للحقوق الانسانية والسياسية ، وإنما

الهدف هو أدنى حد مستطاع من انعدام المساواة . والنتيجة الثانية ، لا يجوز أن يتعدى انعدام المساواة النقطة الضرورية لضمان استخدام القدرات الانتاجية في المجتمع استخداما كاملا معقولا . ومثار الخلاف هنا هو الى أى حد يستحق الأكثر مهارة أو تجربة أو نشاطا أو مواظبة جزاء أكبر؟ وما هو معيار التقدير هنا؟ الجواب على ذلك هو أن يكون التقدير كافيا لضمان استخدام هؤلاء الأشخاص مواهبهم الخاصة وارتفاع المجتمع بهذه النواحي الى أقصى حد .

هذا هو اذن الهدف «الاقتصادي» الأساسي للاشتراكيين ، انه ليس «المساواة» بحرفيتها ، ولكنه أدنى حد مستطاع من انعدام المساواة يضمن استخدام البشر لمواهبهم بنشاط ، انه ليس حصصا متساوية ، ولكنه حصص عادلة ، انه ليس مساواة ، ولكنه عدالة اجتماعية ، وسيستخدم اصطلاح «عدالة اجتماعية» في هذا الكتاب للدلالة على هذا المعنى لانه يعبر عن الهدف الحقيقي بدقة أكثر مما تعبر عنه كلمة «مساواة» نفسها .

فعلينا ألا نقبل أية حجة لانعدام المساواة الاقتصادية غير هذه الحجة وعلينا أيضا ألا نبالغ في المعنى الذي تدل عليه ، فان ماتعنيه هذه الحجة فعلا هو أن الدخل الذي يكسبه العامل النشط كفرد يجب أن يختلف تبعا للعمل الذي يؤديه ومدى اجادته لهذا العمل . ولكن ذلك لايعنى اطلاقا أن دخل أسرته يجب أن يتحدد كله بدخله كفرد ، لانه من الممكن تماما - في حدود معينة - تحديد دخل العامل تبعا لطبيعة خدماته ، ودخل أسرته تبعا لاحتياجاتها ، فان من مآخذ الاقتصاديات التقليدية المؤمنة ، والتفكير الاشتراكي المتطرف أيضا ، افتراض وجود سبب أدبي أو أمر اقتصادي يوجب اعتماد دخول مستويات معيشة الأعضاء غير العاملين في الأسرة تماما اعتمادا على مهارة الشخص العامل فيها واجتهاده.. كذلك ليس هناك ما يدعو الى حرمان الأشخاص الذين لا يكسبون عيشهم من العمل ، كالعجز والصغار ، والمطلين ... الخ .. من الدخل ، فليس معنى القدرة على العمل اكتساب العامل حقا في المكافأة تبعا لطبيعة عمله وحرمان غير



القادرين على العمل مما يقيم أودهم . فقد اعترف الراى العام منذ أمد بعيد  
 بظلم حرمان هؤلاء الأشخاص من الدخل وبأنه من الظلم البين ، ومن  
 مستويات معيشة الاطفال وغيرهم ممن لا يعملون بكسب شخص آخر  
 ولعل عامل القدرة الذى سببه هذا التخبط فى التفكير الاشتراكى من الفقر  
 وانعدام المساواة أكثر مما سببه أى عامل آخر ، لان الأسر التى تعتمد على  
 عائى قليل الكسب كانت أكثر الأسر معاناة على مر التاريخ ، وما زال الجزء  
 الأكبر من السياسة الاشتراكية يتجاهل أن الطفل لامتثولية عليه اطلاقا  
 اذا كان أبواه غير متعجين أو كسولين . ولذلك يجب أن نوضح ما هو  
 المقصود بالحد الأدنى من انعدام المساواة بوصفه الهدف الاشتراكى  
 الأسلى .

## ٢ - لماذا يفشل عدم التدخل

هذا هدف الاشتراكية .. الا أن هناك اختلافا اشتراكيا آخر هاما ذلك هو أن عملية التدخل غير المخططة للتبادل الحر أو للأسواق الحرة لا يمكن في أية ظروف محتملة ، أن تؤدي الى العدالة الاجتماعية كما عرفناها آنفا . لأن السوق الحرة لن تلبث أن تؤدي في أغلب الحالات وعلى نحو سريع مركز ، الى انعدام مساواة أكثر من الحد الأدنى اللازم لاستخدام الخانات البشرية . وهذا هو النقد الاشتراكي الأساسي لعدم التدخل ، وجوهر القضية الاقتصادية الاشتراكية ، فإذا استندت القضية الاشتراكية الى هذا الأساس فستكتسب منحة لا تبارى .

لكن من أين لنا أن نعرف هذا صحيح ؟ رب قائل : كيف نعلم أن التبادل الحر يؤدي عادة الى انعدام مساواة مفرط ؟ كيف نستطيع أن نحدد أدنى درجة يمكن تجنبها من انعدام المساواة ، والاختلاف بين الدخول صحيح أنه لا يوجد معيار لذلك ، ولا مقياس حسابي بين أعلى الدخول المكتسبة وأدناها يمكننا من معرفة الحد الأدنى الذي لا يمكن تجنبه ، وإنما يمكن الاجابة على السؤال الخاص بدرجة انعدام المساواة التي لا يمكن تجنبها بـ «التجربة والخطأ» وبالضغط الاشتراكي المستمر في اتجاه الاقلال من عدم المساواة ، والاستمرار في هذا الضغط الى أن تظهر أدلة واضحة من قلة بذل الجهد أو قلة الانتاج ، أو من نفور قوى بين العمال المهرة ، يشير الى أن العملية قد تجاوزت مداها المعقول .

ولكن هذا الاختبار يبين بما لا يدع مجالا للشك ، أن التبادل الحر الذي لا يقترن باعادة توزيع عادل للدخل ، ينتج دائما انعدام المساواة ويكفي للدلالة على ذلك مقارنة توزيع الدخل ، بعد فرض الضرائب المباشرة في الولايات المتحدة أو بريطانيا ، في الفترتين ١٩٠٠ - ١٩١٤ من ناحية ، و ١٩٤٠ - ١٩٦٠ من ناحية أخرى ، فليس هناك أي مجال للشك



في أن انعدام المساواة كان أكثر شدة في الدولتين أثناء الفترة ١٩٠٠-١٩١٤ مناصار اليه بعد خمسين عاما . اذ كانت الفترة الأولى فترة الثورات الحيايية التي لا ضرائب عليها ، والمدخول الحيايية التي نعمت بها أسر روبرت ووكفلر وكارنجي في الولايات المتحدة ، واثروات الخاصة الهائلة - التي ورت معظمها - جنبا الى جنب مع الفقر المدقع في بريطانيا . ففي عام ١٩٠٥ مثلا (وقبل أن تعرف الولايات المتحدة ماهي ضريبة الدخل) ، كان أصحاب الملايين الجدد في الدولتين بمثابة الزخرف المألوف في المجتمعين البريطانيين والأمريكي ، ولم يكن هناك حينذاك معاش تقدمه الدولة للطاعنين في السن ولا أعانات للمرضى أو العاطلين في كلتا الدولتين . الا أن انعدام المساواة والفقر وخاصة في المدخول ، قد انخفضا كثيرا الآن ، وأن بقي كثير من الفقر في الدولتين . .

ومع ذلك فقد زاد الانتاج والطاقة الانتاجية في الدولتين حذر العشرين سنة الماضية بسرعة تعادل ، ان لم تزد على ، سرعة زيادتها في الخمسين سنة التي انقضت منذ عام ١٩٥٠ مما يثبت أن درجة انعدام المساواة التي كانت سائدة في بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما قبل سنة ١٩١٤ كانت مفرطة بالمعنى الذي شرحناه آنفا ، بل لقد كانت أعظم كثيرا من الحد الأقصى اللازم لنجاح النظام ، اذ أن النظام أدى عمله على نحو أحسن كثيرا أثناء العشرين سنة الأخيرة . وزب قائل ، استنادا الى الأدلة التاريخية ، انه وان كان انعدام المساواة قد أدى الى زيادة الانتاج ، فمن الممكن أيضا أن يؤدي الى جهد فردي أعظم . ولكن الأمر ليس كذلك ، فالمقياس العملي الوحيد للجهد المبذول هو ما يحققه الاقتصاد من نجاح عام في زيادة الانتاج .

ان السبب الرئيسي في نجاح النظام الاقتصادي أثناء الخمسين سنة الأخيرة في الدول الديمقراطية التي تضاءلت فيها المساواة ، لا يتصل أساسا بدرجة انعدام المساواة ، وإنما مرده أساسا الى أسباب الكساد الدورية التي وقعت أثناء هذه الفترة وأحدثت بطالة واسعة النطاق حتى سنة ١٩٣٨ ، وان كان من المحقق أن بعض وسائل العدالة الاجتماعية

( كالاغاثات الاجتماعية التي تصرفها الولايات المتحدة ) تساعد أيضا على تخفيف حدة هذه الازمات الدورية .. وما تقدم يتبين أن انعدام المساواة المفرطة ( وانعدام المساواة في الفقر المدفع أيضا ) كانا متفشين قبل سنة ١٩١٤ .

ومع ذلك فإن انعدام المساواة في ذلك العصر كان راجعا إلى وجود نظام التبادل الحر غير الخاضع لأيّة سيطرة ، بالإضافة إلى نظام الارث . فقد كانت الدخول والثروات التي أوجدها هذا النظام في مجتمع صناعي متقدم هي في الواقع دخول فترة ما قبل سنة ١٩١٤ ، وهي الفترة السابقة على بذل أي جهد في بريطانيا لإعادة توزيع الدخول جماعيا على مبدأ العدالة الاجتماعية .. الا أن حكومة العمال في إنجلترا ، واثقون الجديد الذي أصدره روزفلت في الولايات المتحدة استطاعا أن يحرزا تقدما حقيقيا نحو العدالة الاجتماعية .

ولكن عنصر السخرية في القصة لم يتبين جيدا للشعب البريطاني ، لان عقوله كانت متأثرة تماما بدعاية المحافظين أو الشيوعيين السياسية . وعنصر السخرية هو الآتي :

لم يقتصر الأمر على نجاح نظام الانتاج منذ تحرر الشعب البريطاني من التبادل الحر غير المسيطر عليه كوسيلة لتوزيع الدخول فحسب ، ولكن هذه الحركة جاءت أيضا - منذ عام ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ ، في بريطانيا و ١٩٤١ الى ١٩٤٥ في الولايات المتحدة وهي السنوات التي تميزت بالتقدم السريع نحو المساواة - نتيجة للرغبة الشديدة في دفع جهاز الانتاج الى العمل بأقصى طاقته بعد أن تبين أن العدالة الاجتماعية ضرورة للمجهود الحربي في تلك السنوات . وفي ظل هذه الظروف تبين أن المساواة التي ظل الرجعيون أمدا طويلا يدعون أنها عائق في وجه زيادة الانتاج ، كانت شرطا أساسيا وضرورة قصوى لزيادة الانتاج عندما جاءت أعظم الأزمات .

وهناك أدلة كثيرة أخرى على أن التبادل الحر غير المخطط للسلم والخدمات يؤدي الى ايجاد تفاوت كبير في الدخول ، ففي الدول الكثيرة التي لم يبذل فيها أي جهد جماعي واسع لإعادة توزيع الدخول ، ظهرت



الثروات الخاصة الهائلة جنباً الى جنب مع الفقر المدقع . وقد لوحظت هذه الحالة بصفة خاصة في اليابان حتى عام ١٩٤٥ ، وفي ايران ومصر بحيث كانت الفرص مهيأة للحصول على دخول هائلة اذا كان الفرد ماهراً أو محظوظاً . وحتى الآن لم ينفذ أى نظام فعال لاعادة توزيع الدخل .

وحتى في أمريكا وبريطانيا نفسها حيث بذلت الجهود للاقلال من انعدام المساواة في المجتمع ، فقد صنعت ثروات خاصة هائلة لا يكاد يتصورها العقل بل تعجز أمامها ثروات عصر روكفلو - كارنجي . فقد ورث مستر بول حتى صاحب شركة بترول حتى ، نصف مليون دولار عن أبيه . الا أنه استطاع - منذ عام ١٩٤٥ - أن يكسب ثروة شخصية قدرت بألف مليون دولار (حوالي ٣٥٠ مليون جنيه استرليني) باستخدام ذكائه واختياره المنطقة الصحراوية على حدود الكويت التي تبين أنها تكاد تنفجر بما فيها من بترول . ولقد سعى مستر أوناسيس ليكون على هذا القدر من الذكاء والحظ في بناء واعادة السفن ناقلات الزيت عندما كان العالم بحاجة الى هذه السفن .

ليس هناك من ينكر أن هذين الشخصين متوقدي الذكاء قدما للعالم خدمة جليلة بتهيئة البترول وناقلاته في الوقت الذي كانت الحاجة ماسة فيه اليهما . . الا أننا مهما شجونا في تقدير جهودهما ، ومهما تمسكنا في تقدير عظمتهم التنظيمية ، فإنا لانملك خيالا خصبا الى درجة تمكننا من القول بأن ثروة قيمتها ٣٥٠ أو ٤٠٠ مليون جنيه هي الحد الأدنى الذي يجب أن يكسبه رجل واحد ليحفزه ذلك على الكشف عن البترول أو بناء ناقلات البترول في اللحظة المناسبة .

وهناك أمثلة أخرى لاثبات هذه الحقيقة ، فقد دلت تجارب المضاربة في الاراضي في انجلترا على ارتفاع أسعارها الى مستويات خيالية . فقدان الارض في لندن الذي لم يكن يباع بأكثر من ٥٠٠٠ جنيه منذ عشرين سنوات بلغ سعره أخيرا ٥٠٠.٠٠٠ جنيه بل ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه بسبب التبادل الحر ولأن هناك مشترين بهذه الأسعار الخيالية ، ولو لم يكن هناك مشتر بهذه الأسعار الخيالية لاضطر بائعو الارض الى بيعها بسعر أرخص ، ولكن

المنافسة من أجل وحدة واحدة من سلعة نادرة رفعت السعر الى هذه المستويات غير المعقولة . وهنا أيضا تشي السوق الحرة سلما ومجالا يفوق أى شيء لازم حتى لنجاح هذا النظام .

والقول بأن هذا المثل أو تاريخ حياة مستر حتى ومستر أوناسيس ليسا الاستثناء قول لا يعتد به ، لان الاستثناءات هي التي تبرهن على القاعدة وامكان حدوث عدة حالات متطرفة كهذه في فترة قصيرة في أحد أركان الاقتصاد العالمي يوحى بأن هناك قوى تسعى دائبة لانعدام المساواة الشديدة ولو على نطاق غير صارخ كهذا . وليس من شك في أنك ستجد أمثلة مشابهة لهذه الحالات - ولو أنها قد لا تكون مفزعة مثلها - في جميع الدول التي لم يبذل فيها جهد جماعي لتوزيع الدخل بعدالة أكثر .

ومن السهل أيضا أن ترى أنه اذا سمح لثروات على نطاق ثروتى حتى وأوناسيس بالانتقال بالوراثة الخاصة غير المشروطة فان انعدام المساواة يصبح خياليا . . . ورب قائل أن مستر حتى كان بحاجة فعلا لتكديس ٢٥٠ مليون جنيه ليثمر على الزيت ، لكن اذا ورت غيرهما ٣٥٠ مليون جنيه فانهم لن يضيفوا اليها شيئا سواء عملوا أو لم يعملوا . . . فالأثر شيء اضافى منفصل عن التبادل الحر ، وانت لا تستطيع أن تلوم التبادل الحر على الشرور المؤسفة التي يسببها الأثر . ونرد على ذلك بأنه اذا سمح للأثر غير الخاضع للسيطرة بالبقاء ، فانه لن يلبث أن يضاعف ، آليا - لانعدام المساواة المفرط الذي يحدثه التبادل الحر ذاته ، ولذلك تصبح الحاجة ماسة الى اتخاذ اجراءات اشتراكية صارمة للقضاء على الشرور الأصلية .

نخلص من هذا بأن المساواة في الفرص لا تكفى ، فمثلا يعتقد الاشتراكي بأنك لا تستطيع أن تمضي في مبدأ العدالة الاجتماعية الى نقطة المساواة الحرفية في الدخل ، فانه يعتقد أيضا أنه يجب عليك أن تذهب بالمبدأ الى ما وراء نقطة المساواة في الفرص . ذلك لاقتالو فرضنا أن جميع الناس بدءوا متساوين ، فان اختلافات المقدرة ، والمكر ، والصلابة كبيرة جدا من رجل لآخر ؟ وكذلك اختلاف الحظ ، ولذلك فلن يلبث المهرة المحظوظون أن يكسبوا جزءا أعلى كثيرا جدا من الحد الأدنى المطلوب



لاستخدام مواهبهم النافعة للمجتمع ، ثم يحتفظون بمركزهم في المقدمة دون  
ماتراجع ، لانهم ما يكادون يحصلون على ثروتهم الكبيرة حتى تنهيا لهم  
ظروف تنميتها، فاذا أضفت الى ذلك الارث الحاصل الحر الذي لا ضرائب عليه  
هناك لن نلبث أن نجد جزءا من الثروات الخاصة الكبرى يبرز بمحاذاة  
الجمهير الفقيرة في دولة تكافؤ الفرص •

ومن الممكن أن يحدث ذلك أيضا في ظل النظام السوفيتي نفسه  
فان الاختلاف بين الدخل المكتسبة حاليا في المجتمع السوفيتي بعد دفع  
الضرائب بين أعلى العمال مرتبات وأقلهم مرتبات أعظم فعلا منه في بريطانيا  
أو اسكندناوة ، ويحتمل أن يتساوى مع الاختلاف الكبير في الولايات  
المتحدة • وسيوضح لك ذلك سواء أقرنت قائد القوات المسلحة بالجندى  
العادى ، أو كبير الموظفين المدنيين بأقلهم مرتبة ، أو أكبر مدير مصنع  
بالعامل غير الماهر • ويرجع ذلك أساسا الى ثقافة ضريبة الدخل على كسب  
العمل ١٣٪ فقط في أعلى فئاتها على الاجور والمرتبات في الاتحاد السوفيتي  
ويعتقد الزعماء السوفيت أن للحافز أعظم الأهمية ، ولذلك فانهم لا يوافقون  
على النتائج التي يحققها تعديل الضريبة المباشرة • ومن المحقق أنهم أثبتوا  
أن الملكية الخاصة ليست هي السبب الوحيد لانعدام المساواة • وفي رأي  
استنادا الى الاحصائيات والمراقبة ، أن النظام السوفيتي قد ذهب بانعدام  
المساواة الى ملووء النقطة الضرورية لشحذ مقدرات المواطنين ، وذلك  
ببرغم مجانية التعليم ، ومعاشات الشيخوخة خارج المجال الزراعي وغيرهما  
من الخدمات الاجتماعية • فاذا ارتبت في ذلك فقاوّن الاختلاف بعد دفع  
الضريبة بين اسكندناوة مثلا والاتحاد السوفيتي •

بل ان الزعماء السوفيت فتحوا الباب أمام انعدام المساواة أكثر من  
ذلك • فهناك السنوات الحكومية المدرة للربح (٣٪ عادة) التي يستطيع  
أى فرد أن يكتسبها بأى مبلغ يشاء ، بل ان الاستثمار الاجبارى في هذه  
السنوات يفرض عادة بالاضافة الى ضريبة الدخل • وهكذا يستطيع الفرد  
النشط العامل أن يكتسب ، عند تقاعده ، أملاكا خاصة محترمة ممثلة في  
هذه السنوات ، ويحصل منها على دخل محترم بغير أن يكدر من أجله •

وعلاوة على ذلك فإن حامل هذه السندات حر في أن يمنحها ، بعضها أو كلها ، لأقاربه أو لأي شخص يختاره ، ومن المحتمل أن يكون هذا النظام قد أتاح فعلا للورثة المحظوظين في الاتحاد السوفيتي أن يعيشوا بغير ازعاج أنفسهم بالعمل إذا أرادوا ذلك .. ومن المحتمل أيضا أن تدخل السلطات السوفيتية قبل أن يؤدي هذا النظام إلى خلق طبقة من الأثرياء العاطلين ، وهو مالا ريب فيه سيحدث مستقبلا - وتفرض ضريبة دخل أعلى وضريبة تركبات . أما في الوقت الحاضر فإن هذه السلطات تتباهى باعتزامها إلغاء الضريبة المباشرة الغاء تاما - وهي خطوة أخرى نحو انعدام المساواة . وهكذا فإن النظام السوفيتي - بتطبيقه الحالي - مثل آخر على أن تكافؤ الفرص غير المتزن باعادة توزيع الدخل المكتسب وغير المكتسب بدرجة كافية لا بد أن يخلق حالة تفاوت كبير في الدخول ..

ولهذا كله فليس هناك ما يدعو للعجب إذا علمنا أن النظام الاقتصادي القائم على تبادل غير مخطط تجدد القوى الاقتصادية وحدها ، لا بد أن ينتج مجتمعا لا أثر للمعادلة فيه .. فهناك ثلاث قوى تعمل في وقت واحد تضمن أن مثل هذا المجتمع يجب أن يظل ظالما . أولاها أن الجزاءات الناتجة أكثر انعدام مساواة مما تتطلبه السيطرة على المجتمع ، وثانيها أنه لا توجد وسيلة يمكن أن تقارن بها احتياجات مختلف الأفراد به وثالثها أن جهود وتضحيات المنتجين لا تقارن أيضا .. ولذلك فإن الفرد التعس الذي يولد بمقدرات منخفضة لا يكافأ تبعاً لجهوده وتضحياته ويظل بالضرورة عند نهاية سلم الدخل بعكس منافسيه المحظوظين الذين يرتفعون عنه في هذا السلم ، ومن ثم فإنه حينما ينزل إلى السوق كمستهلك فإنه لن يلبث أن يجد نفسه مستهلكا ضعيفا ازاء من يملكون نقودا أكثر ينفقونها . وعلاوة على هذا ، فإن السوق الحرة لا يمكن بالطبع أن تسمح بالانفاق على الأشخاص الذين يعتمدون على عائلهم في حياتهم . ولهذا فالتنازح ، في أي نظام غير مخطط ، أن الأسرة التي يكون عائلها عامل غير ماهر ، أو رجل عاطل له أسرة كبيرة ، أو عامل متقاعد في سجن الشيخوخة تعيش في فقر مدقع ..



والحقيقة البسيطة هي أن نطاق المكافآت والدخول الذي تفرضه القوى الاقتصادية غير الخاضعة للسيطرة ؛ غير مشروع على الإطلاق مهما كان هذا النظام يعمل على أساس المنافسة الكاملة . لأن هذه المكافآت والدخول لا تزيد على كونها وليدة السوق الحرة . ولهذا فإنها ليست طيبة ، أو تستحق الدفاع عنها أدبياً . . ان ما يحدث عندما يتبنى الانسان نظاما اقتصاديا يقوم على عدم التدخل . ولعل تلك هي أهم حقيقة تكمن في جميع الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والجدلية وما أعقبها في كل مكان من محاولة السيطرة على الاكتشافات الصناعية في القرنين التاسع عشر والعشرين عن طريق التبادل الحر والملكية الخاصة .

ومن ثم فالى أن تتدخل الدولة في إعادة توزيع الثروات ، وتتدخل النقابات المهنية في المساومة الجماعية ، فيظهر دائما التفاوت المفرط والظلم المبین .

### ٣ - هل عدم المساواة أقل أهمية ؟

مما تقدم يتبين أنه ليس هناك مكان للحيرة اذا علمنا أن محاولة بناء المجتمع الصناعى الجديد على أساس عدم التدخل الحكومى ما لبثت أن أدت الى ظلم اجتماعى صارخ .. لكن رب متسائل : ألم تدخل الآن فى مرحلة جديدة ؟ ألم تصل مستويات المعيشة فى معظم الدول الصناعية المتقدمة الى ارتفاع كبير بحيث لم يعد فى استطاعة جميع القوى القديمة التى تعمل فى اتجاه عدم المساواة أن تعمل الآن ، أو بحيث لم يعد لها شأن يذكر ، أو - على الأقل - لم يعد أحد يحس بها ؟

فى بيانه المشهور « المجتمع الثرى » قال الاستاذ ج.ك. جالبريث : هناك أشياء قليلة أكثر وضوحاً فى التاريخ الاجتماعى الحديث من نقص الاهتمام بعدم المساواة كموضوع اقتصادى ، . ولكن الاستاذ جالبريث يعترف فى العبارة التالية بأن ذلك كان صحيحاً بصفة خاصة فى الولايات المتحدة ، ولعله يبدو أقل صحة فى الدول الغربية وبالأخص فى المملكة المتحدة ، . أما الدليل الأساسى الذى قدمه الأستاذ جالبريث على هذا « عدم الاهتمام بمعالجة التفاوت بين الدول » فهو أن « جهداً صادقاً لم يبذل فى الولايات المتحدة منذ خمسة عشرة سنة لتعديل التوزيع الحالى للدخل » ، وكان تفسيره الاول لهذا النقص فى الاهتمام هو أن هذا التفاوت فى الدخل « لم يسر فى الاتجاه المنتظر الى الأسوأ » . والتفسير الثانى هو « التعديل الكبير الذى طرأ على حالة الأثرياء السياسية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة » ، على حين أن التفسير الثالث هو اختفاء الفوارق الهائلة فى الحياة وضروب الترف التى كان أثرياء القرن التاسع عشر يتمتعون بها وكانت تثير حسد غيرهم من غير الأثرياء .

أما مستر ك. أ. ر. كروسلاند ، فمع أنه ينادى بقوة بمزيد من المساواة ومزيد من إعادة التوزيع ، الا أنه يفضل أن يبنى قضيته على الحجة



القائلة بأن « الرفاهية » يمكن أن تزداد بإعادة التوزيع . وفي هذا يقول :

« ليس من الممكن تبرير المطالبة بمزيد من إعادة التوزيع بتلك الحجة التي اشتهرت يوما ومؤداها أن انتزاع جنيه من رجل غنى ومنحه لرجل فقير يزيد الرفاهية الاقتصادية .. ولا يرجع ذلك الى أن الحجة أصبحت غير صحيحة ، ولكن مرده الى أننا اذا كنا نفكر في إعادة التوزيع عموديا بين جميع طبقات المجتمع ، فسنجد أن الجنيهات التي لدينا قليلة . ومن ثم فحينما نضطر الى توزيع الجنيه الذي أخذناه من المليونير بالقروش على ٢٠٠ مستحق مثلا ، فستكون الرفاهية ضئيلة جدا ، وبالتالي فأننا لن نحقق نتيجة تذكر ، .

لكن هل تؤثر هذه الحجج على النتائج الرئيسية التي وصلنا اليها في الفصل السابق ؟ يبدو أنها لا تؤثر عليها ، لأنها لا تهون بحال من شأن النتيجة العامة ، وهي أن النظام الاقتصادي للتبادل الحر سيؤدي الى زيادة التفاوت بين الدخل ، والى مواجهة سوء توزيع الموارد بالنسبة للاحتياجات ، على حين أنه لا يوجد تبرير اجتماعي أو أخلاقي لتوزيع الموارد والدخل التي تنهيا من مثل هذا النظام بلا تخطيط فالأستاذ جالبريث يتحدث أولا عن الموقف في الولايات المتحدة ، حيث تدخلت السلطات العامة فعلا في توزيع الدخل ، عن طريق الضرائب والخدمات العامة أساسا ، وحيث لا يزال هذا النظام قائما حتى الآن . وهكذا فإن هذا النظام الضريبي يعمل علما بعد آخر على الاقلال من عدم المساواة في المجتمع الأمريكي ، ولو أنه لم يبذل جهدا أكبر في السنوات الاخيرة لجعل إعادة التوزيع أسوأ حالا . وهو - حينما قال ان « عدم المساواة لم يسر في الاتجاه المنتظر الى الأسوأ » انما يعنى أن السبب في ذلك أن هذه الدولة الديمقراطية ، وبالأخص منذ عهد فرانكلين روزفلت ، قد قامت بدور كبير في إعادة تنظيم توزيع الدخل القومي الذي كان يحتمل أن يغيره عدم التدخل - وهو ما حدث فعلا في أيام روكفلر وكارنجي .. وكما فشل ماركس في التكهّن بأن المالية العامة كان في استطاعتها أن تعالج توزيع الثروة الذي أحدثته القوى الطبيعية ، كذلك قد يفشل قراء جالبريث في ملاحظة أن هذا حدث فعلا

بدرجة أكبر في الدول الأكثر تقدماً .. إلا أن الأستاذ جالبريث يعترف بأن قدراً كبيراً من عدم المساواة ومن الفقر مازال موجودين في الولايات المتحدة : ، ففي عام ١٩٥٥ حصل عشر ( ١٠/١ ) الأسر والأشخاص الذين يدفعون أدنى حد من الضرائب على حوالي ١ ٪ من مجموع الدخل القومي للبلاد ، بينما حصل العشر ( ١٠/١ ) الأعلى دخلاً على ٢٧ ٪ من هذا المجموع •

كذلك الحال في بريطانيا حيث توجد جماعات كبيرة ، وبالأخص من الشيوخ الذين يحصلون على معاشات بغير أن تنهياً لهم أية موارد خاصة ، والجماعات التي تسكن في منازل حقيرة ، والأسر الكبيرة التي يحصل عائلوها على أجور ضعيفة ، وتعاني من الفقر المدقع ، تنهياً الفرصة لتبرير حجة أن نقل الثروة من الأقلية الثرية إلى هذه الأغلبية سيؤدي إلى زيادة الرفاهية وارتفاع مستوى الشعب بصفة عامة • صحيح أن هذه الجماعات لم تعد تشكل الأغلبية في المجتمع البريطاني بحيث أنه إذا نقل فائض الدخل إليها أدى ذلك إلى رفع مستويات كل فرد على نحو ملموس ، وذلك لأنه كلما قل عدد الفقراء أصبح في الامكان مساعدتهم لأن المساعدة ستكون في هذه الحالة مستطاعة وفعالة ••

كذلك يجب أن نقبل بسهولة المذهب القائل بأن فائض دخول الأثرياء القابل لإعادة التوزيع ضئيل جداً إلى درجة أنه لأهمية له مطلقاً ، لأنه كلما زاد عدد الأثرياء ، أصبح هذا القول أقل صحة ، نظراً لأن أي دخل إضافي للجماعات الفقيرة ، أو أي دخل إضافي يمكن انفاقه على الخدمات التي تلمس الحاجة إليها لابد أن يكون ثميناً • ومن ثم فإن نتيجة أية إعادة توزيع مستطاعة للدخل في المملكة المتحدة قد تبدو أيضاً أكثر أهمية إذا نظر بعين الاعتبار إلى أرقام الدخول العائدة من الأشخاص الأكثر ثراء إلى سلطات ضريبة الدخل ونحوها ، أما إذا راجعنا مستويات المعيشة الفعلية فلن تكون هناك أية أدلة نادرة على تحقيق رفع مستوى المعيشة من توزيع الضرائب على الدخول لأن الموارد المهيأة لإعادة التوزيع تافهة حتى في بريطانيا اليوم • ولأن الحساب يجب أن يجري بالطبع على



أساس الموارد الحقيقية ، لاعلى أساس الدخول العائدة من الضرائب ..  
عدم المساواة على النطاق العالمي :

ولو أن الحجج التي ساقها الأستاذ جالبريث عن درجة عدم المساواة اليوم لها بعض الوجاهة اذا طبقت على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ( نظرا للهجوم العنيف الذي شن على الظلم الاجتماعي هناك ) ، الا أنها لا تنطبق الا قليلا على الجنس البشرى بصفة عامة ، ذلك لأن عدم المساواة مازال حادا في كثير من بقاع العالم ، ويكفى أن نذكر أن ١٥٠٠ مليون من البشر يعانون من الجوع المزمن أو المنقطع في دول كثيرة من العالم ، وفي هذا الدليل على أن موضوع عدم المساواة ليس من الموضوعات التي قل الاهتمام بها .

ان الشعوب الآسيوية والافريقية ، وبالطبع الأستاذ جالبريث الذي أصبح سفيرا لولايات المتحدة في الهند عام ١٩٦١ ، أول من يعترف بأن الاهتمام لم يقل بموضوع عدم المساواة . والواقع أن مشكلة عدم المساواة ، والتي زادت سوءا بسبب الامكانيات الاقتصادية للصناعة الحديثة ، فرضت نفسها أول الأمر على الشعوب التي بادرت بتصنيع نفسها . وبعد أن بدأت هذه الدول تصل الى الحل العملي ، ما لبثت المشكلة أن ثارت بعنف أشد على المسرح الدولي ، والسؤال الذي يردده السواد الأعظم الآن هو : « اذا كان الثراء مستطاعا فلماذا يجب أن أكون فقيرا ؟ » .. ان عدم المساواة لم يتلاشى بعد ، ولكنه أصبح دوليا أكثر منه وطنيا محليا ، وهكذا لم يعد مفر من تطبيق العلاج الاشتراكي الذي أنجز تغييرا جوهريا في المجتمعات الأكثر تقدما ، على العالم المأهول كله بعد ادخال تغييرات مناسبة عليه ..

وليس هناك ما يدعو للشك في أنه عند تطبيق الاشتراكية ، فان العلامات الداعية للأمل التي غيرها الأستاذ جالبريث ومستر كروسلاند في المسرحين الأمريكي والبريطاني لن تلبث في الظهور في أقل القارات ثراء أيضا .. ولقد قيل هنا أن من العيوب الرئيسية في نظام التبادل غير المنظم ، الدأب على سوء تقدير حاجة المستهلك الفقير ، ولذلك فان طريقة

حرية التسعير ( عدم التدخل فى الأسواق الاستهلاكية ) كثيرا ما تؤدي الى نتائج سيئة حينما تحدد الموارد طبقا للاحتياجات .. لكن مادامت الدول الاشتراكية الديمقراطية ستعيد توزيع الدخل الأولية تبعا لمبادئ العدالة الاجتماعية ، فان عملية الأسعار - وهى لحسن الحظ الأقل مقارنة - تصبح على الأقل مرشدا أحسن الى الاحتياجات الفعلية، وان ظلت وسيلة غير مثالية لذلك . ومن ثم يجب على جميع من يشعرون بأنه يجب أن يكون لهذا النظام مكان فى مجتمع مخطط بحكمة أن يتهللوا . ذلك لأنه من حيث اتصال الأمر باعادة توزيع الدخل والأموال فى المجتمع ، فان آلية السعر تصبح أداة صائبة لتوزيع السلع اذا لم تعرقلها اجراءات كثيرة ضد الاشتراكية .. وهكذا فان المؤمنين بهذه العملية ، على اعتبار أن بها قدرا من الاجراء الاشتراكي والصلاحية العملية ، يصبحون أكثر عقلا وحكمة اذا أيدوا المبدأ الاشتراكي لاعادة توزيع الدخل والأموال بكل ما لديهم من جهد . وكذلك فان الاشتراكيين الذين يرون الحاجة الى اعادة توزيع الدخل والأموال يصبحون أكثر حكمة وتعقلا اذا فهموا ، انه كلما ذهبت العملية الى مجال أبعد ، ازدادت فائدة نظام الاسعار بداخل حدود مقرررة معينة معقولة .

ولهذا السبب لا يوجد أدنى شك فى أن الادعاء بأن السيارة الكاديلاك لاثير أعصاب مالك السيارة موريس المستعملة مثلما تثير السيارة رولزرويس أعصاب العامل العاطل الذى لايسطيع اطعام أولاده .. وتفسير ذلك أن صاحب السيارة موريس يشعر - بعد أن خبر السوق الاستهلاكية - بأن سوق السيارات المستعملة ليست ظالمة أو مضادة للاشتراكية على كل حال ، ولذلك فان الأرجح الا يقلقه عدم المساواة كثيرا ، ويبدو الرجل الفنى أضحوكة فى نظره أكثر مما يبدو مدعاة للغضب . الا أن مركزه المحسن - اذا كان عاملا صناعيا أمريكيا أو بريطانيا ماهرا - ذلك المركز الذى يجعل فى امكانه أن يتفلسف على هذا النحو ، مرجعه الى اعادة التوزيع الاشتراكي للدخل ، والعمالة الكاملة ، واجراءات النقابات المهنية وارتفاع الانتاج الصناعى . أما الفلاح الافريقى أو الهندى الذى يسمع أن



معظم عمال مصانع السيارات في كوفتري وديترويت يذهبون الآن الى أعمالهم في سياراتهم الخاصة ، وان عدد السيارات في لوس انجيلوس يساوى عددها في آسيا ، يشعر « بضيق » شديد بسبب عدم المساواة ولعله يقول انه اذا لم يستطع عمال المصانع ، بسبب غمض معلوم للاقتصاديين وحدهم ، أن ينافسوا الدوقات وطبقة روكفلر والفنانين في مستوى معيشتهم ، فلا جدوى مطلقا فيما أشعر به من حسد .. لكن اذا كان في استطاعتهم أن يصلوا الى هذه المنافسة ، فما هو حالى أنا ؟ ولماذا يصلح هذا السر الجديد للثراء المفاجيء للتطبيق على الامريكيين والبريطانيين وحدهم ، وكذلك أهالى اسكندناوة والبيض عموما ، لقد اعتاد الفقراء أن يسمعوأ أنه مادام من المستحيل ماديا أن يصبحوا أثرياء ، فان عليهم أن يقلقوا بالهم من ناحية فقرهم •

وهكذا اذا نظرنا الى ارتفاع مستويات الدول الغربية الاكثر حظا وتقدما ، فإن ذلك يجعلنا نؤمن أكثر فأكثر بضرورة شن هجوم عنيف على الجوع وعدم المساواة • لأن ارتفاع هذه المستويات دليل على امكان تحقيق هذا الهدف ..

لماذا أمكن أن يسود عدم المساواة :

من المحتمل جدا أيضا أنه كلما أثرت الدول ، ونمت قوة الانتاج العامة ، ألا يتحسن موقف عدم المساواة ودائما يزداد سوءا ، اذا لم تكن هناك اعادة توزيع اشتراكية • وهذه الحقيقة غائبة عن أعين الكثيرين في الولايات المتحدة وبريطانيا لأنهم محاطون بمظاهر النجاح الذى حققته اعادة التوزيع الاشتراكية التى تنفذ عاما بعد عام بواسطة (مسويات) تعمل على نحو فعال • فاذا عاش المرء فى جامايكا - فمن المحقق أنه سيصعب عليه أن يدرك كيف تكون الحياة فى القطب الجنوبى • • وليس من شك فى أنه يستحيل أن تثبت - بطريقة حاسمة أو بواسطة الاحصاءات - أن عدم المساواة لا يلبث أن يزداد ويتفاقم فى أى مجتمع صناعى عصرى يتمتع بعدم التدخل المخطط فى الانتاج والتبادل ، وفى تحديد الدخول.

الشخصية • ذلك لانك لا تستطيع أن تثبت بشكل قاطع ماذا يمكن أن يحدث في الظروف الافتراضية ••

ونكن جميع الحقائق المعروفة والأداة تشير الى أن الأمر كذلك ••  
 فإذا جعلنا مجتمعنا اقتصاديا عصريا ينمو تبعا لعمل قوى السوق بلا تخطيط، مع الامتناع عن أى إعادة توزيع هادفة للدخول طبقا لمبادئ العدالة الاجتماعية، فسرعان ما يظهر عدم المساواة فى الدخل المكتسب - نظرا لانه لا يوجد سبب يحول دون عدم ظهوره - على نحو يفوق كثيرا القدر الضرورى لعمل النظام • ولن يؤدي انعدام المساواة الى نمو سوء توزيع الموارد تبعا للاحتياجات البشرية الفعلية فحسب، ولكنه لن يلبث أن يخلق ثروات خاصة هائلة، لأن الأشخاص الأكثر مهارة، والاسعد حظا، والافرنشاطا، سوف يتمكنون من الحصول على أرباح رأسمالية هائلة، ودخول مكسبية عالية؛ كما أن دخول الاملاك التى تقتنيها هذه الجماعات تبدأ فى النمو والتضخم • فإذا أضيف الى ذلك نظام الارث الحر غير الخاضع للضريبة، فلن يكون هناك أدنى شك أن الثروات الفاحشة والدخول غير المكتسبة سوف تتجمع فى أياد قليلة جدا • وإذا أمكن تكديس ثروات خاصة على غرار ثروتى أوناسيس وجيتى برغم جميع ضرائب إعادة التوزيع المطبقة حاليا فى الدول الأكثر تقدما، فمن الواضح أن القوى التى تعمل فى اتجاه عدم المساواة، بسبب عدم وجود عوامل مساواة فعالة - تصبح منيعة غير قابلة للمقاومة • والتاريخ نفسه يؤيد هذا القول، فهناك من الشواهد ما يدل على انه حينما يعوز الدول الصناعية الحديثة أى نظام فعال من الضرائب المباشرة، أو حينما يتمكن معدومو الذمة من تجنب هذه الضريبة، أو حينما تطبق هذه الضريبة بلا أمانة، فإن انعدام المساواة الصارخ لا يلبث أن يظهر • فقد حدث هذا فعلا فى اليابان الحديثة، وفى أسبانيا، وفى دول مثل ايران ومصر، ودول أمريكا الجنوبية •

وليس هذا هو السبب الكلى فى افتراض أن الصراع ضد عدم المساواة مازال شديدا مثلما كان عليه فى أى وقت مضى •• لأنه - مالم تتخذ إجراءات تقويمية - فإن عدم المساواة سيزداد تبعا لزيادة درجة التراعى والتقدم

الإنتاجي .. ومع انه من الجائز أن يقل النفور من عدم المساواة مع ارتفاع مستويات المعيشة ، الا أنه ليس هناك كبير شك في أن الدرجة الفعلية لعدم المساواة الناتجة من عدم التدخل تكون أكبر في المجتمع الأكثر ثراء منها . في المجتمع الأقل ثراء .. ففي المجتمع شديد الفقر الذي يعيش اهله على الزراعة فقط ، توجد سلع استهلاكية أكثر من الطعام ، وما لم يتضور بعض الناس فعلا من الجوع ، فلن يكون عدم المساواة واضحا جدا . لكن كلما ارتفع مجموع الدخل القومي ، زادت فرص تكديس ثروات شخصية ضخمة . وزاد اتساع نطاق عدم المساواة بين الأشخاص الأكثر ثراء ، والشيوخ ، أو الممثلين أو العاجزين وذلك لأن هذا المجتمع مجرد من نظام تلقائي لاعادة توزيع الدخل لمصلحة هذه الطبقات .

وهناك قوى أخرى لا تقل عن ذلك أثرا في عدم المساواة ، وهذه القوة بدأت فعلا تعمل بسبب اقتصاد العمالة الكاملة نفسه .. وتلك هي الظاهرة متزايدة الأهمية ، ظاهرة المكاسب الكبيرة المستمرة طويلة الامد ، وارتفاع دخول الأرباح في أيدي الأقلية التي تحمل أسهم المساواة .. وسنعالج ما لهذا العامل من قوة ، وما ينطوي عليه من مغزى اشتراكي للعمالة الكاملة في الاقتصاد المختلط ( أي الذي يكون جزء منه خاص والجزء الآخر عام ) فيما بعد . ويكفي أن أذكر هنا انه اذا أمكن المحافظة على العمالة الكاملة والنمو بنجاح في أي نوع من الاقتصاد المختلط ، ولم يطبق نظام توزيع الضرائب على الأملاك بقوة ، فمن الجائز أن يصبح عدم المساواة في ملكية الأملاك الخاصة أعظم مما كان عليه حتى من قبل . وهذا واق من أكبر التفسيرات التي طرأت على الموقف الاشتراكي كله ، وان لم يفهم جيدا منذ السنوات الثلاثينية ..

وبناء على ذلك ، ينبغي أن تكون النتيجة الرئيسية كما يلي : اذا كتركت وشأنها بغير أن تقوم بقرارات اشتراكية مدروسة ، فإن القوى الاقتصادية الطبيعية في نظام عدم التدخل خليفة بأن تولد اليوم ومستقبلا ، مثلما فعلت في الماضي ، عدم مساواة أعظم .. وسوف يسلم الارث غير المحدد عدم المساواة هذا من جيل لآخر ، تساعد في ذلك المكاسب الكبرى . وكلما



زادت اثروة ، وزادت سرعة ارتفاع الدخل القومى لاية دولة صناعية ، ازداد عدم المساواة المطلق فى الدخل والاملاك تضخما .. وليس من شك فى أن من يتجاهلون ذلك اليوم ، انما يفعلون ذلك لأنهم يعيشون فى عالم تعمل فيه مختلف سياسات اعادة التوزيع الاشتراكية على عدم ظهور عدم المساواة بشكل يستأثر الاهتمام . الا أن هذه الحقيقة نفسها دليل على أنه من الممكن أن يحدث عدم المساواة حتى وإن لم يكن ظاهرا .. وكان خطأ الماركسيين - الذين كانوا يؤمنون بأن «التعاسة المتزايدة» التى يعانى منها سواد السكان كانت أمرا لا مفر منه اذا استمر نظام الملكية قائما - كان هذا الخطأ كامنا فى عدم أدراكهم انه فى الامكان اعادة توزيع الدخل المكتسب ودخل الاملاك على نحو فعال عن طريق فرض الضرائب والخدمات الاجتماعية المنظمة تنظيما عاما . أما الخطأ الذى وقع فيه من ينكروا أو يتجاهلون الميل الطبيعى الذى تتصف به قوى عدم التدخل لتوليد عدم المساواة ، فكلمى فى عدم ادراكهم أن اعادة التوزيع المتعمدة هذه ، هى التى منعت هذه القوى من العمل .

وهكذا أيد تلويح الاقتصاد النقد الاشتراكى الاساسى الموجه لفلسفة عدم التدخل ، ويمكن تلخيص هذا النقد على النحو التالى : ان عدم التدخل والتبادل الحر غير المخطط ، والمشروعات الحرة لا يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية حتى ولو كانت لها مبررات أخرى ، ولكنها تتمخض عن نظام من المكافآت والعقوبات أكثر انعدام مساواة مما ينبغى لدفع الجهاز الاقتصادى للعمل ، ولذلك فليس هناك دافع أدبى لوجوده . فهذه المكافآت يجب أن تولد بدورها ميلا لظهور عدم المساواة ونموها مع مرور الزمن سواء فى الاملاك أو فى الدخل ، اذا ترك الارث أيضا بلا قيود .. ومن ثم فان تدخل الدولة الديموقراطية الجماعى ضرورى اذا أريد تحقيق «الصدقة الاجتماعية» .

#### ٤ - أين أخطأ الماركسيون

لو كانت الاشتراكية قد أذيت بصفة مستمرة وفهمت على حقيقتها طوال القرنين التاسع عشر والعشرين ، لأمكن تجنب قدر كبير من البلبلة الفكرية التي تفشت بين مصلحي هذين القرنين في جميع الدول ، بل لعدم تقدم الإصلاح العملي كان يحرز سرعة أكثر قليلا . واتحاد أوثق ، ولو أنه لمسوء الحظ أن كارل ماركس جاء في مرحلة مبكرة ، وأن لم تكن مبكرة كمرحلة روبرت أوين وسان سيمون ، وشوه قضية الاشتراكية بسلسلة كاملة من الأخطاء البعيدة المدى والأثر . ولم يكن خطأ ماركس في أنه تأثر بالأفكار الخاطئة السائدة في عصره ، إذ لو أننا تأملنا آراءه على ضوء المعرفة ، وفكرنا في ظروف حياته ، فإن من الحماقة أن نلومه على الوقوع في الأخطاء ، لأن عمله في هذه الظروف يدل على عبقرية كبيرة . أما هذه الأخطاء فتعزى الى ثلاثة أسباب رئيسية ، أولها اعتماده التلم على العلم ( الرضيع ) الذي لم يكن قد أحرز تقدما يذكر حينذاك ، وثانيها ، استغراقه في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة في عصره ، وثالثها البلبلة الفكرية بين الأحكام الواقعية والادبية ، ولعل البلبلة هي التي أثرت على التفكير الاقتصادي والاجتماعي في ذلك العهد .

ولعل ماركس كان معذورا فيما وقع فيه من أخطاء بسبب ظروف حياته الخاصة ، إذ يبدو أن هذه الظروف أحدثت هزة عاطفية عنيفة أثرت على طريقته في التفكير والمحاولة . فقد ولد ماركس في أرض الرين الألماني سنة ١٨١٨ - أي في العام التالي على قيام دافيد ركاردو بنشر كتابه « مبادئ الاقتصاد » . وأثناء السنوات الأولى في حياة ماركس ، عادت حكومة الملك البروسي فردريك ويلهلم الثالث الاقطاعية الرجعية المتطرفة بعد هزيمة نابليون سنة ١٨١٥ - الى محاولة تنفيذ سياسة قمع اليهود بنصف ومنح سلسلة من الامتيازات لبعض الأفراد ، مع فرض قيود ثقيلة على غيرهم ، من بينها عدم تشجيع التجارة والصناعة وفرض بيروقراطية ثقيلة

عليهما • وما لبثت هذه الحكومة أن عادت الى حرمان اليهود من الحرف والمهن التي كان مرخصاتهم بمزاوتها بموجب القانون الذي كان معمولاً به قبل أيام نابليون • وهكذا وجد أبو ماركس ، الذي كان يتطلع الى مستقبل ناجح في المحاماة ، نفسه طريداً من مهنته فجأة بموجب القانون المعادي لليهود الذي صدر في عام ١٨١٦ • وفي هذا الجو من الاضطهاد نشأ ماركس ، ولهذا لا عجب في أن تشبعت نفسه بروح الثورة والحقد على الخصوم ، ولا ريب أيضاً في أن ما عاناه من حرمان وفقراء أثناء اقامته في لندن بعد ذلك قد زاد من عمق جرحه ، وجملاء ناقما على العالم ، ولهذا فإنه لم يسطر عبارة واحدة عما ينبغي عمله بعد حدوث الثورة •

ثم ان ماركس سمح لآرائه ونظرياته بالتبلور الى حد كبير في سنواته الأولى ، ولم يجر فيها أى تعديل أساسى على هدى من حقائق الحياة أو انتاج غيره من المفكرين • فعندما نشر «البيان الشيوعى» عام ١٨٤٨ الذى أعلن كثيراً من المذاهب الماركسية الرئيسية ، كان ماركس فى الثلاثين من عمره فقط ••

### نظرية العمل للقيمة :

كانت تلك هى الظروف العاطفية والشخصية التى أحاطت بماركس وأثرت على نظرياته • برغم ذلك ، فإن الأسس العقلية للبيان الذى وضعه أكثر أهمية وتأثيراً اليوم من العوامل العاطفية التى أثرت عليه • ففى قلبه القلعة الفكرية ، وخلف الدعامات الفلسفية المستمدة من هيغل ، يكمن فعلاً ما أصبح يعرف بنظرية العمل للقيمة • فقد أقام ماركس نظامه كله - الفلسفى والسياسى والاقتصادى - على النظرية الاقتصادية التى وضعها مضارب البورصة الانجليزى ريكاردو ، وهى النظرية الرائعة التى اكتسبت شهرة كبيرة عندما ولد ماركس ، ولكنها ما لبثت أن تحولت الى شيء غامض حينما صدر ( البيان الشيوعى ) بعد ذلك بثلاثين عاماً •

لقد كان الاقتصاديون الانجليز جون لوك ، وآدم سميث ، وريكاردو ، الذين وضعوا على التعاقب نظرية العمل للقيمة • يهتمون جزئياً بالتساؤل



عن الكيفية التي يجب أن يوزع بها دخل الشعب • وكانوا أكثر حيرة حول موضوع لماذا كانت بعض الأشياء أكثر أو أقل قيمة من غيرها في ظل التبادل التجارى • وكلما كانت فكرة قيام نظام اقتصادى يخضع للتبادل الحر والأسواق الحرة تلقى قبولا متزايدا ، راحت العقول المدققة تتساءل : لماذا تميل الاسعار الى أن تكون على ما هى عليه فى مثل هذه الظروف ؟ ولماذا بصفة خاصة تتكلف ضرورات معينة كالحبز الذى لا يستطيع الناس أن يعيشوا بدونه ، أقل من الكماليات كالجواهر التى يمكننا جميعا الاستغناء عنها بدون أن يضيرنا ذلك ؟ والواقع أن هذه الابحاث كانت تحاول شرح أسعار السلع ، فقال ريكاردو انه «قانون الاسعار» الذى كان يبحث عنه - ولكن الموضوع كان مشوشا بسبب استخدام كلمة « القيمة » الغامضة •

واستطاع الاقتصاديون الأوائل أن يجدوا اجابة على هذه الأسئلة، كان يبدو أنها تفسر لغز السعر العالى الذى يدفع فى الكماليات ، والسعر المنخفض الذى يدفع فى الضروريات ••• وتلك هى أن العمل اللازم لانتاج أى شىء هو الذى يحدد قيمته - أى سعره • ولذلك فإن سعر الجواهر والماس مرتفع بسبب المشاق الجمة اللازمة لانتاجهما ، أما الدقيق فانه رخيص نسبيا لان من السهل زراعته • وقد أضفى ريكارد على الفكرة دقة أكثر حينما قال ان مقداره العمل الاشتراكى الضرورى ، هو الذى يحدد « القيمة » وقال هو ومن جاءوا بعده من الاقتصاديين المتحمسين أن هذا هو « القانون العلمى » للاقتصاد •

الا أن النظرية اشتملت لسوء الحظ على جهالة كبيرة ، وكانت هذه الجهالة قد لقيت قبولا من ناحية العمل « الاشتراكى الضرورى » ولعل هذا الشرط قد نص عليه لان ريكاردو كان رجلا حسيفا فأدرك أنه اذا كان سعر شىء ما ملائما للعمل الذى أنتجه ، فمعنى ذلك أننا نستطيع أن نجعل أى شىء مهما كان عديم الفائدة ، ثمينا حسبما نشاء عن طريق اطالة فترة العمل اللازمة لانتاجه • ومن ثم ، فإن الحفر التى تصنع فى الارض ، تكتسب - طبقا لهذه النظرية - قيمة عظيمة وسعرا عاليا ، على حين أن الحقيقة هى أن سعر أى شىء يتوقف على مدى الطلب عليه وعلى تكاليف

انتاجه ، ومن ثم فان القول بأن السعر يتوقف على تكاليف العمل دون الطلب ، أو على الطلب دون التكاليف ، فأشبهه بالقول بأن درجة حرارة الهواء تتوقف على الشمس دون الريح الشرقية ، أو على الريح الشرقية دون الشمس • وهكذا فان قوى الطلب والتكلفة تحدث بعض التأثير - في ظل أحوال التبادل الحر - على سعر السلعة ، الا أن إيضاح عيب هذه النظرية لن يجعل لأحد فرصة لانكار زيفها •

### قانون الأجور :

ان هذه الجهالات الثانوية يمكن أن تحلل على نحو أفضل في ضوء الانحراف الذي سرعان ما أضفاه ماركس على القافلة المثقفة كلها • • بيد انه قبل أن يحدث ماركس هذا الارتباك ، ارتكب ريكاردو خطأ آخر جسيما وذلك هو تطبيق فكرة تحديد العمل لسعر كل شيء على العمل نفسه • اذ قال ريكاردو وأتباعه أن قيمة العمل ، أى مستوى الأجور يجب أن تكفى لتهمىء للعمال المهاجرين العيش لكفاف والمأوى والملبس اللازم لجعل هذه المخلوقات التسعة (كالماشية أو الخنازير) على قيد الحياة وقادرة على العمل ، ولذلك فان الأجور لا يمكن أن ترفع فوق هذا المستوى السحيق ، ولذلك فان أية جهود تبذل لرفعها تعتبر جهودا تافهة ، ضارة ، تسعى للأفلات من قانون طبيعى أساسى • فكلما زاد انتاج الشعب وتعداده ، فسيؤدى زيادة الطلب الى ندرة السلع وخفض مستويات الجماهير ، وستذهب الدخول الإضافية الى أصحاب الأراضى ورؤوس الاموال الثمينة •

ومن ثم فحتى اذا لم تكن تجارب القرن التاسع عشر قد اثبتت أن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحا ، لأن عمالا كثيرين كسبوا أجورا أعلى كثيرا من اللازمة لحصولهم على ( الكفاف ، فان منطق هذه الحجة كان مناقضا للعقل ، لانه ينطوى على جهالة أو خرافة أساسية هي افتراض أن كمية العمل وحدها هي التى تحدد اسعار السلع بغض النظر عن الطلب ، كما يفترض تعسفا أن العمل ، أو بالاحرى العامل ؛ سلعة • ولو كانت هذه الحجج صحيحة ؛ لا أمكنك أن تقول أنك الشخص الذى يقدم جهده أو

مدخراته سلعة ، وأن سعر خدماته لا يمكن أن يرتفع فوق تكاليف إتمامه وتدريبه ، وهو أمر لا يتلاءم مع حقائق الحياة الاقتصادية حتى في أوائل القرن التاسع عشر .

ويمكن إيجاز خرافة هذه الحجة فيما يلي : لما كانت نظرية العمل للقيمة لا تعترف بالطلب أو بعوامل الإنتاج الأخرى الحقيقية ، فلا بد أن تكون خاطئة . وبالإضافة إلى ذلك ، لو كانت هذه النظرية صحيحة لاستتبع ذلك ضرورة تساوى مجموع الدخل من بيع أى شئ مع مجموع فاتورة الأجور ، ولكنهما لا يتساويان في الواقع ، وهذا يؤيد زيف نظرية العمل للقيمة ، وبالتالي فإن قانون الأسعار زائف أيضا . وهو ما أيده التاريخ ، إذ لو كان هذا القانون صحيحا لما مالت الأجور للارتفاع مطلقا ، على حين أنها انخفضت فعلا . ومن ثم فإن هذا القانون لا يصلح لوصف ما يحدث فعلا .

أما ما كان ينبغي على ماركس أن يفعله حينما اشترك في الحجة ، فهو أن يبين زيف المذاهب القائمة بوصفها شرحا لما يحدث . وأن يقيم قضيتيه الأدبية على الحقيقة العامة ( التي سبق أن ناقشناها هنا ) من أن المكافآت التي تحققها قوى عدم التدخل غير عادلة اجتماعيا بصفة عامة . ولكنه لم يفعل ذلك من سوء حظ التاريخ الاشتراكي الذي تلا ذلك ، وانما اتجه طول الوقت للمحاجة بأن هذه القوانين صحيحة « علمية » وفي أوقات أخرى كان يقول انها وإن تكن غير علمية لكنها يجب أن تكون ذلك . وكان في هذا خلط جديد بين القوانين الحلقية والقوانين العلمية . لأن المرء لا يستطيع أن يحتاج في وقت واحد بأن شيئا ما قانوني علمي ، ثم يعود بعد ذلك فيقول انه غير متبع ، ويمضي بعد ذلك فيقول بأن القانون يجب أن يطاع .

ومع ذلك فإن ماركس أقام النتيجة الهامة التي وصل إليها ، وهي أن أى دخل يدفع لخدمات غير العمل فهو سرقة بحثة ، على أساس نظرية العمل للقيمة . فقد كان يؤمن بأن قيمة السلع يجب أن تمثل قيمة العمل المجسد فيها ، لكن لما كان الاجر المدفوع أقل بلا شك في مجموع عائد السلع ، فإن العامل يحصل على أجر أقل من قيمة عمله . وكان ماركس يرى أن



السبب في ذلك أن العامل لا يجيء إلى السوق حاملاً السلع التي أنتجها ، وإنما ليعرض قدرته على العمل ، فأتاح ذلك الفرصة أمام الرأسـمالي للتدخل ، وعلى هذا الافتراض ، فإن المجتمع بوضعه الراهن ليس مجرد عملية سرقة فحسب ، بل أن أية مدفوعات غير الأجور تدفعها الأعمال لا مبرر لها ، ومن ثم فإن الدخول ، وليس حجمه — هو الذي يكسبها ؛ أو يفشل في أن يكسبها ، التبرير الأدبي ، ومن ثم أيضاً فإن في الامكان اصلاح المجتمع بانقلاب شامل فقط ينطوى على نزع ملكية الارض ورأس المال وأن تعرض مثل هذا العمل لمقاومة أصحاب الارض ورؤوس الاموال ، ومن ثم أخيراً ، فإن التغيير العنيف الشامل هو الذي يحتمل أن يحقق شيئاً ، أما الإصلاح السلمى التدريجى فعملية تخدع ذاتها ؛ ويحتمل أن تضر بالمجتمع •

ليس الغرض الذى تسعى اليه من ذكر هذه الاخطاء اليوم هو النيل من بعد نظر ماركس أو حكمته ، وإنما هو فهم مشكلات القرن العشرين التى أعقبت هذه المحاولات • وأول خطأ وقع فيه ماركس هو ايمانه بخرافة نظرية العمل للقيمة ، وقانون الأجور مع التغاضى عن تأثير الطلب على أسعار السلع والعمل ، وهناك بعد ذلك التناقض والاساس من افتراض أن نظرية العمل للقيمة تعمل ولا تعمل فى وقت واحد •

### طبيعة الارباح :

وإذا صرفنا النظر عن الورطة المنطقية البحتة ، فإن الحجج الماركسية الاساسية اشتملت أيضاً على اخطاء اقتصادية راسخة وأهم هذه الاخطاء هو الافتراض المحض ، وهو ان الميدان الاقتصادى يتكون من قوتين ، الابطال والاستمرار ، فالعاملون بالأجر فى جانب ؛ وأصحاب الأعمال فى جانب آخر • فأين اذن يوجد جانب المديرين والفنيين والملاحظين وغيرهم ممن لهم أعظم الاثر فى الموقف كله ! ففى أية دولة صناعية ، يكون المدير رجلاً يعمل بالأجر وليس مالكا • • • فهل معنى ذلك فى نظر ماركس أن المدير أو رئيس مجلس الادارة من الاشخاص المستغلين لأنه يحصل على أجر مقابل

لعمل الذى يؤديه ، على حين أن صاحب المكتبة الصغيرة أو الفلاح مستغل لأنه يحصل على « ربح » ؟

وهل يجب علينا أن نقول - اذا نظرنا الى هذا الافتراض نظرية جدية - أن جميع هؤلاء الفنانين والمديرين من الاجراء أصحاب الحظ الحسن (وهو ما شعر به الماركسيون) ؟ فى هذه الحالة ، تنهار النظرية التى تقول بأن الاجراء يجب أن يخضعوا بالضرورة لقانون الأجور الحديدى ، أم هل يجب علينا أن نقول ، بنفس المعنى أو بغيره ، ان هؤلاء ليسوا أبطالا ولكنهم أشرار ، وانهم ملاك ولكنهم متخفون ، الا لانهم يملكون أسهما فى السر ، أو لانهم يرتشون أحيانا وبصفة مؤقتة ( برغم جميع القوانين الجديدة ) ليقوموا بخدمة الملاك ، فى هذه الحالة يصبح عددهم كبيرا جدا بحيث تفقد نظرية أقلية الملاك الاثرياء ، وأغلبية الكادحين المعدمين ما كانت عليه فى صحة وصواب فى بريطانيا عام ١٨٣٨ زفى روسيا عام ١٩١٧ •

أما اذا تأمل الانسان الحقائق الرصينة لعالم الاقتصاد الحقيقى غير الخاضع للمذهب ، فسيجد أن الحقيقة هى كما يلى : توجد أنواع كثيرة من الافراد الذين يقدمون أنواعا كثيرة من الخدمة للمجتمع ، من الاحداث غير المهرة الى رؤساء الاعمال المشتركة العامة أو الخاصة • وتختلف المكافآت التى يحصلون عليها فى السوق الحرة تبعا للمهارة التى يبدونها ، ومدى الطلب عليها ، والمتوفر منها • ومن الطبيعى أن يشتد الطلب على المهارات الاندر ، وفى هذه الحالة ( ومع التبادل الحر ) تحصل هذه المهارات على سعر أعلى ، بيد أنه لابنى على ذلك أية نتيجة أدبية ، فكل ما فى الامر أن هذا هو ما يحدث نتيجة لهذه الاسباب وفى هذه الاحوال • أما مسألة ما كان ينبغى أن يحدث فأمر منفصل تماما لا يستطيع أحد غير المجتمع أن يجيب عليه ••

كذلك فان التقسيم الماركسى الخالص الى معسكرين ينطوى على أضحوكة أفكر كل قيمة للرجل الذى يجمع بين العامل ورأس المال لغرض معين ، والذى يدير العمل كله ، والذى يعرض الانتاج • فهؤلاء الاشخاص اما أن يحصنوا على مرتب أو أجر أو على حصة فى « الربح » ، فالأمر مرهون

بقيمة الخدمات التي يؤدونها ومقدار ما يحصلون عليه من مكافآت مقابلها ،  
 أى أنه لا يخضع لباب « الربح » . ولذلك فإن انكار أن مثل هذه الخدمات  
 يمكن أن تكون لها قيمة لأن المكافأة التي تدفع عنها تتخذ شكل « ربح » .  
 سخف واضح ..

ولم تستر خطة الماركسيين على استبعاد العمال المهرة والفنيين  
 والمديرين والخبراء الفنيين من حسابها ، ولكنها أنكرت أيضا ان المدخرات  
 « عامل منفصل في الإنتاج » . وهذا الموضوع حافل بالثورة العاطفية  
 والاضطراب الفكرى مما لبحث يصعب ايضاحه ، ومع ذلك فانه يستحق أن  
 نبذل محاولة للايضاح . لماذا يدفع أى شخص - فائدة للشخص الذى يقترض  
 منه نقودا ؟ ان أبسط اجابة على ذلك أن الاشخاص لا يقدمون النقود عادة  
 أو المنازل أو الموارد الأخرى الا اذا حصلوا على بعض العائد - وباستثناء  
 ما حدث بين الاصدقاء وبعضهم - ( وهذا العائد يتخذ - فى حالة النقود -  
 شكل الضمان .. والا فلماذا يعرض المقرض نفسه للمتاعب والمجازفة .  
 لاشك فى أنه لو كان أصحاب هذه الموارد قد حصلوا عليها بالحيلة أو بالعنف ،  
 لا يمكن التذرع بأنه ليس هناك ما يبرر دفع فائدة مقابل استخدامها ، حتى  
 ولو لم يكن فى المستطاع استردادها بسلام . الا أنه من الواضح أن هناك  
 حالات كثيرة فى المجتمع الصناعى العصرى لم تكتسب المدخرات فيها  
 بالحظ وأخذاع أو العنف . فقد يدخر الرجل أو المرأة ثوبا من كسبهما  
 ويزيدان من هذه المدخرات كلما ارتفعت مستوياتهما ، ولذلك فليس هناك ،  
 من ناحية المبدأ ، ما يمنعهما من كسب مبالغ اضافية عن طريق افراض هذه  
 المدخرات للآخرين - بما فيهم الحكومة والسلطات المحلية - لبناء المنازل  
 أو المصانع أو محطات الكهرباء . وهكذا ليس هناك موضع للمؤاخذه اذا  
 دفعت احدى السلطات المحلية فائدة لموظف بمرتب أو عامل بأجر اذا أقرضها  
 مدخراته حتى تستطيع انشاء بعض ما يلزمها من منشآت أو تنفيذ ما تراه  
 من مشروعات .

والواقع أن الادخار خدمة منفصلة تماما عن العمل ، وبدونه لا يمكن  
 أن يظهر رأس المال فى عالم الوجود . ولقد حاول ماركس أن يتجاهل



فلك مدعيا أن رأس المال لا يعدو العمل المجسد الذي يؤديه العمال الذين بنوا المصنع أو المنزل ، والواقع أن ايجاد رأسمال يحتاج الى هذا العمل والى أن يرجىء أحد الاشخاص من استهلاكه لبعض دخله . ومن ثم فليست هناك ضرورة للتساؤل عما اذا كان هذا «الانتظار» المزعوم ينطوى على أية مشاق خطيرة ، أو تفوق أدبى لأصحاب الاراضى الاثرياء ذوى الثروات الموروثة الذين لا يستطيعون استهلاك هذه الثروات . وعلى كل حال، فإن النقطة الهامة هى أن هناك خدمة اقتصادية فى الادخار ، وأن الناس ( سواء ادخروا لغاية أو بلا غاية ) لن يقرضوا مدخراتهم للآخرين بلا مقابل ( الا للمصارف للعناية بهذه المدخرات ) ، وان هذه المدخرات تتطلب بعض الثمن فى السوق الحر ، ولكن هذه الحقائق لا تهيب سيبا أخا تيا يضطر هؤلاء الاشخاص ، أو لا يضطرهم ، الى الحصول على هذا الثمن . وبالمثل ، من الحماسة انكار أن عملية احتمال المجازفة يجب أن يتحملها شخص فى الاقتصاد المنطوى على حرية اختبار المستهلك بصرف النظر عن بواعث القلق الأخرى . . ذلك لأن الاشخاص الذين يكسبون دخولا صغيرة يريدون الاطمئنان على هذه الدخول، ولذلك فانهم لا يريدون التعرض للمجازفة ، وهذا هو السبب فى أن خطط «المشاركة فى الارباح» المزعومة ندر أن تحرز تقدما ما يذكر بين الاجراء ، وهو أمر طبيعى ، ولذلك يجب أن يتحمل المجازفة شخص آخر ، سواء أكانوا أفرادا أم طائفة .

عندما كان فى استطاعة الاشتراكيين أن يتولوا -استنادا الى التجارب والنظرية - أنه ليس هناك أى مجال للدفاع عن بنیان الدخول الذى أنشأه التبادل الحر ، ولذلك يتبقى على الدولة الديموقراطية أن تعيد توزيعه ، انبرى ماركس وحاول أن يؤسس الحجة كلها على مبدأ خلقى بسيط ، أنه القول بأن الاجور والمرتبات والعمل أشياء طيبة ، أما الفائدة والربح الناتج عن استهلاك وسيلة الانتاج فأشياء شريرة . وتلك ولا شك نظرية خاطئة وان بدت صحيحة ومجدية سياسيا لفترة من الوقت ، فانها لا تلبث أن تثير كثيرا من المتاعب والاختلافات وارتباكات مع مرور الزمن . . فمبقتضى هذه

النظرية يكاد يكون لكل مرتب يدفع للعمال انشطتين ما يبرره ، بينما لا يوجد أى مبرر للحصول على فائدة أو ربح .. ولكن الروس أنفسهم ما لبثوا أن تبينوا أن تنفيذ ذلك أمر مستحيل ، ولهذا فإن المزارعين فى المزارع الجماعية يحصلون على مكافآت فى شكل ربح على المبيعات التى تتم بينهم وبين الحكومة ، أو على مبيعاتهم فى السوق الحرة ، كما تدفع الحكومة فائدة للسندات الحكومية التى يملكها الشعب كله تقريبا . ومن العجيب أن هذه السندات قابلة للورثة كما سبق أن أشرنا ، والاغرب من هذا أن الوريث أو الورثة لا يدفعون ضريبة تركات على هذه السندات برغم أنها تدر دخلا غير مكتسب بالعمل !

## • الماركسيون والعودة الثانية

لم يقنع الماركسيون بالحاجة بأن الظلم نبع أصلا من التفرقة بين « الربح » والدخل الآخر ، وأن اجراء تغييرات شاملة فى نظام الملكية يستطيع تصحيح هذا الوضع ، اذ كانوا يحتاجون أيضا بأن النظام يسير فى طريق «الانهيار» وأن هذا الميل فطرى فى نظام الملكية الخاصة ، ومن ثم فإن السبيل الوحيد لتجنب الانهيار هو اجراء تغييرات فى نظام الملكية أيضا • ولقد بسط هذا القول المشكلة لأن معناه أن العلاج نفسه - وهو التخلص من الملكية الخاصة - هو الحل الوحيد للصعوبتين ، فضلا عن اتفاهه مع ذلك الاعتقاد المنطوى على الرغبة الذى تؤمن به جميعا ، وهو أن أى اجراء ظالم لا يصلح للتطبيق ، فاذا كان هذا اصحيا فانه خلى بأن يجعل العالم أكثر بساطة مما هو عليه الآن • أما الماركسيون العصريون فيهتمون بالحجة الثانية ، يهتمون بالتدليل على أن الاقتصاديات المختلطة ما زالت - برغم جميع الإصلاحات التى تمت فى الثلاثين سنة الماضية - تسير نحو انهيار ما ، وأن التغييرات الشاملة فى الملكية هى وحدها التى تستطيع أن تجعل النظام صالحا للتطبيق أو الإصلاح مستطاعا • فاذا ما نقض التحليل أو التجربة إحدى الحجج التى تسند هذا القول ، يادر أتباع مدرسة هذا التفكير بتقديم غيرها لعلهم يستطيعون الوصول الى النتيجة التى سبق لهم أن حددوها ، فحينما كان التاريخ يدل بوضوح على فساد المذهب تلو الآخر ( كتبوة أن الاجراء سيزدادون فقرا ) كان الماركسيون المتزمتون ينحون الى استنباط وسائل التزييف العقلى التى تمكنهم من التوفيق بين الحقائق الجديدة و « كتابهم المقدس » •

وكان أول وأبسط شكل من « انهيار الحجج » المذهب المشهور الذى يقول بأنه ما دامت الارض ورأس المال ، أو جزؤهما الاكبر ؛ فى الايدى الخاصة ؛ فلا مفر من أن يصبح العمال العاديون - وهم معظم السكان -



أكثر فقرا .. ولقد سبق أن أشرنا الى أنه من الأرجح أن يزداد عدم المساواة بسبب عدم التدخل الا اذا اتخذت اجراءات مرسومة لوقفه ، ولكن هذا يختلف اختلافا كبيرا عن القول بأن الاجراء سيصبحون أكثر فقرا ، وانما الأرجح أنه كلما زادت الدخول بصفة عامة ، فان فقر الاجراء سيقل تدريجيا ، ولكن عدم المساواة سيزداد سوءا . فلو كان ماركس قد قال ان عدم المساواة سيزداد سوءا ما لم تتخذ خطوات ديمقراطية صحيحة لتحسينه لأصاب الحقيقة ، ولكنه ما كان حينذاك ليستطيع أن يحاجي بأن الصدام الوشيك لا مفر منه ، وأن الاصلاحات التدريجية عديمة الجدوى .

لقد كانت الغلطة الرئيسية التي غررت بماركس وجعلته يتنبأ بانهيار مطلق في مستويات الاجور هي النظرية الاصلية للعمل للقيمة كما سبق فأشرنا .. فقد كان الماركسيون يرون أنه مادام من غير المستطاع أن ترتفع الاجور فوق تكاليف العمال ، فان مستويات معيشتهم وعيشة أسرهم يجب مع تزايد السكان وندرة موارد الطعام ، ألا ترتفع ، بل لا بد من أن تتدهور الا أن المرء ما يكاد يعرف أن مستوى الاجور والمرتبات يتأثر بالطلب والعرض معا ، حتى يفهم فورا لماذا ارتفعت الدخول المكتسبة فعلا ، ولماذا قسمت ، الا الى أجور تجويع من ناحية ؛ ودخول قليلة من ناحية أخرى وانما حدث ذلك نتيجة لنظام تدرج معقد ؛ وتبعاً لطلب ولعرض هذا النوع المعين من الخدمة .. وعلى كل حال لقد كانت نظرية الماركسيين القابلة للتجريح « التعاسة المتزايدة » هي التي استخدمت ذات يوم لتبرير الغضب الذي صب على جميع الاجراءات الاشتراكية الجزئية التدريجية . اذ كان الماركسيون ( بعيدو النظر ) يدركون أن جميع هذه « الاصلاحات » عديمة الجدوى ، بل وربما كانت ضارة لأنها ترجىء انفجار الثورة النهائي « الفجر الابيض العظيم » حيث تتغير نظم الملكية وتحل جميع المشكلات أوتوماتيكيا ، ان لم يكن اعجازيا .. ولعل الرجل الانجليزى يتساءل ، لماذا ينبغي أن تكون هذه النتيجة غير المحتملة صحيحة ؟ فيجيب الماركسي « العليم بكل شيء » ( متفاخرا بقدرته على اختلاس النظر تحت سطح الأفكار السطحية التي يدين بها النقاد الآخرون ) بأن السبب في ذلك

أن العامل بالأجر يجب أن يزداد فقرا على فقر مهما فعلتم ما دام هناك أشخاص يملكون الأرض والممتلكات الصناعية • ولهذا السبب ما زال في إنجلترا اليوم ماركسيون متعصبون يدبرون اضطرابات خاطفة ، ويضعون قرارات سخيفة وهم لا يرمون من وراء ذلك الى رفع مستويات معيشة المحتاجين ، ولكن لأن المتأمرين « يعلمون » أن ذلك سوف يؤدي في النهاية الى تقريب هزيم الرعد ، وان كل ما عدا ذلك عبث • والسبب الحقيقي في ظنهم هذا هو أن ماركس ازدرد - منذ مائة وعشرين سنة ماضية - الخطوات الاولى كلها من علم كان لا يزال يجب •

والواقع ، كما أظهر التاريخ والنظرية ومنذ ذلك الحين ، أنه وان كان التبادل الحر غير المخطط ينتج فعلا عدم مساواة كبيرة ، الا أنه لا يفرض عادة تعاسة متزايدة على الجماهير • ولذلك فانه كلما زادت مهمات الانتاج سواء في الملكية الخاصة أو المكتبة أو في الاقتصاد المختلط ، زاد الطلب على العمال بدوره ، ومالت الأجور الحقيقية الى الارتفاع مهما كان هذا الارتفاع بطيئا أو بلا عدالة . أما المشكلة الحقيقية بالنسبة لمن يهدفون الى العدالة الاجتماعية فهي ضمان ارتفاع الاجور بانصاف ويسر ، وتضاؤل عدم المساواة لا زيادته • • • ومن ثم فان المشتريات لن تميل ميلا أساسيا للانهايار الى أن تحدث الهزة العنيفة ، ومن ثم أيضا فان الضرر لا الخير يحل بالمبدأ الاشتراكي نتيجة الوقوف في وجه الاصلاحات الجزئية وتشجيع الجحود والانقلاب ، ولذلك يجب الحكم على كل تغير مفرد من ناحية مدى اسهامه في العدالة الاجتماعية ، لا على أساس تشجيعه المزعوم على «العودة الثانية» التي طال ترقبها • •

وهناك نتيجة ثالثة أليمة لقانون الاجور الحديدي يجب ملاحظتها : وتلك هي الاعتقاد بأنه نظرا لاستمرار انكماش قدرة الجماهير الشرائية ، فان ذلك لن يؤدي الى التعاسة فحسب ، وانما يجب أيضا أن تقل جدا القدرة الشرائية بحيث تصبح هذه القدرة شبه عاجزة عن شراء المنتجات التي تعرضها الصناعة للبيع • وهنا ( كان في استطاعة الماركسي الذكي أن يحتاج بصواب أكثر وطال القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٣٩ ) يكمن

سر أزمات الرأسمالي ورخائه .. فان قانون الاجور الحديدي منع أرباب  
الصناعة الحمقى المضللين كجماعة من تزويد العمال بقدر كاف من القوة  
الشرائية يهيئ لسلعهم الفرصة لتباع .. وبعد نشر هذا المذهب الجذاب ،  
يمكنك بالطبع أن تتسج فوقه وتشرح لماذا كان « الاستعمار » ، واضطهاد  
الشعوب البدائية ، والحرب ذاتها ، جميعا نتائج فشل الاجور أصلا في  
الارتفاع . ولقد كان من الطبيعي أن يستهوى هذا الجزء من النظام الماركسي  
كل من يعرف العلاقة السطحية على الأقل بين المذهب وعالم الفقر المؤسف،  
وفترات الكساد ، والحرب المتقطعة التي ملأت مسرح التاريخ من سنة  
١٨٤٨ الى ١٩٤٥ •

الا أنه من المحقق أن تلك لم تكن أكثر النتائج صوابا من المذاهب  
الماركسية الاساسية حتى سنة ١٩٣٩، أو ربما حتى سنة ١٩٤٥، فقد حدثت  
فترات الكساد وكانت أسوأ لا أحسن في الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٢ مما كانت  
عليه منذ عام ١٨٤٨ ، ويبدو أن أحدا من الاقتصاديين غير الماركسيين لم  
يحاول تفسيرها على نحو شامل . وليس من شك في أنه كان عملا اعجازيا  
كبيرا من جانب ماركسي أن يربط بين الدورات التجارية المبكرة في  
السنوات الاربعينية والخمسينية في القرن الماضي ونقص القدرة الشرائية  
للمستهلكين ، والواقع أننا اذا استثنينا كتابات مستر ج.أ. هوبسون من سنة  
١٩٠٠ الى سنة ١٩٣٠ ، فان أحدا لم يدخل أى تحسين على تفسير ماركس  
حتى السنوات الثلاثينية من القرن الحالى ، أى بعد قرابة مائة عام . وهذا  
غنى حد ذاته يؤيد عظمة ماركس كمفكر ، ولكنه مفكر غير معصوم من  
الخطأ ، لأننا نستطيع أن نرى الآن أنه وان كان على حق حينما نسب دورات  
الكساد الى نقص القوة الشرائية ، فقد أخطأ في تفسيره لهذا النقص .  
وسنعالج فيما بعد الاسباب الحقيقية لميل الطوائف الصناعية الحديثة الى خفض  
الانتاج ، أما هنا فيكفى أن نقول انه حتى عام ١٩٣٩ مثلا كانت القوة  
الشرائية تميل الى الارتفاع الكبير أو الى التدهور الشديد فى أية لحظة  
معينة ؟ فتحدث كسادا أو رواجاً ؟ لأن أحدا لم يكن يبذل أى جهد ليحول  
بينها وبين السير فى هذا الاتجاه أو ذاك ؟ ولأنه لم يكن هناك جهاز لضمان



أن النظام المصرفي الذي نما خبط عشواء : أو نظام الميزانية الذي كان المفروض فيه مساواة الدخل والمنصرف فقط ، يجب أن يعمل ما على أن يكون تدفق الدخول النقدية على نحو يكفل الاستخدام الكامل لرأس المال الاتاجي والقوة البشرية ، ولهذا فانهما لم يستخدموا استخداما كاملا .

وحين رأى ماركس ذلك استنتج أن هناك نقصا هاما في النظام أدى لذلك . وهنا سمح لمذهبه المتعلق بالملكية الخاصة بأن يعنى بصيرته . فقال هو واتباعه لابد من أن تكون الملكية الخاصة وقانون الاسعار الحديدي هما اللذان أحدثا هذا الانخفاض الشديد في قوة الجماهير الشرائية .. الا أنه لو لم يكن هناك أى سبب منطقي لتفسير كفاية القوة الشرائية ( وهى الحقيقة ) ، فليس هناك ما يدعو لتفسير عدم كفايتها ، ثم أن الايام أثبتت أن في اجابة الماركسيين مغالاة ، برغم ما كانوا يتمتعون به من قوة بصيرة في السنوات الخمسينية والستينية من القرن الماضي ، فلو كانت اجابتهم صحيحة وكان الاجراء يزدادون فقرا بصفة مطردة لما استطاع النظام بأى حال من الاحوال أن يتعش ويزداد ثراء ، ويتمخض عن دورات من الرخاء حتى السنوات الخمسينية من القرن الحالى ولما استطاعت دول كالسويد والنرويج والدانيمارك أن تصل الى مستويات متقدمة ممتزجة بالعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادى طوال النصف الاول من القرن العشرين برغم أنها لم تكن تملك مستعمرات أو تشترك فى سباقات تسلح أو حروب . بل أن التقدم الاقتصادى فى الولايات المتحدة لدليل قاطع يدحض الرأى القائل بأن امتلاك المستعمرات ضرورى للنظام ، وكذلك التوسع الراسخ الذى حققته الدول الغربية كلها منذ عام ١٩٤٥ وتجاوز كثيرا ما حققته فى القرن الماضي وهذا كله يدل على أن بعض عناصر أخرى ، غير ما يقول به الماركسيون من نقص القوة الشرائية المتزايد ، تلعب دورها فى الموقف ، وقد أدى ذلك الى تراجع الماركسيين الى آخر خندق دفاعى لديهم للذود عن نظرية لا تستحق الدفاع ، فقالوا أن نفقات التسليح هى التى جعلت اقتصاديات الدول «الرأسمالية» المكتوب عليها الهلاك تستمر فى تقدمها ، ولكن حقائق النمو الاقتصادى لا فى اسكندناوة واستراليا ونيوزيلندا فى السنوات الاخيرة

ولكن أيضا في الهند وسيلان والباكستان وغيرها من الدول دحض هذا  
اقول أيضا •• •• •• دواعي السخرية أن مستر خرزشف نفسه ( قال في  
خطاب ألقاه أمام مجلس السوفييت الأعلى في يناير ١٩٦٠ ) أنه حتى لو  
نزعت الولايات المتحدة سلاحها ، فهناك واجبات اقتصادية أخرى كفيلة بأن  
تجعل صناعتها منتعشة وعمالها كاملة •• •• ••

وهكذا فإن الفكرة القائلة بأن الملكية الخاصة في الصناعة تعمل حتما  
على نقص القوة الشرائية ثم بالتالى الى الانهيار النهائى ، إنما هي فكرة  
خاطئة وتحمل الدليل على زيف نظرية العمل للقيمة . ذلك لأنه ليس  
هناك أساس لهذه الفكرة سواء فى التاريخ الاقتصادى أو فى النظرية • ولا  
شك فى أن من التعقيدات المثيرة على معتقدات ماركس الأصلية وتنبؤاته أن  
الثورتين الشيوعيتين الكبيرتين - فى روسيا والصين - لم تحدثا فى دولتين  
متقدمتين ضناعيا تقربان من نهاية العملية التى تنبأ ماركس بها • وإنما  
حدثتا فى دولتين ذاتى اقتصاديات زراعية بدائية ، وسكان معظمهم أميون  
وحكومات أتوقراطية عاجزة ، وكتب النجاح لثورتين بعد سنوات من الحرب  
المهلكة • وواقع الامر أن الثورات الماركسية لم تحدث نتيجة لفترة من  
التصنيع ، وإنما كان السبب الأكبر لهما انعدام التصنيع ، وهذا فى حد ذاته  
دليل على أن الدول الصناعية المتقدمة مرت بالمرحلة التى تحدث فيها مثل  
هذه الثورات •

ليس من شك فى أن النقص الدورى فى القوة الشرائية فى اقتصاد  
عدم التدخل أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان صحيحا.  
الا أنه كان يعزى الى أسباب غير قانون الاجور الحديدى • ولذلك فإن  
النظرية القائلة بأن نقص القوة الشرائية مردة الى الملكية الخاصة لا يمكن الدفاع  
عنها الآن ، كما لا يمكن الدفاع عن الاستنتاجات الماركسية الاخرى التى  
بنيت على هذه النظرية وهى « الاستعمار » والحرب • فصحيح أن الحروب  
وقعت والمستعمرات استغلت - فقد هاجم هتلر واستغل دولا كثيرة ضعيفة.  
واحتلت روسيا المجر سنة ١٩٥٦ ، والصين التبت سنة ١٩٥٩ - ولكن هذه  
الانفجارات ومثيلاتها كانت أصولها ترجع عادة الى نقائص أعمق فى الطبيعة

البشرية منها في عجز الملكية الصناعية الخاصة عن توزيع قوة شرائية كافية بين مستخدميها .

وأخيرا فقد فشل ماركس في التنبؤ - كما أنكر الماركسيون فيما بعد بدون عذر أو حجة - بأن الدولة الاشتراكية الديمقراطية ستستطيع في القرن العشرين أن تنظم انقوة الشرائية في سنة ١٩٤٨ بأدوات لم تكن تخطر في الحسبان ، بل أنها تستطيع أيضا - اذا شاءت - إعادة توزيع الدخول والممتلكات على نطاق واسع أيضا ، اذ ليس من شك في أنه لو أزيلت فجأة ضرائب إعادة التوزيع على الدخل ، لحدثت زيادة هائلة في عدم المساواة ، ولأدى ذلك الى تحول مجتمعنا كله الى الاتجاه السيئ في فترة تلميلة من الزمن . ومن ثم يكفي أن نقول هنا مؤقتا - لأننا سنبين ذلك بالأرقام فيما بعد - أنه كان من الممكن أن يكون ماركس على حق في نبوءته الخاصة بزيادة عدم المساواة ، وان كان قد أخطأ في نبوءته ، لو كانت الاجيال التالية لم تكتشف سلاح المالية العامة الاشتراكي ، وما نظن أننا نتقدم اذا قلنا أنه لم يتبأ بذلك في السنوات الخمسية من القرن الماضي حينما كان حلا دستون لا يزال يأمل في الغاء ضريبة الدخل ، الا أنه من الحماسة الشديدة أن ينكر أتباعه اليوم هذا التقدم الكبير الذي أحرز في اتجاه العدالة الاجتماعية منذ الاصلاحات التي أجراها لويد جورج في الفترة من ١٩٠٨ - ١٩١٢ في بلاده ، والديموقراطيات الاسكندنافية ، والولايات المتحدة وغيرها .. ولم يكن هذا الخطأ الذي وقع ماركس فيه ، كالأخطاء الأخرى ، قائما على الضعف الرئيسي في نظرية العمل للقيمة ، وانما كان مصدره عجز أي شخص في السنوات الاربعينية أو الخمسينية من القرن الماضي عن التنبؤ بطاقات ميزانيات بريطانيا أو السويد أو أمريكا في السنوات الستينية من القرن الحاضر ...





## القسم الثاني الحرب والسلام





## ٦ - منع الحرب

من الواضح أن الموضوع المعقد الذي يواجهه العالم اليوم هو المسألة الأولى التي استهلكتنا بها الفصل الأول من هذا الكتاب ، ونعني بها مشكلة السلام وانشاء نظام عالمي للقانون والنظام قبل أن تجلب الحرب الذرية الدمار على العالم .. والحل الذي تقدمه الاشتراكية في هذا المجال هو التقدم سريعا ، عن طريق الأمن الجماعي الاختياري ، نحو نظام الحكومة العمالية القادرة على فض المنازعات ، وتنفيذ القرارات ، والسيطرة على أسلحة القتل الجماعي (بالجملة) ، ولا شك أن المشكلة السياسية في هذا المجال واضحة تماما ، وهي : كيف نستطيع أن نصل الى هذا الهدف مبتدئين من حالة الاضطراب الفكري وسيادة الدول المسلحة القائمة الآن والتي لا تدعو للتفاوض ؟

ليس هناك كبير شك - استنادا الى التجارب التاريخية - في أن إيجاد نظام شبيه للموجود حاليا في الدول المتحضرة يمكن أن يمنع نشوب حرب دولية . فإذا فشلت الاجراءات السلمية في فض المنازعات فيمكن فضها أحيانا باستخدام القوة ، وهذا القول صحيح بالنسبة للدول صحتة بالنسبة للأفراد أو للرؤساء الاقطاعيين . ومن ثم فإن السيادة القومية المستقلة لا تتلاءم مع السلام لفترة طويلة ، اذ يجب أن ينطوي القانون والنظام ، داخليا ودوليا على أداة عادلة وفعالة بدرجة معقولة يستخدمها شخص آخر غير الاطراف فيها لفض المنازعات ، أداة لتنفيذ القرارات التي تتخذ ، وبالتالي الانتقال بطريقة ما الى سلطة مركزية من انقوات المسلحة أعظم من أية قوة تملكها أية دولة تكون طرفا في النظام .. وتلك هي بعض وظائف الحكومة الضرورية وليس من شك في أن انشاء سلطة عالمية يستطيع ضمان السلم فترة طويلة ، فإذا كان أحد يشك في ذلك فعليه أن يدرس التاريخ الدولي أثناء المائة السنة الأخيرة .

ان قيام دول عظمى ذات سيادة لا يغير بأي حال من الأحوال المشكلة من ناحية

المبدأ برغم حكم هذه الدول لمناطق كبيرة من العالم ، از باكتشاف الاسلحة النووية ، أو بحرب الافكار التي تدور بين الدول الشيوعية وغير الشيوعية .. فكل هذه العوامل تجعل المشكلة أكثر تعقيدا ، وتجعل نتيجة الفشل أفظيع تدميرا ، والحاجة الى حل أكثر إلحاحا . ولكنها لا تغير من طبيعة المشكلة . صحيح أن الاسلحة النووية تغير من نتائج الفشل في منع الحرب ، ولكنها ليست الوسيلة الضرورية لمنعها ، ذلك لأنه من غير المحتمل الوصول الى أى إنجاز متمدين آخر اذا لم تتمكن من تجنب الحرب النووية ، ولكن الحرب النووية ستظل محتملة الحدوث ما دامت الدول المنفصلة ذات السيادة قائمة وهي مسلحة بالاسلحة النووية أو قادرة على صنعها .

الا انه يمكن تقديم ثلاثة اعتراضات رئيسية على فكرة الحكومة أو اسلطة عالمية فقد يقال أولا ان افكرة نفسها بعيدة الاحتمال واكاديمية بحيث لا تستحق حتى مجرد التفكير فيها ، وانه ليست هناك أية فرصة في أن تتخلى حكومة أية دولة ذات أهمية اليوم عن سيادتها . والواقع أن تشكيل حكومة عالمية كائنة بيس في حد ذاته سياسة عمية ممكنة التحقيق سريعا أو حتى في مدى عشرة أعوام أو عشرين عاما ، ولكنها هدف يتوقف تحقيقه على السرعة التي تستطيع الشعوب أن تهضم الفكرة بها ، وتذكر استحالة إيجاد سلم وطميد راسخ وأمن مستتب بأية وسيلة أخرى ، ومن ثم فإن الفكرة بوصفها هذا ليست أبعد احتمالا مما كانت عليه فكرة الأمم المتحدة في عام ١٨٧٠ .. ومن حسن الحظ أنه من المستطاع ، في هذه الحالة ، التقدم على هذا الطريق على مراحل ، فان انشاء سلطة عالمية كاملة لا يستلزم اجراء واحدا شاملا ، وانما يمكن الوصول اليه في سلسلة من الخطوات الانشائية مثلما حدث في الحكومات العصرية بالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة ، فان القوى السيكلوجية والفنية لهذه الحركة التقدمية . لكن رب مسائل ، وكيف يمكن تنفيذ هذه الفكرة ؟ الواقع أن الوسائل المتوفرة حاليا تجعل تحقيق هذه الفكرة مستطاعا الآن منه منذ عام . فهناك الاذاعة والبرقيات والطائرات النفاثة ، وهناك بعد ذلك الأمم المتحدة التي أثبتت جدواها في أزمة السويس ، وفي المنازعات التي عالجتها حديثا ..

وهناك بعد ذلك سؤال هام قد يردده البعض وهو أنه بعد إنشاء الحكومة العالمية ، فإن هذه الحكومة قد لا تستطيع أن تحقق أغراضها . ذلك لأنه تبين أن الحكومات القومية عجزت عن منع نشوب الحروب الأهلية البرهية - فكيف تستطيع حكومة عالمية أن تمنع نشوب حرب دولية ؟ والجواب على هذا السؤال أنه لا يوجد بشرى مثالي ، ومن ثم فإن إنشاء حكومة عالمية لا يمكن أن يكون ضمانا مطلقا للحيلولة دون قيام بعض الدول بتكوين مجموعات في المستقبل ومحاولة تطبيق القانون بنفسها ، ولكن وجود الحكومة العالمية يستطيع أن يجعل الأقدام على مثل هذه المحاولة أقل احتمالا .. ذلك لأن للسياسة جانبين ، احتمالي وجوازي .. فإذا كانت هذه الحكومة العالمية قادرة على أن تجعل النشوب حرب ذرية أو غير ذرية أمرا أقل احتمالا ، فإن هذا في حد ذاته يعتبر عملا يستحق الأداء في عالم لا كمال فيه .. ثم إن إنشاء هذه الحكومة العالمية ، وبقائها ، كفيل بأن يجعل الدول ترعاها تدريجيا وتحترم ارادتها ، وبالأخص إذا فاقت القوة التي ستوضع في يد هذه الحكومة قوة أية دولة من الدول الأعضاء ..

لكن ألا يمكن أن تتقدم الى منتصف الطريق فنشكل اتحادات فيدرالية قارية - ولايات متحدة لأمريكا كلها ، أو لأوروبا كلها أو لأفريقيا كلها ، أو إنشاء نظام اختياري للأمن الجماعي كذلك الذي أوصى بإنشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة ؟ من المحتمل أن يكون إنشاء وحدات فيدرالية كبيرة باختيار الدول الأعضاء خطوة واسعة يجب أن تلقى ترحيبا . لأنها تقرب العالم من إنشاء مجتمع عالمي . ولهذا يقول البعض - تأييدا لهذا الرأي - أن إنشاء مثل هذه الوحدات كفيل بالاقبال من المنازعات ما دام عدد الشعوب التي ستتنازع قليلا . وهذا رأي وجيه بلا شك ، فإن الكومنويلث مثلا (وان كان اتحادا اختياريا) استطاع أن يحقق هذا العمل - لأنه وحدة طبيعية إن لم تكن وحدة رسمية تربطها روابط سيكولوجية عميقة ، ولهذا جعل وجوده احتمال نشوب حرب بين أعضائه أمرا بعيد الاحتمال .. وبالمثل ، يجب تشجيع الحركة التي ترمي الى إنشاء أوروبا متحدة في مختلف أشكالها لأنها تقلل من خطر قيام النزاع القديم بين ألمانيا وجاراتها الغربية فتدفع

بالعالم الى اتون حرب عالمية جديدة ، كذلك أثبتت الاتحادات الاقليمية ان من الممكن حل المشكلة الأساسية ، أن دلت على أنك تستطيع - برعم جميع الصعوبات السياسية والتأخيرات أن توسع نطاق الحكومة المتحدة لتضم مناطق أوسع ، وأن تحد من السيادة بطريقة انتقائية مدروسة . ولا شك في أن نجاح هذه الاتحادات الاقليمية يعتبر دليلا على امكان نجاح فكرة انشاء حكومة عالمية ، ذلك لأنه ما دام النجاح حالف حكومات القارات ، فلماذا لا يحالف الحكومة العالمية ؟ فإذا قيل ، مناهضة لهذا الرأي ، أن الخوف من العدو المشترك هو الذي يحفز على الوحدة ، أفلا تعتبر الحرب النووية المهلكة عدوا مشتركا للجميع ؟

بيد أن الاتحادات الاقليمية تخلف المشكلة الرئيسية قائمة بلا حل نسوء الحظ ، ذلك لأن التكتلات الاقليمية الكبيرة تجعل من السهل ، ان لم يكن باستمرار ، حدوث منازعات بين كتلة وأخرى ؛ وهذه المنازعات بالذات هي التي تهدد بنشوب الحرب ، فان قصة المنازعات و «التوتر» الشرير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين وأوروبا الغربية منذ عام ١٩٤٥ تؤيد هذا الرأي .. فكلما كبر الاتحاد أو الكتلة الاقليمية ، وتمسك بالسيادة المستقلة ، وزاد من تسلحه ، زادت فرص حدوث المنازعات ، و «التوتر» وانعدام الأمن . ومن الجائز أن تؤدي الاختلافات المذهبية الى زيادة حدة هذا التوتر ، وان كان الأرجح أن تستمر هذه المنازعات حتى بدون الاختلافات المذهبية كما كان الحال في النزاع الذي نشب بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول مشكلة قناة السويس ، أو بين الهند والباكستان حول مشكلة كشمير .. ومن الجائز أن يقال أن تركيز العالم في وحدات أقل وأكبر بدون وجود حكومة عالمية يؤدي الى جعل الموقف أكثر سوءا في النهاية ، لانه ان كانت كانت المنازعات ستصبح أقل عددا الا أنها ستصبح أضخم وأخطر . ومن الجائز أن يدفع جنون العظمة زعماء الكتل الكبرى السياسيين ، كما حدث مع هتلر وموسوليني وميتالين (ونرجو ألا يحدث مع خروشوف) يندفعون الى الافضاء بالتهديدات ، فيندفع القادة العسكريون الى التصريح بقدرتهم على اكساح أعدائهم في دقائق قليلة بمجرد صدور الأمر بالحرب .. وهذا كله



صحيح مع الأسف ، ولكننا نتجاوز حدود الحقيقة اذا قلنا أن انشاء مجموعات اقليمية أو فيدرالية أكبر يجعل احتمال نشوب الحرب أكثر رجحانا ، وان كان هناك احتمال في أن يؤدي انشاء وحدات كبيرة كوحدة « أوروبا » ، قد يصرف النظر والجهد عن المهمة الاساسية وهي انشاء حكومة عالمية . ومن ثم فإن الشيء الوحيد الذي يمكننا أن نتأكد منه هو أن ايجاد وحدات اقليمية بعد خطر الحرب ، وان كان لا يمس لب المشكلة .

### عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة :

الواقع أن القبول الاختياري لالتزام اندفاع الجماعي والأمن عن طريق اتحاد دولي من الحكومات ( وليس اتحادا بين الشعوب أو الحكومات ) ، كعصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة يمس لب المشكلة ، ولكنه لا يحلها . . . انه خطوة أولى لا مفر منها للحل ، وهي الخطوة الأولى المستطاعة في عالم السياسات العملية ، ولكنها لن تكون كافية في النهاية في حد ذاتها . . . انها خطوة أولى ضرورية ، لأنها تجسد بعض ضرورات الحكومة المتمدنية لصيانة القانون والنظام . فان كلا من عصبة الأمم وهيئة الأمم انطوية أساسا على استنكار جميع الأعضاء للحرب العدوانية كأداة سياسية ، والالتزام الجماعي بمساعدة أي عضو يتعرض للهجوم ( وهذا الالتزام أكثر ظهوراً في هيئة الأمم المتحدة مما كان عليه أيام عصبة الأمم ) . وقد أنشأت كلتا الهيئتين أدوات تمثيلية ، كمجلس الأمن والجمعية العمومية في هيئة الأمم المتحدة ، لاتخاذ قرارات ومحاولة فض المنازعات . وكانت كلتاها على درجة من المرونة تكفي لاستخدام وتجربة كل وسيلة مستطاعة للتفاوض ، والديبلوماسية ، والتوسط ، والتحكيم ومن ثم فقد أتاحت كل من الهيئتين فرصة ، لم تكن موجودة من قبل ، أمام كل متنازع يريد الوصول الى تسوية سلمية بواسطة اجراء معترف به وبغير فقدان كثير من ماء الوجه . . .

والواقع أن هاتين الهيئتين قدما ما هو أكثر من ذلك ، فقد أتاحتا الفرصة للدول العظمى ، كلما وقع عدوان مسلح فعلا ، أو كان هناك خطر من وقوعه ، لالقاء ثقلها وراء الالتزام بالدفاع عن ضحية العدوان أكثر مما كان محتملا أن يحدث من قبل . . .

والواقع أن التأييد القلبي الذي لقيته هيئة الأمم المتحدة من أعضائها كتب لها النجاح حتى الآن ، ومن الجائز أن يستمر هذا النجاح لفترة أخرى من الوقت وبذلك تتاح فرصة ذهبية ثمينة لإنشاء نظام دولي قوى يمكن أن يكون أكثر دواما وأطول عمرا .

الا أنه - كما يعلم من أنشأوا عصابة الأمم وهيئة الأمم المتحدة - فإن كلنا الهيئتين تعانيان من نقط ضعف لا يمكن تجنبها . وذلك أنه مادامت الدول العظمى غير مستعدة للتنازل عن الجزء الأكبر من قواتها المسلحة للسلطة المركزية ، فإن في استطاعة أية دولة عظمى أن تتحدى قرارات الهيئة ، وإذا اختارت دولة عظمى الاقدام على عدوان ، فإن تنفيذ مبدأ القانون الدولي لا يمكن أن يتحقق الا بخوض غمار الحرب التي يهدف أساس النظام كله الى تجنبها . . . ولقد كان هذا دائما مصدر الضعف في اتحاد اختياري كعصابة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة . ومما يزيد هذا الضعف ضعفا أن بعض الدول العظمى لم تنضم بعد الى المنظمة العالمية كالصين الشيوعية . . . ومادام البارونات يملكون القوات المسلحة ، ولكن الملوك لا يملكونها ، فمن المستحيل المحافظة على السلم الدائم ؛ فضلا عن أنه لا توجد وسيلة سهلة لاقناع البارونات بتسليم قواهم للملوك ؟

ولقد كان هذا هو السبب في ضرورة تشكيل عصابة الأمم وهيئة الأمم المتحدة على النحو الذي شكلنا عليه ، وفي أن يكون الفيتو ( حق الاعتراض ) في سنة ١٩٤٥ جزءا من دستور الأمم المتحدة . . . فمن الناحية الرسمية ، ينص دستور الأمم المتحدة الصادر في سنة ١٩٤٥ ، على أن التزام الأعضاء بالدفاع عن ضحية العدوان ، رهن بقرار يصدره مجلس الأمن ، وهذا القرار قابل للإبطال باعتراض عضو واحد عليه ، بما في ذلك الدول العظمى . . . ولقد كان ميثاق عصابة الأمم أكثر وضوحا وتأكيذا في ضمان الأمن من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، لأن المادة ١٠ من الميثاق الأول تضمنت بوضوح التكامل الإقليمي للدول الأعضاء . الا أنه من الواضح أن غاية ميثاق الأمم المتحدة كانت ( بدون استخدام الفيتو ) حماية جميع الأعضاء من التعرض للعدوان عليهما . لكن مادامت الدول العظمى لا تريد أن تتخلى عن

قواتها المسلحة او سيادتها النهائية ، فلا مفر من وجود انصاف الاجراءات كحق الفيتو . . وعلى كل حال ، ان وجود نصف رغيف احسن كثيرا من عدم وجود خبز على الاطلاق ، فلولا ان كان من المحتمل ان تنشب الحرب النووية منذ امد بعيد ، ولذلك فانه ليس من الصواب نقد عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة واتهامهما ، كما فعل البعض بحماقة ، بأنهما غير فعاليتين كما لو كان لهاتين الهيئتين كيان وسلطة منفصلة عن الحكومات التي كونتهما . . ولكن الواقع أن عيب هاتين الهيئتين هو فشلهما في محاولة انشاء سلطة عالمية ، وعدم توفر السلطة الكافية لهما لتنفيذ قراراتهما ، ولذلك فان الذين يتقدون الهيئتين ( مثلهما فعل مستر سلوين لويدي بلادة أثناء أزمة السويس ) حينما قال ان الأمم المتحدة « تستطيع أن تصدر القرارات فقط ، انما يقدمون الحجة الأساسية لضرورة تشكيل حكومة عالمية .

## ٧ - الأمن الجماعى ونزع السلاح

ولو أنه لا يوجد أساس معقول لليأس تماما من ايجاد سلطة عالمية أقوى كثيرا من الأمم المتحدة ، الا أنه من الواضح أن هيئة الأمم المتحدة مستظل معقد أمل العالم لعدد من السنين ، فاذا كنا راغبين فى استتباب السلم أثناء هذه السنوات ، فاننا لن نستطيع أن نفعل ذلك الا عن طريق التأثير الرادع للالتزام الذى قبلناه بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، والقوة الرادعة التى تكون الدول المخلصة للهيئة على استعداد لوضعها وراء هذا الالتزام . ولذلك يجب أن يتركز الجهد الرئيسى الذى يبذله من يفهمون شئون العالم الحديث ، ويرغبون فى بناء مستقبل متحضر ، فى احترام هذه الالتزامات ، وتقوية الايمان بالتمسك بها ، وتدعيم المنظمة التى تجسدوا فيها . . . وهذا ما يجب أن يكون ، وكان ينبغي أن يكون ، الهدف الأساسى للسياسة الخارجية البريطانية منذ عام ١٩١٨ ، لأن ذلك هو « السياسة الخارجية الاشتراكية » بمعناها الصحيح لهذه العبارة التى يساء استخدامها . . . انه يعنى التنفيذ الجماعى لحكم ديموقراطى موافق عليه بالقانون ، بدلا من الصراع المضطرب الذى يشن بالعنف أو بالتهديد باستخدام العنف .

الا أنه لسوء الحظ أنه منذ عام ١٩١٨ ، تدخلت قوتان فى بريطانيا وغيرها من الدول التى يتوقف المستقبل عليها ، وهاتان القوتان نبعتا من البلبلة الفكرية وسوء الفهم . وهما الاعتقاد البريطانى المحافظ الذى مازال يعيش فى غير عصره ، وهو ألا تنقيد السلطة البريطانية القومية بأى اخلاص لأية سلطة دولية ، أما القوة الثانية فهى مذهب التهدة الذى يقول بعدم احترام التزاماتنا للسلطة لأن جميع الأسلحة العسكرية واستخدامها شئ شرير مهما كان الغرض الذى تستخدم من أجله . ومع الأسف ان هاتين العاطفتين مضللتان وخطرتان . . . فالعاطفة الأولى منهما تتبع من الرغبة فى المحافظة على السلطة البريطانية ، بينما تتبع الثانية من الرغبة فى المحافظة على السلام . ومع ذلك فان الأرجح أن تؤدى كل منهما عند التطبيق فى



هذه المرحلة من تطور الانسان في القرن العشرين ، الى الحرب و الى تدهور السلطة البريطانية مثلما حدث في عام ١٩٣٩ •

لقد نشأ رفض المحافظين قبول الالتزامات الدولية من الاخفاق في فهم أن عهد سياسة بريطانيا الاقتصادية والعسكرية في القرن التاسع عشر قد ولى وأدبر - وكان من أسبابه الجهد المضني الذي استلزمته في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ فمنذ هذه اللحظة ، كان من مصلحة الجنس البشري عامة ، بل ومن مصلحة بريطانيا العظمى القومية انشاء نظام للقانون والنظام الدوليين ولذلك كان أقل ما ينبغي على المحافظين البريطانيين أن يفعلوه ، هو أن يدركوا أن اللص المتقاعد الحكيم هو الذي يساند الشرطة والمحاكم ، وأن المغامر الذي بدأ يضعف ولكنه كان محظوظا في سنواته الأولى فأصاب نتائج طيبة ، يكون حكيما أيضا اذا التزم الاستقامة حينما يتجاوز مرحلة الشباب • ولكن القصة المؤسفة ذاتها عادت فتكررت ابتداء من هجوم اليابان على منشوريا في عام ١٩٣١ ، وأثناء هجوم موسوليني على الحبشة في سنة ١٩٣٥ ، وهتلر على النمسا وتشيكوسلوفاكيا حيث كانت حكومات المحافظين البريطانية تضحى دائما بفرصة قيام أمن دولي طويل الأمد ، مقابل الحصول على مميزات اقليمية نافهة موقوتة • • ولهذا فان الذين لم يفتنوا الى هذه الحقيقة بعد كل حدث من هذه الأحداث ولكنهم كانوا يعملون جاهدين على احترام بريطانيا لالتزاماتها في ذلك الحين لن يلبثوا ، اذ ما تطلعوا الى انوراء اليوم ، أن يفتنوا الى أنه من غير المفهوم أن يصاب المحافظون في ذلك العهد - وهم رجال يعترف لهم بأنهم يتزعمون شعبا متحضرا - بمثل هذا القدر من القصور وعدم الادراك • ولهذا ارتكب هتلر سلسلة الناجمة من الاعتداءات ، وحينما أرغمت الدول الديمقراطية على القتال ، فانها لم تفعل ذلك طبقا لميثاق عصبة الأمم ومبدأ القانون الدولي ، وانما فعلت ذلك للدفاع عن وجودها • ولهذا فقد أصاب السير ونستون تشرشل حينما وصف حكومتا المحافظين في عام ١٩٣٥ - ١٩٣٩ ، وهما حكومتا بلدوين وتشمبرلين اللتان اتهمتا بالقضاء على عصبة الأمم ، وجعلتا نشوب الحرب مرجحا بأنهما « ادارة أكثر خطورة من أية ادارة في تاريخنا » •

رب مسائل : لماذا أعيد هذه القصة الآن ؟ - لأنه من المحتمل جدا أن تتكرر اذا لم نكن قد تعلمنا من دروس الماضي ، ولأنه غالبا ما كان يبدو أبعد من المحقق في السنوات الأخيرة أننا عينا هذه الدروس . . أما الدرس الرئيسى من هذا الفشل المؤسف المتكرر ، فهو أنه فى كل حالة عدوان محددة أو تهديد بالعدوان ، يجب أن يعلو الهدف البعيد الخاص بانشاء نظام دولى للقانون والنظام على أى موضوع فردى فى أى نزاع بعينه . . فمن الذى يهتم الآن بادعاءات اليابان الخاصة بمتشوريا ، أو بادعاءات ايطاليا فى الحبشة ، أو هتلر فى الممر البولندى ؟ ولكن هل تعلمنا هذا الدرس ؟ لقد كنا نعتقد ذلك الى أن جاءت حملة السير أنتونى ايدن السخيفة وهجومه على مصر سنة ١٩٥٦ ، ولم تجيء الطبيعة المفزعة لهذه الجريمة المنكرة ( اذا نظرنا اليها على ضوء التاريخ ) من الخداع زائف ، وانما جاءت من حماقة بريطانيا العظمى ، الدولة المتحضرة ، الناضجة ، المعتدلة التى تحترم القانون والتى تبنت فكرة عصبة الامم وهيئة الأمم المتحدة ، والتى يعتبرها الكثيرون أمل المستقبل المتحضر الأساسى ، واجتراؤها بفجر وقحة على تدمير ذلك التكوين الهش للقانون والنظام .

من أكثر الخصائص المؤسفة لهذه القصة البغيضة اخفاق الكثيرين فى ادراك مدى خطورة هذا العمل . اننا لا يهمنا فى شيء أن نعرف ما الذى أطار صواب السير أنتونى ايدن وأطاح بقدرته على الحكم ، ولا السبب الذى جعله يتردى فى هاوية الاعتقاد بأن تأميم قناة السويس ، وهى القناة الموجودة فى أرض مصرية ، كان اعتداء على القانون الدولى . وانما يعنيننا أن بريطانيا التى كان ينبغى أن يكون هدفها الأساس فى السياسات الدولية هو تقوية ذلك النظام الغض من القانون الدولى والنظام ، قامت بهجوم مواجه أمامى على هذا النظام أمام أعين العالم كله . وهكذا لم يستطع شيئا غير حزم البرلمان البريطانى وحزب العمال ، وحكمة الولايات المتحدة وحزمها ( ونحن مدينون فى ذلك على الأقل للرئيس ايزنهاور وحتى لمستر دالاس ) أن ننقد سمعة الأمم المتحدة ونزاهتها من تلك اللطمة الساحقة . . ان معظم الشعب البريطانى يرغب الآن فى نسيان هذا الحادث الذى يعتبر تراجعا مؤسفا الى

سياسة المحافظين الاستعمارية في السنوات الثلاثينية من القرن الحالى ، ولكن ذكر هذه الحقيقة من شأنه أن يجعلنا نشعر دائما بما كانت عليه السياسة العتيقة من جهالة وجهل ..

ومن ثم فإن الدروس التى مرت بنا منذ عام ١٩١٤ حتى ١٩٦٠ تلخص فى استحالة منع العدوان ، وبالتالى منع الحرب أثناء فترة الانتقال ، وقبل إنشاء حكومة عالمية ، الا اذا قبلت الدول واحترمت باخلاص التزام الدفاع الجماعى .

وهذا هو السبب فى أن الداعى للتهدة ونزع السلاح من جانب واحد يستطيع ، بلا عمد ، أن يحدث ضررا للأمن الجماعى ؟ وبالتالى للسلم . مثل الرجل الوطنى القديم .. فاذا كنا نريد منع الحرب بقوة جماعية رادعة أثناء فترة الانتقال التى نعيش فيها ، فيجب أن يؤمن المعتدى المرتقب أن الضحية سيدافع عنها على نحو فعال . ومن الطبيعى ألا يبدو ذلك حجة مقنعة فى نظر دعاة الجانب الواحد المتطرفين ، ودعاة التهدة المتفلسفين . فهؤلاء يعتقدون أن كل ألوان القوة خاطئة حتى ولو استخدمت للدفاع عن البرىء ضد الظلم والقسوة العدوانية .. ولكنهم يخطئون تماما فى نظر غيرهم ممن يرون أنه ينبغى اتخاذ الاجراء الصحيح حتى ولو أدى ذلك الى القضاء على البشرية ..

هذا هو المنطق ، وان كان منطقا انتحاريا .. لكن يجب على من يؤمنون به باخلاص ، أن يروا الى أين يقود منطقهم العالم .. اذا كانت القوة خاطئة تماما ، كأمر أخلاقى حتمى ، فانها تكون أيضا خاطئة حينما تستخدمها دولة أو سلطة عالمية دولية لوقف الحرب ، وهى خاطئة كذلك حينما تستخدم للمحافظة على القانون والنظام داخليا ، وخاطئة حينما تستخدمها السلطة لمنع الجريمة ، أو منع اعتداء الأقوياء على الضعفاء .. فاذا أخذنا بهذه الحجة ، فإن استخدام سلاح معين ليس خطأ فى حد ذاته ، وانما الخطأ هو استخدام القوة . فاذا قبلتم ذلك ، فستعودون حتما الى عصر الفوضى العالمية والتخلى عن كل تقدم أحرزته البشرية ؛ ستعودون الى عصر الكهوف والغابة .. والواقع أن القلائل فقط هم الذين يؤمنون بأن العودة الى عصر الفوضى البدائية.

والعنف المطلق ، وفقدان كل تقدم فني وفكري وثقافي أحسن من استخدام الدولة الديمقراطية للعنف من حين لآخر للمحافظة على حكم القانون المستمد من موافقة المحكومين .. وعلى كل حال ، فإن هذا هو ما يجب أن يؤمن به من وجدوا أن آراء ودعاة الجانب الواحد تتعارض تمامًا مع استخدام العنف من أي شكل أو نوع .

أما إذا كنت لا تؤمن بذلك ، وإذا كنت تؤمن بأنه من الممكن تبرير استخدام القوة المشروعة للمحافظة على السلم والعدالة وغيرها من قيم البشر المتحضرين ، فعليك أيضا أن تنظر الى أين تقودك هذه الحجة .. انها تعني أنه كلما أمكن التدليل على ضرورة ذلك لحفظ القانون والنظام والسلم، ودر التهديد باستخدام القوة ( أو استخدامها كوسيلة نهائية ) في الدفاع عن القانون والنظام والسلم يكون له مايرره في هذه الحالة ، ولن يكون من المستطاع الحاجة بأن استخدام بعض الأسلحة دون غيرها له مايرره من أسباب خلقية معينة ، وأن استخدام القوة له مايرره ولكن ليس الى النقطة الضرورية لجعل هذه القوة الفعالة ، اذ كيف يمكن أن يكون اجراء معقولا إنشاء قوة شرطة في مجتمع اعتاد مجرموه استخدام الأسلحة بدون تسليح الشرطة لتمكينها من الدفاع عن نفسها ضد المجرمين ؟ وكيف يكون معقولا نفي الفترة التي تسبق إنشاء الحكومة العالمية قبول التزامات طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا العدوان ، وحرمان الهيئة من الأسلحة اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات ؟

ان على أي مؤمن بمخلص بنزع السلاح من جانب واحد أن يلقى الأسئلة سالفة الذكر على نفسه ، والأرجح أن يقول أنه يقبل الالتزامات الجماعية الى حد .. دون استخدام القنبلة الهيدروجينية ، ولكنه يعارض حتى مجرد التهديد باستخدام القنبلة الذرية لأن الشفاء سيكون أسوأ كثيرا من المرض ذاته، وليست الحجة في ذلك أن القوة أو استخدامها فعل خاطيء . في هذا المعنى ، ولكنه خاطيء بالنسبة للنتائج التي ستترتب عليه . ولذلك فإن مشروعيها تتوقف على تحليل هذه النتائج ..

ليس من شك في أنه اذا نشبت حرب ذرية فإن الشك منها سيكون



أسوأ بكثير من المرض ، ولكن افتراض امكان نشوبها معناه يلبلة فكرية رهية . ولذلك فان الغاية العامة من الأمن الجماعى هى ضمان وجود حائل يمنع عدم استخدام الأسلحة النووية على الاطلاق . فلو كانت اليابان تملك القنبلة الذرية لما استخدمتها الولايات المتحدة ضدها فى سنة ١٩٤٥ ، ولولا علم هتلر بأن أعداءه يملكون الغازات السامة مثله لاستخدمها ضدهم ، ومن ثم فلا جدوى من المضى فى هذه الحجة باعتبار أن التهديد «خدعة» لان القانون والنظام بدورهما خدعة بأحد معانيهما ، فالمجرمون مثلا لا يرهبهم وجود الشرطة وانما يرهبهم احتمال وجودهم على المسرح الذى يختارونه لارتكاب جرائمهم .

من الطبيعى عدم امكان التأكد مما اذا كان التحذر النووى سيكفل المحافظة على السلم خلال الفترة التى ستسبق انجاز نزع السلاح الشامل ، ولذلك يجب علينا أن نزن كافة الاحتمالات اذا أردنا أن نكون عقلاء وعاملين فى الاختيار . علينا ألا توازن فقط بين أهوال الكارثة النووية وأهوال العدوان غير المقيد وتدمير المجتمع الحر ، وانما علينا أيضا أن نقارن بين مكان حدوث الحالة الثانية ، واحتمال فشل المعوق الجماعى مما يؤدي الى نشوب حرب ذرية . . فاذا فعلنا ذلك ، فمن المحقق أنه وان كان هناك احتمال كبير فى أن يؤدي العائق أو المعوق النووى الى المحافظة على السلم لفترة محدودة ، فان احتمال كبح جماح دولة عظمى تسعى للتوسع ذات تسليح نووى واسع النطاق عن العدوان باستخدام الأسلحة العادية يكاد يكون مستحيلا . ولذلك فان فرصة توسع احدى الدول النووية - سواء أكانت روسيا أو غيرها من الديكتاتوريات - فى التسليح النووى اذا وجدت نفسها بلا قيود مفروضة عليها ، احتمال كبير جدا . فاذا صرفنا النظر عن أن الاتحاد السوفيتى والصين دولتان تسعيان للتوسع ( وان لم تكونا دولتا عدوان ) كما أثبت حصار برلين الذى هددت به للمرة الثانية فى عام ١٩٦١ ، وهجوم الصين حديثا على التبت ، فان أية دولة تجد نفسها الوحيدة التى تملك الأسلحة النووية فى العالم ، لاستطيع مقاومة الرغبة فى العدوان ، ولهذا فان الدليل الوحيد من السيطرة على العالم هو المقاومة بالأسلحة العادية .

ومن ثم فإن الأمن الجماعي القائم على التقديرات المعقولة للنتائج المختلفة  
بهيءة للحضارة أحسن الأمل في البقاء •

وهكذا تجد الدولة المخلصة العضو في هيئة الأمم المتحدة التي ترغب  
في منع الحرب وتتخذ التزاماتها ، نفسها تواجه هذا الاختيار العملي •• فهي  
أما أن تسليح نفسها أو ، وهو الأحسن ، أن تصبح عضوا في تحالف مسلح  
بأسلحة تكون - على الأقل - فعالة كأسلحة المعتدي المرتاب ، والا فإن  
عليها أن تتخلى عن محاولة تنفيذ القانون الدولي ، أما إذا اعتنقت إحدى  
الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة فكرة الدعوة للهزيمة ، فليس من  
الحكمة مطلقا أن تنزع وحدها سلاحها وتتخلى عن التحالف الدفاعي ، لأن  
ذلك لن يجعل نشوب الحرب ، أو حتى الحرب النووية ، أقل احتمالا •  
فإذا خرجت المملكة المتحدة مثلا من منظمة حلف شمال الأطلسي ، فإن  
النتيجة الأرجح لذلك هي أن تتولى منظمة حلف شمال الأطلسي تسليح  
ألمانيا الغربية بالأسلحة النووية ، وكل إنسان يعلم أن ذلك يجعل نشوب  
الحرب النووية أكثر ، لا أقل ، احتمالا ( أن سياسة قيام دولة واحدة بنزع  
سلاحها لا على أقل أن يمنع ذلك الحرب ولكن للبقاء خارج نطاق الحرب  
دليل على الأثنية وقصر النظر بحيث لا يستحق التفكير فيه باعتباره دورا  
يحتمل أن تلعبه المملكة المتحدة ) •

ومن ثم ، فإذا كنا نعتقد أن المجازفة بالمعوق الجماعي للحرب النووية  
ليس كبيرا لدرجة تكفي لتبرير مجازفتنا بتدمير النظم الحرة ، فإن السياسة  
الحصيفة - في الفترة الانتقالية ، أي إلى حين الوصول إلى نزع السلاح الجماعي  
- هي تحالف غربي قادر على تنفيذ التزامات الدفاع المشترك طبقا للميثاق  
وعلى أن يكون مسلحا بنفس أسلحة الاتحاد السوفيتي ، ولكن حتى لو أخذنا  
بالرأي الآخر ، وظننا أن المجازفة بحرب نووية أعظم من تبرير المعوق  
الجماعي ، فإن السياسة الصحيحة هي ، في هذه الحالة ، العمل على الأقلال  
من المجازفة بحرب نووية ونشر الأسلحة النووية وذلك بحض أكبر عدد  
ممكّن من الشعوب بالتخلي عن هذه الأسلحة • إلا أن دولة كالمملكة المتحدة  
وهي الآن عضو في تحالف فعال ، سوف تحرم نفسها من القوة ان هي فعلت

دلت ، اى اذا اخرجت من الحلف وتخلت عن الأسلحة النووية من جانب واحد . دلت لان اتخلى بلا شرط ولا قيد سجدنا من اقوى حجة لأقناع الآخرين لكى يحدو حدونا ، ولسوف يؤدي خروجننا من التحالف الى اى اضعاف نفوذنا من اجل السلام ونزع السلاح بداخل هذا التحالف .. وقد يكون من الجائز أن تنجح فكرة النادى غير النووى ، وهو العرض الذى تقدمت به احدى الدول النووية للتخلى عن الأسلحة اذا امتنعت الدول غير النووية عن التسليح بها ، كذلك قد لا تنجح هذه الفكرة ، ولذلك فقد نكون سياسة النادى غير النووى هى السياسة الصحيحة اذا كنا نرى أن خطر نشوب حرب نووية نتيجة لوجود المعوق الجماعى كبير جدا ، أو أن احتمال السيطرة الشيوعية ضئيل جدا .. الا أن الشيء الذى لا يمكن أن يكون صحيحا هو أنه من الجائز الحد من انتشار الأسلحة النووية بإشارة من جانب واحد وبلا سيطرة أكثر من عرض تناوب التفيتش والسيطرة على هذه الأسلحة . ولذلك فان دعاة الجانب الواحد الذين يعترفون بأنهم يؤمنون بـ « المثل الخلقى » لمثل هذه الاشارة ، ولكنهم لا يؤمنون بفكرة النادى غير النووى ، لا ينظرون الى المشكلة نظرة جدية على الاطلاق .. أما السياسة الوحيدة التى لا يمكن أن تكون صحيحة حينما تفاضل المملكة المتحدة بين المجازفتين ، فهى نزع السلاح من جانب واحد والانسحاب من منظمة حلف شمال الأطلسى .

ان ظهور القنبلة الهيدروجينية ، والخوف من أن يكون الدواء أسوأ من المرض « لا يلغيان الدرس الذى تمخض عنه التاريخ الماضى من أن الأمن الجماعى والاعاقة - الداخليان والدوليان - هما وحدهما الأساس الذى يعتمد عليه للقانون والنظام والسلام ، وليس من شك فى أن تجنب نشوب حرب عظمى خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، برغم ما حف بها من أخطار ، دليل آخر على صحة هذا الرأى ، لأنه يدل بوضوح وقوة على أن مجازفة المعوق الجماعى هى المجازفة الأقل وأنها تهيبء أملا أحسن - لم يكن أكثر تأكيدا بالطبع - فى مد ثغرة سنوات القلق ريشا يمكنه الى اتفاق جماعى على نزع السلاح .

حقا انه من غير المحتمل امكان المحافظة على السلم الى مالا نهاية عن طريق المعوق النووي المشترك . فالى متى يمكن اذن المحافظة عليه ؟ لن كان من الصعب اتاكذ من المستقبل السياسى ، الا ان هناك فرصة معقولة فى أن يمر بنا المعوق الفعال اثناء فترة الانتقال بسلاام وبغير أن تحدث الكارثة، والواقع أننا استطعنا المحافظة على السلاام لعدة سنوات برغم مواجهة الأسلحة الذرية التى تملكها دولتان أو ثلاث دول . ولكن احدا لا يعلم الى متى ستستمر هذه الفترة ، هل هى عشرين عاما ، أو خمسين أو مائة ، إلا انه يبدو من غير المحتمل أن تستمر أطول من ذلك . بل ان الكثيرين يحتاجون بأنها لايمكن أن تطول الى هذا الحد وأن خطر الحرب العرضية حقيقى نظرا لوجود الأسلحة النووية الحالية . وكل مانعلمه أن ذلك جائز، وربما محتمل ، وأن فترة السلم الحرجة التى نعيش فيها قد تستمر عدة سنوات نظرا لتوازن المعوق بين القوات النووية . أما اذا أسرعنا بالتخلى عن درع الوقاية الممثل فى ميثاق الأمم المتحدة وتخلينا عن الأمن الجماعى الاختيارى وفرصة الوصول الى اتفاق جماعى على نزع السلاح فى النهاية، فإن الأكثر احتمالا ، استنادا الى تجارب التاريخ - أن نفقد اما السلاام أو الحرية ..

### هل منظمة حلف شمال الاطلنطى ضرورية ؟

اذا قبلنا القضية العامة للمعوق الجماعى تحت علم الأمم المتحدة أثناء الفترة الانتقالية الحرجة التى نعيش فيها الآن ، فالأرجح أن تؤدى معاهدات الدفاع الجماعى الى تجنب الحرب أكثر مما تؤدى الى نشوبها ، لأن المادة رقم ٥٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تجيز اتخاذ « اجراءات اقليمية » تدعيما لأهداف الميثاق .

بينما نصت المادة الأولى من الميثاق على أن أغراض الأمم المتحدة هى « صيانة السلاام والأمن الدوليين ، وتحقيقا لهذه الغاية : تتخذ اجراءات جماعية فعالة لمنع أو ازالة التهديدات الموجهة للسلاام ، وقمع الأعمال العدوانية أو غيرها من الأعمال المخالفة للسلاام » . ونحن جميعا ملزمون ، طبقا للمادتين ٤٢ و ٤٣ من الميثاق بالمبادرة بمساعدة أية دولة يقع عليها



هجوم حينما يطلب مجلس الأمن ذلك منا ، بل ان المادة ٤٣ تنص على تقديم قوات للقيام بهذه المساعدة .. وهكذا فان أى نظام دفاعى كمنظمة حلف شمال الأطلسي ، أو حلف وارسو يهدف الى جعل الالتزام الاساسى فى الميثاق أكثر وضوحا ، وأكثر جدوى ، وأكثر واقعية ، وثانيا ؛ فى حالة استخدام حق الفيتو ؟ فان على مجلس الأمن أن يوجد أداة لتأييد قرارات الجمعية العمومية ، فإذا استخدمت هذه الموائيق لاية أغراض أخرى فانه لن تجد أى مبرر لها وبذلك تكون مضادة للميثاق .. الا أنه لاشك فى أن فى استطاعة أى شخص أن يعترض على ذلك بقوله أنا مادمنا قد وقعنا جميعا على معاهدة واحدة تعهدنا فيها بالدفاع عن النضحية ، فليست هناك حاجة تدعونا لتوقيع موائيق أخرى نتعهد فيها بالمحافظة على الوعد الذى قطعناه على أنفسنا ، اذ أن مثل هذه الوعود الثانوية غالبا ماتعارض أكثر مما تؤيد امكان الثقة بالاطراف التى وعدت بها . وهذا انقول صحيح من الناحية النظرية ، الا أنه فى عالم كعالمنا ، وطالما كان الاتحاد السوفيتى أو أية دولة أخرى تسعى الى شل مجلس الأمن باستخدام الفيتو ، فلن يكون هناك كبير شك فى أن هذه الموائيق تزيد الثقة فى احتمال احترام ميثاق الأمم المتحدة فى تلك الأجزاء من العالم - مثل وسط أوروبا - حيث بواعث الاغراء بالعدوان كبيرة . وفى عام ١٩٤٥-١٩٦٠ ، والسنوات اللاحقة مباشرة كما تتراءى حاليا ، يمكن أن نعتبر المحالفات الدفاعية الحقيقية تدعيما ، وليست تهديدا ، للقانون والنظام الدوليين ؛ الا أن هذا مسألة ظروف وحكم ، وليست مسألة مبدأ ؛ ولذلك فقد لاتكون أمثال هذه المحالفات ضرورية دائما .

ورب مسائل ، اذا تعمق الانسان أكثر فى تعقيدات الفترة الحالية ، هل تملك الدول الغربية الديمقراطية حقا أى سبب خاص يجعلها تخشى العدوان من جانب الاتحاد السوفيتى والصين أكثر ماتخشاه من جانب أية دولة أخرى ؟ وإن المرء ليجيب على هذا السؤال بأن هاتين الدولتين تكاد تكونان الدولتان الوحيدتان اللتان تملكان القوة العسكرية الضرورية لشن حرب عدوانية كبرى يمكن أن تهدد الحضارة بالدمار ، وهنا قد يعترض البعض قائلا : أليست الولايات المتحدة على نفس القدر من القوة ؟ ثم ألا يمكن

ان تصبح ألمانيا أيضا قوية بسهولة ، فلماذا لا يشكل تحالف دفاعي ضدهم . وهذا سؤال عادل ، والجواب عليه ، جزئيا هو ان المذهب الشيوعي يؤمن بالتوسع الدولي ، وان زعماء الصين الصين الشيوعية نادوا علانية في السنوات الاخيرة بوجوب القضاء على المجتمع الغربي بالوسائل العسكرية ، ونحن لانستطيع ان نتجاهل حقيقة ان الاتحاد السوفيتي دأب على استخدام حق الفيتو ( باستثناء ما حدث أثناء أزمة السويس ) أكثر مما استخدمته أية دولة أخرى . ولكن الاجابة الاساسية تنحصر في أن الحروب يديرها دائما تقريبا الديكتاتوريون لا الديموقراطيون . فبسمارك أثار حرب ١٨٧٠ ، وأتوقراطيات ألمانيا والنمسا وروسيا أثارت حرب سنة ١٩١٤ . وفي عام ١٩٣١ غزت الاتوقراطية اليابانية منشوريا ، كما غزا موسوليني الحبشة وألبانيا واندفع للمساعدة في غزو فرنسا في عام ١٩٤٠ . كذلك هاجم هتلر انمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والنرويج والدانيمارك وهولندا وبلجيكا وفرنسا واليونان ويوغوسلافيا وروسيا . أما ستالين (وقد كان له عذره على الأقل وهو تهديد هتلر له ) فهاجم فنلندا وبولندا .

وهذا الطابع لم يتغير منذ عام ١٩٤٥ ، فقد كانت روسيا هي التي كتمت أنفاس شعوب بلغاريا ورومانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية بالقوة ، واستخدمت القوة المسلحة علنا لقمع الانتفاضات التي حدثت في ألمانيا الشرقية والمجر ، وفي عهد أحدث من ذلك غزت الصين التبت مختارة بذلك دولة لاتستطيع المقاومة ، وقمعت الانتفاضات الشعبية وخلصت الحكومة الدستورية ، ومع أن للصين بعض الحق التاريخي في اعتبار التبت جزءا منها ، الا أنه لايمكن الصفح عن الاجراء الذي اتخذته ، ولا اعتباره دليلا على نواياها السلمية ، وبالنسبة لكوريا ؛ فمهما كان رأينا في نظام الحكم الداخلي في شمالها وجنوبها ، فان الحقيقة الهامة هي أن كوريا الشمالية المعتدية لقيت العون من الصين عسكريا ومن روسيا سياسيا ، على حين كانت الدول التي احترمت تعهداتها بمساعدة الضحايا هي الديموقراطيات البرلمانية (والواقع أن بريطانيا والكونغولت هما اللذان برزا في المبادرة بمساعدة الدول الاخرى التي تتعرض للهجوم عليها ، والقتال طوال فترات الصراع في كل من الحربين العالميتين الاولى والثانية) .

ليس من قبيل الصدفة ألا تبدأ الديموقراطيات الحروب ، بينما يفعل الديكتاتورون ذلك • ويرجع ذلك الى أسباب عميقة الجذور • فالشعوب التي تميل لشن هجمات عسكرية على جاراتها الضعيفة من طراز يحترم القيم الديموقراطية أو النظم • كما انه من سوء الحظ أن من السهل على الديكتاتور أن يتآمر ، وبعد العدة لتنفيذ جريمته مادام لا يجد معارضة تتصدى له ، أو صحافة ، أو جمهورا يتساءل عما يحدث ويطالب بوقفه •

فالدولة العظيمة - كما اكتشف السير انتوني التمس في سنة ١٩٥٦ - لا تستطيع الاشتباك في حرب اذا كان قطاع كبير من الرأى السياسى في بلاده يعارض فيها باصرار • ولقد كان هذا سببا من الاسباب التي جعلت من معارضة حزب العمال البريطانى القوية لجريمة السويس سنة ١٩٥٦ خدمة جليلة لحياة بريطانيا وسمعتها ، ولستقبل القانون والنظام الدوليين أيضا • • ونظرا لان المعارضات لاتسمح للحكومات الديموقراطية بسلوك طرق الجنون والذهاب فيه الى مدى بعيد ، ونظرا لانه من المعروف أن هذه الحكومات لاتسلك هذا الطريق ، فان الديموقراطيات لاتشن حروبا عدوانية ولكن الديكتاتوريات لاتخاف من مثل هذه العراقيل ، لان الديكتاتوريين يعتقدون ، وهم مخطئون في ذلك ، أنهم يستطيعون تجاهل الرأى العام في بلادهم ، ان لم يكن خارجها ، الى أن يحرزوا النصر النهائى ، وعندئذ يأملون أن يطمس نجاحهم معالم جريمتهم •

ولهذا ، ومع أنه من الحماسة أن نحاجى وتشبث بالقول بأن الديكتاتوريين يرسمون خططا عدوانية دائما ، كما أنه ليس هناك سبب يجعلنا نظن (كما سنقول فيما بعد) أن روسيا ترسم الآن خطتها للعدوان أو أنها فعلت ذلك منذ موت ستالين - فان الديكتاتورية تكون دائما - بطبيعتها التعسفية وعدم مبالاتها - تهديدا كبيرا للسلم أكثر من الديموقراطية البرلمانية حيث يستطيع البرلمان والصحافة أن تفندا ، وتعرضا وتقاوما ، فلو كانت الولايات المتحدة أو ألمانيا أو اليابان خاضعة اليوم لحكم أوتوقراطيين متعسفين ؟ أو انصاف أوتوقراطيين ؟ لا كانت أقل تهديدا للسلم من الديكتاتوريات الشيوعية ، على أنه ينبغي أن يكون مفهوما أن الشيوعية

نفسها (برغم أنها مذهب توسعى) لاتضعف احتمالات السلم وانما انذى يضعفها هو الديكتاتورية • وما دامت نظم الحكم هذه قائمة فى دول قوية التسليح ، فان الديموقراطيات لن تكون قد أفادت شيئا من دروس التاريخ اذا لم تتخذ ضروب احتياط كافية فى شكل تحالف دفاعى تأكيدا لالتزاماتها التى يفرضها عليها ميثاق الامم المتحدة حتى يمكنها حماية أية ضحية لهجوم محتمل • ولكن مثل هذه المحالفات لاتعدو أن تكون دفاعا موقوتا تحتمه الظروف التى قد لاتستمر ، أى انها ليست أمنا دائما كالامم المتحدة ذاتها •

### المقاومة الجماعية منذ عام ١٩٤٥

كما أثبتت قصة كارثة ١٩٣١ - ١٩٣٩ مدى مشروعية الحجة القائلة بالعائق الجماعى وذلك بما يتبين من عدم الاخذ بهذا الرأى ، كذا أيد الفصل الأكثر مرحا بعد عام ١٩٤٥ نفس الدرس الحلقى بالتدليل على أنه نحسن صنعا اذا ما حاولنا على الاقل ايجاد هذا العائق أو المعوق الجماعى • فمنذ عام ١٩٤٥ وقعت عدة اعتداءات أوقفها الاجراءات المشتركة ، وانه لمن المؤكد الى حد كبير - وأن يكن من غير المستطاع التدليل عليه - انه كان من المحتمل أن يقع عدد من الاعتداءات الاخرى لو لم توقفها احتمالات الاجراءات الجماعية المضادة ، ولا شك فى أن هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية مثل بارز على ذلك ، ولقد أمكن للامم المتحدة أن تتخذ اجراء فعالا فى هذه المناسبة لان المندوب السوفيتى تخلف عن جلسة مجلس الأمن ، وبذلك لم يستخدم أحد الفيتو •• ويمكن استخلاص ثلاثة مبادئ خلقية من القصة الكورية ، أولها أن الامم المتحدة تستطيع أن تعمل ، وان تعمل بسرعة واتحاد فى حالة نشوب حرب عادية اذا أزيلت عقبة الفيتو وانه يمكن للاجراء البوليسى الجماعى أن ينجح فى النهاية ، وثانيها أن الحرب كلها جاءت نتيجة لسوء تقدير كوريا الشمالية لاستجابة الدول الاخرى ، أى عدم التأكد من مدى الاجراء المضاد الذى سيتخذ ، وثالثها أن قوات الامم المتحدة ارتكبت خطأ لاضرورة له وهو زحفها الى ماوراء خطالعدوان الاصلى - خط عرض ٣٩ - وبذلك أتاحت الفرص لتدخل القوات الصينية فى الحملة مما أطلأ أمد الحرب كثيرا •



وبالمثل اثبت حصار برلين في عامي ١٩٤٨/١٩٤٩ كفاية المقاومة الجماعية القوية لاي عمل عدواني وفعاليته . . . بيد أن محاولة ستالين ارتغيم الحلفاء الغربيين على الخروج من برلين في تلك السنوات باغلاق وسائل المواصلات لم تكن حربا من نوع العدوان العسكري من الناحية الفنية ولكنها كانت في الواقع لتعديل موقف بالقوة ، ولذلك كانت عدوانا في الحقيقة وان لم يكن بالاسم ، ولقد كان من الطريف أن يتضح فيما بعد أن كبار الموظفين الروس في موسكو كانوا على استعداد في عامي ١٩٥٥-١٩٥٦ للاعتراف بأن حصار برلين كان عملا طائشا مندفا من جانب ستالين لا ترغب الحكومات الروسية التالية في تكراره أو الدفاع عنه ، ولكن الدفاع الجماعي الحازم الذي تولت مسؤوليته بريطانيا والولايات المتحدة أزال الخطر وحافظ على السلم ، كما حال دون تغيير النظام القائم في برلين بالقوة ، كذلك لا يمكن الشك كثيرا - من تهديدات القادة الروسين لبرلين وبالاخص مستر خروشوف في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ في أن الاستيلاء على برلين عسكريا أمل يراود الزعماء السوفييت باستمرار ، وان الاجراء العدواني هنا ، وربما في أوروبا الوسطى كلها لم يحدث الا نتيجة التأكد من وجود دفاع عسكري جماعي . وهكذا يمكن أن نعتبر قصة برلين دليلا جزئيا على نجاح فكرة الأمن الجماعي .

ولكن سجل العدوان السوفييتي غير المكبوح وسيطرة روسيا العسكرية على المجر وبقية دول شرق أوروبا أكثر إثارة للاسف . . فليس من شك في أن الزعماء السوفييت يستطيعون التذرع بالامن العسكري كمبرر سياسي ، ان لم يكن قانونيا أو خلقيا ، للسياسة يتهجنونها في هذا المجال ، برغم أنه مبرر تافه . . على أن الدرس الصحيح للحجج الواردة في هذا الفصل هو مايلي بكل بساطة : أن عدم وجود أي احتمال للدفاع الجماعي أو للحصول على معاونة فعالة من الامم المتحدة هو الذي أتاح الفرصة للقيام بهذه المخالفات ضد القانون الدولي .

أما الحالة الثانية الصراخة للعدوان الدولي منذ عام ١٩٤٥ فكانت هجوم اسرائيل على مصر تساندها في ذلك فرنسا والسير أنتوني ايدن في سنة

١٩٥٦ وهو الهجوم الذي سبق أن أتينا على ذكره ، وكل مايجدر بنا ان نقوله هنا هو أن هذا الموقف أثبت أن الأمم المتحدة ان تعمل ، وان تعمل سريعا لوقف الحرب ؛ ومطالبة المعتدى بالكف عن اعتدائه ، وتولى السيطرة على الموقف ، والمحافظة على السلام بعد ذلك • وليس من شك في أن سرعة عمل الأمم المتحدة يعتبر - برغم الفيتو - تشجيعا متواضعا للمستقبل • • وليس من شك في أنه من دواعي التهكم والسخرية اللاذعة أن يسمع أى شخص بريطاني في تلك الاسابيع المثيرة للخجل مستر سلوين لويد وهو يعترض على الأمم المتحدة ويصفها بالعجز لأنها عملت ببطء شديد ، ثم يقرأ بعد ذلك أن مجلس الأمن والجمعية العامة قد اجتمعا واستنكرا الانذار الانجلو - فرنسي النهائي قبل أن يتمكن السير أنتوني ايدن ومستر سلوين لويد من انزال جنودهما على الاراضى المصرية • الا أن الحكومات المعتدية اضطرت - والشكر في ذلك من حق الرأى العام في بريطانيا وفي كل مكان تقريبا ، وبناء على طلب الأمم المتحدة لسحب قواتها ، وتسليم السيطرة على الحدود القائمة لقوة الطوارئ الدولية • ومع أننا لسنا بحاجة الى الاشتباك مع السير أنتوني ايدن ومستر سلوين لويد في جدال حول البواعث التي تذرعا بها لتبرير جريمتها واظهار كفاية العمل البوليسى ، فاننا نستطيع أن نفرح على الاقل لان نتيجة هذه الجريمة كانت أكثر اشاعة للأمم - من سلسلة الاستسلامات المختلفة للقوة في الفترة ١٩٣١ - ١٩٣٨ • وهكذا تبرز الخاتمة بوضوح من قصة سنوات مابعدالحرب وخلاصتها أن المقاومة الجماعية للعدوان قد أثمرت نجاحا على الاقل لأنها نفذت بعزم أكثر مما حدث قبل سنة ١٩٣٩ وكان من نتيجة ذلك المحافظة على السلم حتى الآن •

الا أنه من المحقق أن هذا السلم محفوف بالاحطار، ومحاط بالتهديد المستمر مادامت الدول العظمى ، المسلحة بالاسلحة النووية الرهيبة وغيرها من الاسلحة تواجه احداها الاخرى ، وتدعى أنها صاحبة الحل النهائي في الحكم طبقا لمذاهبها الخاصة • ولذلك مازالت هناك حاجة ملحة لما هو أكثر من تحويل الأمم المتحدة الى حكومة عالمية حقيقية ، وتلك هي تزع السلاح الدولي الجماعى لجميع الدول العظمى عن طريق التفتيش والسيطرة

الدوليين .. فمهما يكن من شأن الزاوية التي تنظر الى المشكلة منها . فان جميع الحجج تشير الى الحاجة القصوى لنزع السلاح الجماعى بوصفه الخطوة العملية الاولى الكبرى للابتعاد عن السلم الحالى المحفوف بالمخاطر والسير فى طريق نظام للأمن العالمى الدائم .. ونزع السلاح الجماعى وحده هو الذى يستطيع تخفيف عبء التكاليف الاقتصادية الباهظة اللازمة للدفاع (وابعاد شبح الخطر الحقيقى ، ان لم يكن المائل ، لاحتمال اطلاق الأسلحة النووية عن طريق الحطة أو سوء التقدير) بغير احداث تغيير فى القوة النسبية لمختلف الدول ، أو - من ثم - بغير تعديل فى كفاية الحقوق الجماعى بوصفه ضمانا للسلم فى فترة الانتقال .. الآن هناك حجتين كبيرتين أخريين شاملتين للتركيز على نزع السلاح الجماعى بوصفه المشكلة التى تستحق الأسبقية الاولى . أولاها أنه اذا لم تعمل الدول النووية العظمى الى اتفاق حول الأسلحة النووية ، فستشر صناعة هذه الأسلحة سريعا الى دول أخرى كثيرة ، وعندئذ تصبح المشكلات العملية أكثر صعوبة وخطورة ، وثانيها أن الوصول الى مثل هذا الاتفاق ليس مستحيلا أو بعيد الاحتمال لانه من مصلحة الدول العظمى الوصول اليه . فإذا استطاعت هذه الدول أن تخفض ميزانيات دفاعها بغير أن تفقد قوتها النسبية ، فستكون النتيجة كسبا صافيا لها ، وما دامت روسيا والولايات المتحدة كاتتا مستعدين للمفاوضة طوال هذه السنوات حول نزع السلاح فإن ذلك يوحى بأنه من المستطاع الوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع فى مجال السياسات العملية . ومن ثم فمن الواضح انه من الجائز أن تكون كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على استعداد لنزع السلاح الجماعى ، وانهما ليسا على استعداد لنزع السلاح بأية طريقة أخرى .

### كيف ينزع السلاح :

مما تقدم يتبين أن نزع السلاح الشامل هو الخطوة الحتمية التالية التى يجب أن يركز جميع الذين يأملون فى مستقبل متحضر جهودهم فيها برغم جميع التأخيرات وبواعث خيبة الامل التى كابدها العالم حتى الآن.

فإن هذه الضرورة أصبحت هامة وملحة ، ذلك لأن وقت استخدام المعوق النووي المشترك قد يكون قصيرا إذا طار صواب حكومة سيئة التقدير أو الأراجيح ، ضغط ديكتاتور على زرار الهلاك • إلا أن هناك خطرا وشيكا سبقت الإشارة إليه • وذلك هو انتشار الأسلحة النووية إلى عدد أكبر من الدول كبيرها أو صغيرها ، الأكثر مسئولية أو الأقل • إذ أن المسادة الاشتقاقية المناسبة لصناعة الأسلحة الذرية انتاج ثانوى طبيعى لتوليد الكهرباء من الطاقة الذرية ، فالبلوتونيوم الذى تنتجه محطات الطاقة الذرية ، والذى يمكن تحويله إلى أسلحة ، سيصبح قريبا فى متناول معظم دول العالم وما لم تتخذ اجراءات دولية فعالة للسيطرة ، فإن أية دولة ستمكن من شرائه • ومع أن تكاليف صناعة الأسلحة الذرية مرتفعة ، إلا أنها ليست مرتفعة إلى الدرجة التى تخطر على البال • ولا شك فى أن الخطر الداهم لكل هذا واضح تماما مع مرور السنين • إلا أنه يبدو أن الناس فى كل مكان لم يدركوا بعد أنه أسوأ خطر مماثل يهدد العالم كله ، فإن أفطع خطرا لا يمكن فى أن أية دولة من الدول التى تملك هذه الأسلحة قد تستخدمها بلا مبالاة ولكنه يمكن فى أن ينتشر اقتناء هذه الأسلحة والقدرة على صناعتها إلى درجة تجعل السيطرة الدولية غير مجدية أو فعالة - ولهذا فإن الحاجة الملحة الآن ليست اشارات جوفاء من جانب واحد ، وإنما هى اتخاذ اجراء مشترك للسيطرة قبل أن يسبق السيف العزل •

والأفسوف تبدى أماننا صورة مفزعة للفوضى العالمية الوشيكة بعد أمد قصير إذ الواقع أن العالم بلغ سن اليأس فى التاريخ ، وهى السن التى تستطيع عندها أن نرسى أساسا صلبا لنظام أمن • أو أن ندع العالم كله ينزلق إلى هوة الهلاك من بين أصابعنا ، ذلك لأنه كلما مر عام بدون انشاء السيطرة الجماعية ، ازداد عدد الدول التى تولد الكهرباء بالعمليات الذرية وازدادت كميات البلوتونيوم التى يمكن الحصول عليها • فإن فائض العالم من اليورانيوم كبير حاليا ، ولذلك فإن مزيدا من الدول سوف تملك الطاقة التى تمكنها من صناعة الأسلحة الهيدروجينية أو الحصول عليها ، ومزيدا من الدول سوف تملك الطاقة التى تمكنها من صناعة الأسلحة الهيدروجينية أو الحصول



عليها ، ومزيدها من الدول سوف تخشى من جذرائها ومناساتها خشية أن تكون بسبيل صناعه الأسلحة الذرية أو الحصول عليها ، ولذلك فإن ياعث أغراء الدولة المنافسة على فعل المثل يكون قويا جدا هي مثل هذه الظروف ولما كان المخزون من هذه الأسلحة غير خاضع للتفتيش ، لسوء الحظ ، فلسوف تزداد الريبة مع انعدام الثقة • وفي مثل هذه الأحوال ، ونظرا لأن كل دولة عظمى تملك أو يعتقد أنها تملك الأسلحة النووية تستطيع أن تهدد الدول الأخرى المتفوقة في القوة البشرية ، فمن الجائز أن يقل اعتماد الشعوب على الموق الجماعي والمحالقات ، مثلما يقل اعتمادها أكثر فأكثر على أسلحتها العادية • ومن الجائز أيضا أنه إذا سمح للأُمور بأن تصل إلى هذه النقطة • أن تجعل هذه الدول دولا أخرى تتولى الدفاع عنها • • وأخيرا فإننا اقتربنا من هذا الموقف ، وظلت كميات الأسلحة الذرية المخزونة مجهولة ، فسيصبح من الأصعب الوصول إلى اتفاق حول السيطرة على هذه الأسلحة وانتخلي الكامل عنها نظرا للارتباب في أن الدول الأخرى تخفي مخزونات من هذه الأسلحة لن يمكن معرفتها أو ضبطها •

ولذلك فإن الحاجة الملحة الآن هي بذل جهد جماعي من جانب الدول العظمى لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ولما كان الوصول إلى هذه الغاية يجب على كل حزب اشتراكي في العالم أن يجعل ذلك البند الاساسي في سياسته الدولية العاجلة ، وان يطالب باتخاذ اجراء دولي لوقف اختبار الدول جميعا للأسلحة النووية وصناعتها وخزنها وانشاء نظام دولي للتفتيش والسيطرة تحت اشراف الامم حتى يمكن تنفيذه ، فاذا استطعنا الوصول إلى هذا الاجراء ، فسيجىء كل شيء في أعقابه ، أما اذا فشلنا فيه ، فلن نحيا طويلا • • وليس من شك في أن جميع الدول العظمى تهتم أكبر الاهتمام ببذل هذا الجهد لسلامتها الخاصة ، ان لم يكن أيضا بسبب نفوذها العالمي ذلك لان هذه الدول قد تهلك اذا تسلت مقاليد الموقف من يدها • والارجح طبعاً أنها جميعا تريد البقاء على قيد الحياة • ولما كانت قوات قوية تحت الدول العظمى على الوصول إلى اتفاقية معقولة سريعة، فليس هناك اذن ما يدعونا لنأس سريعا • • فبما هي اذن أسلحة المساومة - باستثناء النجدة

العامة الواضحة للسلامة - التي تملكها الدول التي تريد فعلا الوصول الى اتفاق ، ويمكنها أن تستخدمها في اقناع الدول المترددة بوجوب الوصول الى الاتفاق ؟ لعل أهم وأقوى حجة للاقناع هي أن تتوقف الدولة عن صناعة الاسلحة النووية وأن تبدى استعدادها للاستسلام للسيطرة والتفتيش .. وأخيرا ، أن تسلم مالديها من أسلحة نووية مخزونة اذا فعلت الدول الاخرى ذلك . فاذا أمكن الوصول الى اتفاق ، فان ذلك سيكون نتيجة لقوة الاقناع التي تنطوي عليها هذه الحجة ، وهذا هو أحد الاسباب في أنه من الحماقة أن يضرب الحلف الغربي بهذا السلاح الفعال لتحقيق السلم عرض الأفق بلا مقابل .

ماهو آخر وسيلة يمكن أن تستخدم بها هذه القوة الاقناعية لتحقيق التقدم في الوقت المناسب ؟ أن هذا الكتاب لا يهدف الى تحليل الدبلوماسية والتكتيك وكلاهما قصير الأمد على كل حال ، وانما غايته توضيح السياسة طويلة المدى .. بيد ان هناك مراحل كبرى معينة في التقدم العملي نحو نزع السلاح تستحق الذكر ولا نزاع في أن الحاجة الاولى هي الوصول الى اتفاق حول الاختبارات النووية ، والوصول الى مثل هذا الاتفاق أقل صعوبة من أي شيء آخر لانه لا يتصل بموضوع الأمن الشامل للدول العظمى .. ولان امكان ضبط الاختبارات - باستثناء بعض التجارب التي تجرى تحت الارض - يجعل السيطرة والتفتيش ممكنين . ولسوف تكون الغاية المتفق عليها بشأن الاختبارات مزدوجة الأهمية ، لانها ستوقف تسميم الجو ، كما ستقضي على الحافز الذي يدفع الدول التي لاتصنع الأسلحة النووية حاليا على صنعها ، وعلى كل حال ، ان مجرد الوصول الى اتفاق على أي شيء سوف يقضي على دائرة الاستخفاف والتأخير التي عرقلت أحاديث نزع السلاح منذ عام ١٩٤٥ ، كما أنه - مع قليل من حسن الفطنة - سيهيئ نظاما للسيطرة يمكن أن يصبح طابعا للخطط المستقبلية المنطوية على الطمع ، لكن لعل أهم شيء في ذلك هو أن تأثير مثل هذا الخطر سيكون أقوى على الدول الحالية غير المنتجة للأسلحة الذرية . فاذا أمكن الوصول الى اتفاق بين الدول المنتجة للأسلحة النووية فلا أرجح طبعاً أنه يمكن توسيع نطاق اتفاق

حظر انتاج الأسلحة النووية بحيث يشمل الدول التي لا تنتجها فعلا فى الوقت الحاضر ، وبذلك يتوقف فورا انتشار هذه الأسلحة ، اذ انه لما كانت صناعة الاسلحة النووية ستعتبر عملية فاشلة مضيعة للجهد والمال ، فستكون هناك على الاقل فرصة طيبة فى أن توافق الدول غير المنتجة حاليا للأسلحة النووية ، فيما بينها على الامتناع عن صنعها ، وأن تعمل على تأمين سلامتها بواسطة المعوق الجماعى العادى ، وبذلك تستطيع الضغط على الدول العظمى بغية الوصول معها الى اتفاقية أخرى للسيطرة •

وفىما يتعلق بالمرحلة التالية ، وهى المرحلة التى لا بد وان تكون قد أصبحت الآن فى نطاق السياسات العملية ، فهى الوصول الى اتفاق بالكف عن صناعة الاسلحة النووية ووسائل «استخدام» هذه الاسلحة ، واذا أمكن تدمير هذه الوسائل أو تسليمها الى سلطة عالمية • ذلك لانه مادامت الكميات المخزونة حاليا من هذه الاسلحة غير معروفة ، الا انه من المستطاع معرفة للأسلحة النووية ، فيما بينها على الامتناع عن صنعها ، وأن تعمل على تأمين كل شئ عن صناعة الطائرات والصواريخ والغواصات أو أية أدوات أخرى تستخدم فى القاء أو قذف هذه الاسلحة ، كما انه من المستطاع ضبط المخزون من هذه الوسائل مهما كان نطاقه • وفى هذا المجال ، سيكون التقدم عمليا فعلا ، فهل من الضرورى ربط موضوع الغاء الأسلحة النووية المخزنة نفسها ، وهو موضوع صعب جدا قد لا يمكن السيطرة عليه ، بالحظر الاسهل الخاص بمنع صناعة وخرن وسائل القاء وقذف هذه الاسلحة ؟ ان التجارب القريبة تدل على أن معظم الدول العظمى لن تكون مستعدة لتوقيع أية اتفاقية - حتى ولو كانت خاصة بتحديد عدد جيوشها العادية - ما لم تنطو هذه الاتفاقية على الغاء المخزون من الاسلحة النووية ، وانها - اذا أضيف مثل هذا النص - على استعداد لقبول اتفاقية ملزمة تحظر صناعة وخرن وسائل القاء وقذف الاسلحة الذرية كضمان ضد الاحتفاظ بمخزونات سرية من الاسلحة النووية • فاذا ثبت أن الامر كذلك • فان الاتفاقية الشاملة ستكون حتما أحسن أمل فى التقدم • واذا ثبت أن الوصول الى اتفاق حول وسائل القاء وقذف الاسلحة النووية فقط ، دون الأسلحة المخزونة ، أسهل ، فان

من الممكن ترك مشكلة المخزون المعقدة وشأنها حتى يتم ظهور السلطة العالمية في عالم الوجود ، وعندئذ تستطيع الدول العظمى أن تسلم لهذه السلطة مآليها من أسلحة نووية مخزونة .

ان مفتاح التقدم في كلتا الحالتين هو ابرام اتفاقية خاضعة للسيطرة  
لاستئصال شأفة صناعة وخزن «وسائل القاء وقذف الأسلحة النووية» .  
 فان ذلك خليف بالتقدم بخطى واسعة لحل مشكلة «أسلحة التدمير الجماعي»  
 الاخرى - وهي الاسلحة الكيميائية والبيولوجية . . . واذا أمكن الوصول  
 الى مثل هذه الاتفاقية العظمى ، فستبقى بعد ذلك أنواع كثيرة أخرى من  
 الاخطار العاجلة التي ينبغي التغلب عليها ، كبيع البلوتونيوم في جميع انحاء  
 العالم . . . وعلى كل حال ، سيكون العالم حينذاك جالسا فوق «سمن الجمل»  
 مانعا من ظهور الحمقى والمتهورين ؛ كما ستتاح أمام العالم فرصة كافية  
 لتسوية المسائل الثانوية ، بما فيها تحديد الاسلحة «العادية» ولانشاء السلطة  
 العالمية الفعالة التي ينبغي أن يتوقف عليها المستقبل طويل الامد .



## ٨ - السلطة العالمية

ماهى السلطة العالمية التى نريدها ؟ وما هو أهم خط عملى يقربنا منها باستخدام عبارات الحقائق السياسية الحالية ؟ من الأنسب توجيه هذه الأسئلة الآن ، لانه من المحتمل أن تتمكن من احراز تقدم أكبر فى فترة الانتقال اذا كانت لدينا فكرة حسيمة عن الاتجاه الذى تسير فيه . . . الا انه من الحماسة ، ونحن نحاول الاجابة على هذه الأسئلة ، أن نتفنن فى وضع تفاصيل النظم والاجراءات الخاصة بالسلطة العالمية التى قد تنشأ فى أحد الايام ، لان هذه التفاصيل كلها سوف تظهر - اذا أنشئت السلطة العالمية المنشودة - ببطء بعد عناء ، وبعد كثير من الانتعاشات والانحناءات ، وفى شكل لايمكن التنبؤ به فى الوقت الحاضر . والارجح أن القانون العادى والاعمال الدستورية هى التى ستقرر تطور السلطة العالمية مثلما فعله القرارات التى تتخذ سلفا على الورق . . . وتقول بعض السلطات أن مثل القانون العادى سيكون نصف القانون الدستورى المعمول به فى الولايات المتحدة . وعلى كل حال يمكننا ان تنبأ بقدر كبير من الوضوح بالسلطات الضرورية التى التى ينبغى أن تنهى لئلا هذه المنظمة . . . ومن المحقق أن الوقت قد حان وخطر الفوضى الذرية محقق فوق رؤوسنا - أن تتحد الآن جميع القوى المتعدية فى العالم وتبذل جهدا كبيرا واعيا لتدفع نظام الأمم المتحدة الانتقال إلى الحالى فى طريق ايجاد حكومة عالمية مستقبلا . فقد كان الجهد الفردى والدعاية السبب الرئيسى فى ايجاد بعض النظم الدولية كعصبة الأمم التى شكلت بعد اجهود التى بذلت فى الفترة السابقة على عام ١٩١٨ ، ولذلك يجب على الحكومة البريطانية أن تضغط على الدول الأخرى فى السنوات الستينية الحالية لكى تدرس على نحو جدي امكان اتخاذ خطوة أخرى كبيرة إلى الامام بمجرد امكان الوصول إلى اتفاق ، وعلى حزب العمال البريطانى أن يحث الحكومة البريطانية والشعب البريطانى على ذلك بكل قوته ، وايضاح الخصائص الضرورية التى تحتاج إليها فى هذه السلطة .

إذا أريد تحقيق العمل الأساسي ، وهو صيانة انسلام ، فينبغي أن يتهيا  
 السلطة في النهاية كثير من سلطات أية حكومة • أي أنها يجب أن تتهيا لها  
 قوة كافية تمكنها من الزام أية دولة عضو بقبول قراراتها •• ومع أنه لا بد  
 لها طبعاً في تنفيذ جميع الأعمال السلمية - الاقتصادية والاجتماعية وغيرها -  
 بدعوة من أعضائها ، إلا أنه ليس هناك ما يدعو لأن تتجاوز سلطاتها الأساسية  
 نطاق العلاقات الخارجية بين هؤلاء الأعضاء ويمكن بالطبع قصر سلطات هذه  
 الحكومة العالمية على المنازعات بين الدول الأعضاء واستخدام القوة بينها ، مع  
 استبعاد الأمن الداخلي وغيره من الشؤون الداخلية بالإضافة الى وجود  
 نشاط خارجي كالتجارة التي لا تنطوي على التهديد بالقوة فيما بينها •• ولن  
 تكون مثل هذه الحكومة دولة عليا ، ولا حكومة بالضرورة ، وبالمعنى العادي  
 لانه لا حاجة بها لفرض ضرائب مباشرة على سكان الدول أعضائها ، أو أن  
 تجري عملية انتخابها بمعرفة أية جهات غير حكومات الدول الأعضاء فيها  
 وليس من سبب يمنع السلطة العالمية من أن تتحول فيما بعد الى حكومة عالمية  
 كاملة • إلا انه ليست هناك ضرورة ملحة تحتم حدوث هذا التحول ، وإذا  
 كان ذلك واضحاً منذ البداية ، فإن الفكرة ذاتها لن تفرع الكثيرين ، وعلى  
 كل حال ان أهم ما يعنيننا هو أن نوجد الأداة الفعالة لمنع نشوب حرب نووية  
 إلا انه لا بد لمثل هذه السلطة العالمية من أن تتمتع بالسلطات الأساسية  
 والوسائل القانونية التي أثبتت تجارب الانسانية طوال خمسة آلاف عام  
 ضرورتها للمحافظة على الحياة المتحضرة • ولذلك يجب أن تتوفر للسلطة  
 العالمية قوة عسكرية تفوق القوة التي قد تملكها أية دولة عضو ، وأن يكون  
 الهدف تمكين السلطة العالمية من أن تملك في أسرع وقت مستطاع جميع  
 القوات العسكرية الموجودة في العالم والتي لا تدعو الحاجة اليها للمحافظة  
 على أمن الدول الأعضاء الداخلي •• وإذا كانت الأسلحة النووية مازالت  
 موجودة في العالم وقت انشاء مثل هذه السلطة ، فيجب ان يكون الهدف  
 الأساسي هو تسليمها طبعاً جميع هذه الأسلحة حتى تتولى اعدامها على مراحل  
 في المستقبل •

من الواضح أنه يجب أن يتهيا للسلطة العالمية مجلس سياسي أعلى

شبه بمجلس الأمن الحالي التابع لهيئة الأمم المتحدة ليتخذ قرارات نهائية ملزمة في المنازعات اندونية والسياسية واستخدام القوة ، ومجتمعه دوية للمنازعات «القضائية» وغيرها ، وجمعية عامة تتمتع بسلطات محددة وجميع الموظفين والمهام الضرورية لاية حكومة تؤدي عملها في عالم متحضر . . . وينبغي أيضا أن تكون هذه السلطة تمثيلية ومسئولة . وعليهنا أن تؤدي وظيفتها بموافقة أغلبية الحكومات الاعضاء فيها وشعوبها على الأقل . والا فستعرض التجربة للانهلال والفرق الجماعي - مثلما كاد يحدث للتجربة الأمريكية في عامي ١٨٦٠/١٨٦١ . ولذلك ينبغي أن ينتخب أعضاء الهيئات السياسية المركزية التي تتخذ القرارات ، ويعينوا اما بمعرفة الحكومات أو ناخبي الدول الاعضاء ، أو كليهما . . . هل يمكن أن يكون التعيين من جانب الحكومات ، كما كان الحال بالنسبة لعصبة الأمم ، وكما هو الحال بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ، أو الانتخاب المباشر بمعرفة السكان هو الأكثر ملاءمة ؟ يبدو أنه من الواضح أنه من الأرجح أن تتحول السلطة العالمية الى حكومة عالمية ( حكومة ديموقراطية ) والا تنهار في أي وقت ، اذا أمكن أن يسود عنصر انتخابها بمعرفة السكان مباشرة في أحد الاوقات . الا أنه لما كان من المحقق أن تضم السلطة العليا ، في البداية ، دولا ديموقراطية وشيوعية وغيرها ، فإن البت في التفاصيل الهامة كوسائل التمثيل ، وحق الانضمام ، يجب ألا يتم على أي مبدأ مثالي ، وانما تبعاً لامكان الاتفاق بين الدول الاعضاء . . . وللأسف ذاته ، من الصعب اعلان أن حقوق الإنسان ، كما تفهمها الديموقراطيات الغربية ، شرط للعضوية ؟ وان كان من المستطاع أن تدمج في تصريح عن الاهداف التي قد تؤدي مخالفتها في أحد الايام ، أي حرمان الدولة المخالفة من بعض مزايا العضوية .

### كيف نشأ هذه السلطة العالمية

ان أكثر مايعينا اليوم هو أن تكهن بأسهل الطرق لانشاء هذه المنظمة العالمية وممارستها سلطاتها ، وكيف تستطيع أن تغلب على العقبات السيكولوجية الهائلة التي تعترض الطريق بلا شك . . . هناك طريقتان رئيسيتان يمكن أن تستخدم لانشاء السلطة العالمية ، فهناك أولاً فرض المجموعة الأقوى

لسلطاتها على المجموعة الأضعف بالقوة وهي الطريقة التي أنشئت بها  
الامبراطورية الرومانية ، وممالك القرون الوسطى ، والامبراطورية  
البريطانية ، وروسيا القيصرية ؛ والامبراطورية السوفيتية .. وهناك ثانيا  
طريقة الاتحاد الحر التي استخدمتها الولايات المتحدة . ومن الواضح أن  
الطريقة الأخيرة هي الطريقة العملية الوحيدة لايجاد سلطة مركزية في  
العالم المعاصر . ولذلك ينبغي أن يكون هناك اتفاق حر بين جميع الدول  
ان أمكن ، لانه بغير هذا الاتفاق لن يمكن انشاء هذه السلطة بدون شن  
الحرب النووية التي يعتبر تجنبها الغرض الاساسي من انشاء هذه السلطة .  
ولذلك فان القلائل فقط هم الذين يمكن أن ينازعوا في أنه اذا كانت المهمة  
ستؤدي ، فيجب أن تؤدي عن طريق الاتحاد الحر بين الدول الحالية .

هل من الحكمة التمسك بهيئة الامم المتحدة الحالية ، أو محاولة انشاء  
منظمة جديدة تماما مصممة خصيصا للمهمة الجديدة ؟ ليس من شك في أنه  
من المستطاع تقديم الحجج التي تؤيد الفكرة الثانية على أساس ان الحكومة  
العالمية الفعالة ، ذات السيادة التامة والقوة العسكرية الكبيرة الخاضعة لها ،  
فكرة تختلف اختلافا جوهريا عن هيئة الامم المتحدة الحالية .. ولكن جميع  
التجارب السياسية توحى بأن النجاح يكون أكثر احتمالا مع مرور الوقت  
المعقول اذا ماشيدت على ماهو موجود فعلا، ومألوف بدون أن تحاول اختراع  
أدلة أخرى جديدة .. فقد تعودت الدول على الاقل على هيئة الامم المتحدة  
بكل مافيها من نقائص ، اذ تمت الاجراءات، والسوابق ، والتجارب والعادات  
الدبلوماسية - ولو أن بعضها سيء بلا شك - وبذلك أصبحت لدينا أدلة  
نصف مشكلة ، ثم اننا اذ حولنا هيئة الامم المتحدة بدلا من خلق شيء  
جديد ، فاننا نحض جميع مميزات القدرة على السير ببطء أو بسرعة أكثر  
نمعا للحالة السياسية في العالم في أية لحظة بعينها ، بدون أن ندفع الى مازق  
ضطرنا الى وثوب الطريق كله في لحظة أو التوقف جامدين تماما .. وعلى  
كل حال ، من السخف أن يكون لدينا منظمتان من هذا القيل في وقت  
واحد ، والمشكلة الفعلية هي : كيف تحول هيئة الامم المتحدة  
الموجودة حاليا الى حكومة عالمية فعالة لها قوة عسكرية متفوقة تكفي لفض  
المنازعات الكبرى وتمنع الحروب .



ان من يعيشون منا فى الكومنولث قد يشعرون بالميل للمحاجة بان الكومنولث ، بوصفه أداة قللت فعلا من احتمال تشوب حرب فى جزء كبير من العالم ونمت بالاتفاقات الاختيارية ، فانه قد يستطيع أن يسهم بشئ خاص للمنظمة العالمية المستقبلية ، ولعله يكون نموذجا أحسن من الولايات الامريكية المتحدة أو أية نظم فيدرالية أخرى : ومن المحقق أن وجود الكومنولث بوصفه (تجميعا) قويا ، حريصا على تنفيذ القانون (ونرجو أن يكون ذلك صحيحا برغم حملة السويس) ديموقراطيا ، كثير الاجناس ( كما أثبت انفصال جنوب أفريقيا) نقول انه يعتبر تجميعا لقوة فعالة تساند الحاجة لوجود السلطة العالمية . الا بالنسبة للشكل والنظم ، فان الولايات المتحدة تبدو أكثر صلاحية كنموذج لان الغرض الوحيد من السلطة العالمية هو اظهار القوة كآخر وسيلة يمكن أن يلجأ اليها لارغام أعضائها على احترام كلمتها . ولما كانت الولايات المتحدة قد نمت كرد فعل ولايات منفصلة تريد أن تجد السلم بالاتحاد ، والكومنولث كرد فعل لوحدات أدمجت عنوة ذات يوم وتريد أن تحصل على استقلالها بالانفصال الجزئى ، فان الولايات المتحدة هى الطراز الاكثر صلاحية . . لقد كبر الكومنولث كأسرة تنمو ، بينما نمت الولايات المتحدة كاتحاد بين أفراد منفصلين فى أحد النوادي . . والنموذج الثانى هو ما يحتاجه العالم النووى . ولكن وجود الكومنولث - وهو دليل حى على امكان فض المنازعات الحكومية الداخلية بغير الالتجاء للعنف - لابد أن يجعل تقوية هيئة الأمم المتحدة أسهل من الناحية السياسية ولذلك فإن من المهام التى ينبغى على الكومنولث أداؤها من الآن فصاعدا ، اقناع الشعوب الاخرى بتسليم عناصر كبيرة من سيادتها الى الأمم المتحدة المحولة ان عاجلا أو آجلا .

ما هى الخطوات العملية التى تستطيع الحكومات أن تخطوها حتى تسد فجوة الفترة الانتقالية بسلام ، وتهىء قدرا معقولا من الامل فى تحويل هيئة الأمم المتحدة فى الوقت الباقى أملنا ؟ هناك خطوات لامفر منها يمكن ألا يكون اتخاذها عسيرا اذا تأملنا الرأى العام بذكاء . . . وأول هذه الخطوات وأكثرها وضوحا - فيما نرجوه - هى أسهل خطوة ، وتعنى بها زيادة هيئة

الأمم المتحدة ، والقانون الدولي ، وهي خاصة يجب أن تنمو باطرء بين جميع الشعوب ، وبالاخص شعوب الدول الكبرى واحالة جميع المنازعات اليها وفوق كل شيء قبول قراراتها باخلاص . فاذا قبلت الدول العظمى بغير واستمرار تبني هذا الهدف كمبدأ أول لسياستها الدولية ، واختارت طواعية عدم استخدام حق الاعتراض (الفيتو) فيصبح هناك فرصة معقولة لنمو المادة ، فاذا روعيت قرارات الأمم المتحدة واكتسبت الاحترام ، واذا ذهب الفيتو في هاوية النسيان نتيجة لعدم استخدامه ، فلا بد من أن تحرز بعض التقدم . . . وهنا أيضا كانت مغامرة السويس نكبة مروعة ذلك لان أي متشائم أو مغامر يستطيع أن يقول بتمتة السهولة : اذا كانت بريطانيا وفرنسا تغزوان مصر ، فلماذا لا تغزو الصين التي أو بورما أو سيام ؟

من المحقق أن تعبئة كل الرأي العام المستطاع في جميع الدول خلف قرارات الأمم المتحدة هو أول ضرورة ، وهنا يملتنا أن نستمد قدرا من الارتياح من الاحداث المؤسفة التي وقعت في الكونغرو على أثر انسحاب الكونغرو في صيف عام ١٩٦٠ ، فحينما وجدت حكومة الكونغرو نفسها عاجزة عن حفظ الأمن والنظام ، طلبت باختيارها مساعدة هيئة الأمم المتحدة وهكذا أوجدت الأمم المتحدة سابقة جديدة ، هي دعوتها للتدخل في الشؤون الداخلية لأحدى الدول ، وأصبح واضحا تماما أنه لو لم يكن للأمم المتحدة وجود ، لكان البديل الوحيد هو الفوضى التامة ، أو تدخل الدول العظمى في الموقف . . . وبرغم صعوبة المهمة الكبيرة ، وانحلال حكومة الكونغرو ، وبعد المسافة وانعدام المواصلات ، والعداء الشديد غير المتوقع من جانب الروس قد شكلت قوة تابعة للأمم المتحدة على عجل ، واستطاعت هذه القوة وحدها أن تنقذ البلاد من الفوضى التامة ، وخطر نشوب حرب أكبر . . . وبرغم مآثرته مشكلة الكونغرو من مضايقات ، فمن المحقق أنه لولا وجود الأمم المتحدة ، لتحولت الى ماهر أسوأ من ذلك بكثير . . . بل ان ما يدعو للتشجيع أن نقلا كبيرا من الرأي الأفريقي والآسيوي والمحايدة أيد هيئة الأمم المتحدة ، وقاوم الهجمات التي شنها السوفييت عليها ، وليس من شك في أن حضور رؤساء الحكومات لجلسات الجمعية العمومية للأمم

المتحدة فى عام ١٩٦٠ كان أيضا خطوة الى الامام يحتمل أن تقوى سلطة الامم المتحدة ، ولهذا يجدر أن تستمر هذه السابقة فى السنوات المقبلة .

ثانيا - كلما دعمت أعمال هيئة الامم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية تهيأت فرصة أحسن لتحويلها الى أداة فعالة للمحافظة على اسلام ، وليس من شك فى أن انهيئة تحرز بعض التقدم على الأقل لو تعودت الحكومات الأعضاء على النظر الى الهيئة لاكدوة للمناقشة والجدل وكشرطى مرتقب، وانما كمصدر للفوائد المادية : كالمساعدات المالية والفنية ، وكمعين للغلب على المشكلات المعقدة ، والحصول على النصيح فى الشئون العلمية والادارية وجميع احتياجات الدولة الأقل تقدما التى تحاول أن تشق طريقها الى العالم المتحضر .. والواقع أن عددا من الفروع الراسخة التابعة للهيئة تعمل فى الوقت الحاضر بنشاط ونجاح، من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ( وهو من أكثر فروع الهيئة نجاحا ) . الى صندوق الامم المتحدة الخاص لمساعدة المناطق المحتاجة . وكلما زاد تقديم هذه المساعدة عن طريق فروع هيئة الأمم المتحدة فى المستقبل ، فلن يكون ذلك فى مصلحة الدول المختصة وحدها فقط ، وانما سيفيد أيضا السلطة العامة للأمم المتحدة نفسها .. الا أنه لسوء الحظ أن روسيا - بسبب الحرب الباردة - بعيدة عن عضوية بعض الهيئات الاقتصادية ، ولذلك ينبغي بذل جهد صادق لأقناعها بالانضمام اليها ، والغرض من ذلك اشراك جميع الدول فى عمل هذه الوكالات أن الفروع ، وانشاء وكالات جديدة كلما أتاحت الفرصة لذلك ، لأن الأرجح أن تبرز موضوعات جديدة كثيرة ستكون محلا للنزاع فى القرن القادم - كالقارتين القطبيتين ، والسيطرة على الفضاء ، بالإضافة الى المشكلات القديمة .

من المحقق أن تقدما صحيا سيحدث فى مرحلة معينة اذا ما خالفت احدى الدول قرارات الأمم المتحدة وحرمت ، بناء على ذلك ، من جميع الفوائد التى تستطيع الدول الأعضاء الحصول عليها من هذه الوكالات .. وأثناء الفترة التى تسبق انشاء قوة بوليسية فعالة ، يجب أن يؤدى هذا الاجراء الى اضافة بعض الثقل الى القوى التى تتعرض سبيل كل دولة تحديثها

نفسها بمخالفة القانون ، ذلك لأنه من السخف أن يسمح لدولة ترفض النزول على قرارات الأمم المتحدة بالتمتع بجميع مزايا العضوية في المجالين الاقتصادي والسياسي . ومن ثم فكلما كبرت هذه المزايا ، زادت قوة القانون والنظام الدوليين ..

وبالنسبة لاطالة أمد استبعاد حكومة الصين الشعبية من الأمم المتحدة ، وحرمانها من الانضمام إليها ، فإن هذا الاجراء يعتبر مأساة وجهالة . اذ برغم أن العداء الأمريكي للصين بوصفها احدى الدول الرئيسية المعتدية في الحرب الكورية . أمر مفهوم من الناحية الانسانية ، الا أن الانفعال الصيني واستمرار اقضاء حكومة الصين الشعبية عن هيئة الامم المتحدة لا أثر له في الصين نفسها وان كان يعتبر مصدر اضعاف للهيئة نفسها .. اذ مهما يكن من أمر الحكم الذي قد يصدره العالم أو يفرضه على العضو المخالف للقانون ، فإن الاقصاء عن القانون نفسه يعتبر عملاً غير سديد على الاطلاق . فالصين اذا لم تكن قد أصبحت الآن أقوى دولة في العالم ، فالمحتمل أنها ستصبح كذلك في غضون الخمسين السنة التالية ، والواقع أن من العلامات القليلة المشجعة في السنوات الخمسينية والسبعينية من القرن الحالي أن حكومة الصين الشيوعية تبدى لهفة شديدة على الانضمام لهيئة الامم المتحدة ، فعندما انسحب هتلر من عصبة الامم في سنة ١٩٣٣ اعتبر العالم انسحابه هذا كارثة ، وكان هذا الاعتبار صحيحاً . وكان عدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة بعد سنة ١٩١٨ أعظم كارثة في هذا العصر ، ولن تكون هناك غير اثناءات قليلة سافرة في التاريخ ، بعد هذه التجربة ، أكثر من قصة اللفة التي أبدتها الصين الشيوعية منذ أكثر من عشر سنوات بعد عام ١٩٤٩ لكي تنضم للأمم المتحدة . ولكنها تقضى عن عضوية الهيئة بعناد واضرار . أما السبب في هذا الخطأ فهو -بالإضافة الى آثاره الصينية الشيوعية على نفسها من حقد بسبب الدور الذي لعبته في الحرب الكورية - عادة اعتبار هيئة الامم المتحدة اتحاداً من شعوب ذات معتقدات سياسية مشتركة ، ولكن هذا ليس الغرض الرئيسى لآلية سلطة عالمية على الاطلاق . اذ مع أنه من الجائز أن يرتبط دول الكومنولث أو الاتحاد



الأوربي بعضها نتيجة لايمان مشترك بالديموقراطية • تعدد الأجاس والحكومة البرلمانية ، إلا أن الحكومة العالمية - وعائتها الرئيسية المحافظة على القانون والنظام - يجب أن تكون اتحاداً لجميع اشعوب مهما كان نظامها الساسى أو فلسفتها ، ومنتدى يمكن أن يعبر فيه عن جميع الآراء ووجهات النظر • ولذلك فإن السماح للصين الشيوعية بالانضمام لهيئة الامم المتحدة خطوة متناهية الأهمية نحو عالم أكثر تعقلاً •

### الفتو وقوة الامم المتحدة العسكرية :

لئن كان هذا كله يعتبر تقدماً ، إلا أنه مازالت أمامنا بعد ذلك جدار جبلى صلب يتعين علينا أن تسلكه ... وهذا الجدار الجبلى ممثل فى السؤال التالى : كيف يمكن تحقيق انتقال القوة العسكرية والسيادة الحقيقية ؟ إن أدق حاجة هنا ليست اكتشاف أداء دستورية أو قانونية جديدة بارعة لقنطرة الفجوة ، وإنما الأهم إنجاز تغيير سيكولوجى فى مشاعر الشعوب أحدها من نحو الأخرى • وستحدث عن المشكلة الرئيسية المتعلقة بتحطيم الحاجز السيكولوجى والساسى فى الفصل التالى ، إلا أنه يجب علينا أن نعلم ما الذى نريد أن نفعله بعد تحطيم هذا الحاجز • • أولاً ، من الواضح أن هيئة الامم المتحدة لاستطيع أن تراول أعمال المنظمة العالمية ، أو تمنع نشوب الحروب العظمى الى أن تتخلى الدول العظمى الأعضاء فى مجلس الأمن عن حقها الخالى فى الاعتراض ( الفتو ) أو تدخّل عليه تعديلاً على الأقل • وهذا هو أول اختبار شاق لمدى استعداد الدول للتخلى عن قسط كاف من سيادتها يجعل من المستطاع تجتنب نشوب حرب عالمية الى أبخل طویل • فقد أشىء حق الفتو وقبلته الدول العظمى به لا روسيا وحدها - فى سنة ١٩٤٥ لأن هذه الدول لم تكن تثق أحداها بالأخرى ، ولهذا احتفظت هذه الدول بحق الحكم النهائى طبقاً لمصالحها الخاصة ، ولذلك فإنه يبدو من غير المحتمل أن تتخلى هذه الدول عن هذا الحق دفعة واحدة ؟ لأن التغير سيكون كبيراً جداً فى هذه الحالة ، والأجزاء نفسه سيكون محفوظاً بالمخاطر • ومع ذلك فإن هناك طريقة للوصول الى هذه الغاية بالتدريج • •

ان أقرب مخرج من هذا المأزق هو نقل سلطات مجلس الأمن الى الجمعية العامة ، فان قرار « الاتحاد من أجل السلام » الذي أقرته الجمعية العمومية يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٠ « صمم لزيادة فعالية عمل الأمم المتحدة ضد العدوان » . وقد جاء في هذا القرار أنه حينما يتعذر على مجلس الأمن أداء وظيفته التأمينية بسبب استخدام حق الاعتراض ( الفيتو ) ، فيجوز للجمعية العامة بناء على طلب ثلثي الاعضاء « التوصية » بإجراءات جماعية اقتصادية أو عسكرية تتخذها الدول الأعضاء وبرغم أن مثل هذا الاقتراح من جانب الجمعية العامة قد يكون ذا تأثير أدبي كبير أثناء إحدى الأزمات ، الا أنه لا يعدو التوصية أى أنه ليس قراراً ملزماً ، أما اذا وافقت جميع الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة على اعتبار مثل هذه التوصيات ملزمة فسيؤدى ذلك الى التغلب على العقبة القانونية ومع أن الدول العظمى - طبعاً - أن تغلب على أمرها فى أحد شئون الأمن الكبرى ، الا أن الوقت قد حان فعلاً لتعلن المملكة المتحدة وغيرها من دول الكومنولث استعدادها لقبول القرارات التى تصدرها الجمعية العامة بأغلبية الثلثين ، وأن تعمل على اقناع الدول العظمى الأخرى لتحذو حذوها .

وتم اصلاح آخر محتمل ، وذلك هو جعل أنواع معينة من المنازعات - ويحسن أن تكون أولاً المنازعات التى لا تنطوى على عدوان عسكرى أو استخدام القوة - غير خاضعة لحق الفيتو ، وفى الوقت ذاته ، أو فيما بعد ، قد تكون الدول العظمى مستعدة لقبول مبدأ أن القرارات الحاسمة باستخدام القوة يجب أن تكون فعالة اذا لم يمارس أكثر من عضو واحد حق الفيتو ضدها ، وبالمثل قد تجبى فرصة تعديل الفيتو حينما يزداد عدد أعضاء مجلس الأمن ، لأن الاعضاء الدائمون الحاليون ( وهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا والصين ) لا يمكنهم أن يتمسكوا بامتياز العضوية الدائمة الى مالا نهاية . ففى مدى ثلاثين عاماً سيكون من حق الهند وألمانيا واليابان والبرازيل مثلاً أن تطالب بالتمتع بهذا الامتياز كفرنسا ،

وهنا ربما أتاحت الفرصة لشل حق الفيتو ، ولعل في زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة كسبا كبيرا ، ففي خريف عام ١٩٦٠ وحده ، انضمت خمسة عشرة دولة أفريقية للهيئة وبلغ مجموع أعضائها حوالى ضعف الواحد والخمسين عضوا الذين كانت الهيئة تضمهم في عام ١٩٤٥ ، ولذلك فمن الجائز ألا يؤدي انضمام دول أفريقية جديدة كثيرة للهيئة الى مجرد تخفيف حدة النزاع بين الشرق والغرب فحسب ، ولكنه سيجعل اصلاح نظام الهيئة نفسه أسهل كثيرا .

ولكن الخطوة الدقيقة الى الامام ، وهى الخطوة التى يتوقف عليها كل شيء ، هى منح الأمم المتحدة المحولة قوة كافية تمكنها من وقف جميع الحروب بما فى ذلك الحروب التى قد تنشب بين الدول العظمى نفسها ، فغير ذلك ، لن يكون اوصول الى أى اصلاح فى حق الاعتراض ( الفيتو ) ، ذلك لأن أية دولة عظمى تستطيع فى الوقت الحاضر ، أن تتحدى بقواتها الأمم المتحدة كلها ، ولكن انشاء قوة دولية فعالة من شأنه أن يغير النظرة الدولية كلها ، كما سيهيء فرصا جديدة أمام العالم ..

ولا شك فى أنه من حسن الحظ أن بعض الأسس الصغيرة المنطوية على الخوف قد وضعت فعلا ؟ ومن ثم فإن فى استطاعة الاعضاء الحاليين بالأمم المتحدة أن ينشئوا البنيان المطلوب فوقها اذا توفرت لديهم النية لذلك ، فإن ميثاق سنة ١٩٤٥ نص فعلا فى مادته ٤٣ على أن جميع أعضاء الأمم المتحدة ملزمون « عند مطالبة مجلس الامن » بتقديم القوات المسلحة والمساعدات الضرورية لصيانة الأمن والسلام . أما استخدام هذه القوات على ذلك أو لم توافق . ومنذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٤٨ شكلت لجنة عسكرية من رؤساء أركان حرب الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن للاتفاق على كيفية تزويد الهيئة بهذه القوات . والواقع أن الولايات المتحدة اقترحت تشكيل قوات قوامها ٢٠ فرقة برية ، و ٣٠٠ طائرةقاذفة قابل ومقاتلة ، و ٣ بواخر حربية ، و ٦ حاملات طائرات وبواخر حربية

أخرى كثيرة ، ولكن الحرب الباردة تدخلت في الموقف ؛ وحدث خلاف يكاد يكون تاما حول تفاصيل قوة الشرطة الدولية الصغيرة هذه بين الاتحاد السوفيتي والدول العظمى الاخرى ، ففشل المشروع كله وهكذا تبين مرة أخرى أن أى خطة أو نظام لا يمكن أن يؤتيها ثمرتها اذا لم تتلاق الارادات عندها ، ومع ذلك ينبغي أن تذكر اللجنة العسكرية المشار اليها آنفا كشيء لا يحتاج الا لمجرد البعث الا الانشاء ..

ولقد جاءت الفرصة الثانية للتقدم مع حرب فلسطين في عام ١٩٤٨ ، فقد طلب سكرتير عام الامم المتحدة حينذاك الترخيص له بتجنيد قوة حراسة يتراوح عددها بين ٥٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ شخص . وبعد خمسة عشر شهرا ، أى عندما انتهت الحرب ، سمح له بجمع ٣٠٠ رجل يستخدمهم في مراقبة خطوط الهدنة ، والحدود المتنازع عليها في كشمير ، واليونان ، وفلسطين ، وكوريا . وكانت تلك هي القوة المتوفرة للامم المتحدة عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية في شهر يونيو ١٩٥٠ ، وكما سبق ان بينا في فصل سابق ، أمكن تشكيل قوات الامم المتحدة في كوريا لأن الاتحاد السوفيتي لم يستخدم حق الاعتراض ( الفيتو ) ، وتصادف أن كانت قوات الولايات المتحدة موجودة في منطقة قريبة ، ولكن من غير المتوقع أن تنهيا مثل هذه المصادفات السعيدة لانقاذ نظام الامم المتحدة مرة أخرى ، ولذلك اتخذت الجمعية العامة للهيئة قرار « الاتحاد من أجل السلام » في شهر نوفمبر ١٩٥٠ .

لقد شكلت قوة الامم المتحدة في كوريا مؤقتا للقيام بهذه العملية فقط ولكنها لم تكن قوية متحركة أو دائمة يمكن أن تنقل لأي مكان آخر ، ولذلك فعندما وقع العدوان الانجليزي - الفرنسي على السويس في شهر نوفمبر ١٩٥٦ ، كان على الامم المتحدة أن تلجأ للأرتجال مرة أخرى ، وقد فعلت ذلك بسرعة مذهلة وكفاية تامة ، وقدم مستر لينستر بيرسون مضروب كقذا أول اقترح بانشاء قوة شرطة تابعة للامم المتحدة ، للمحافظة على هتندوء الحدود العربية - الاسرائيلية . ربما يمكن الوصول الى تسوية سلمية « . وكان



ذلك يوم ٢ نوفمبر ، وبعد ثلاثة عشر يوما فقط ، ثم توافق الجمعية العامة فقط ، على انشاء قوة طوارئ دولية لوقف أعمال العدوان والرقابة ، وانما كانت أول فصيلة من هذه القوات قد وصلت فعلا الى مصر ، وأوقفت الحرب ، وظلت القوة باقية ، وأستطاعت - حتى آخر عام ١٩٦١ - أن تمنع نشوب أى قتال جديد على الحدود العربية الاسرائيلية .

وعلى هذا النحو بدأت قوة الطوارئ الدولية ، وهى أول تجربة حقيقية تدعو للأمل . وفيما بعد جندت قوة مماثلة على عجل للذهاب الى لبنان ، وأدت مهمتها بنجاح . وبالمثل كان مما يدعو للتشجيع ، بل والاهتمام الكبير ؛ تشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة بناء على طلب دولة الكونغو المستقلة حديثا فى شهر يوليو ١٩٦٠ لصيانة القانون والنظام داخليا ، وبذلك تؤدي المهمة التى لم يكن أداؤها بأية طريقة بدون اتهامات بالاستعمار والعدوان . ومع أن أداء المهمة كان شبه مستحيل بسبب حالة الاضطراب التى كانت تسود الكونغو نفسها ، فإن مطالبة قوات الامم المتحدة بوضع حد لهذا الاضطراب مع عدم استخدام العنف كان شبيها طبيعيا . ولئن كانت طبيعة هذه القوات الدولية تجعلها قوات موقوتة ، الا أن الحكمة تفضل بالاحتفاظ بها دوما واعتبارها نواة للقوة العامة المتحركة التابعة لقيادة الامم المتحدة التى تحتاج لهذه القوات بلا شك . ولقد بذلت الجهود طبعاً للوصول الى هذه الغاية وأيدها عدد كبير من الدول فى الجمعية العامة للامم المتحدة ، الا أنه من سوء الحظ أن روسيا والدول التى تدور فى فلكها عارضت المشروع على اساس أن ايجاد قوة دائمة يتعارض مع ميثاق الهيئة . . .

تلك هى قصة المحاولات المنطوية على الخوف التى بذلت لانشاء قوة شرطة عالمية منذ عام ١٩٤٥ ، أما اذا تبين الآن أنه من الأنسب سياسيا انشاء قوة طوارئ دولية ، أو انشاء شئ جديد تماما ؛ فإن الحاجة الواضحة تماما هى ضرورة تشكيل قوة دائمة تابعة للامم المتحدة بدلا من قوات الطوارئ التى شكلت ارتجالا فى الخمسين سنة الاخيرة . . .

المحقق أن سياسة الدول العظيمة لاتعوزهم الحكمة ولا الشجاعة اللازمة لتعيش السلمى ، وللإشتراك فى الاسهم بنصيب كبير فى هذه القوات ؛ لأن الحاجة اليها ماسة ، وسابقة قوة الطوارئ اندولية مازالت قائمة ، ووجود الامم المتحدة نفسها يجعلها أداة قادرة على أداء هذه المهمة . فإذا أمكن جمع قوة من ١٥٠٠٠ رجل ؛ فإن ذلك يعتبر خطوة أولى ثمينة جدا فى الاتجاه المنشود . اذ لو كانت مثل هذه القوة موجودة فعلا لامكن تجنب مآسى كوريا والسويس ، ولأمكن إعادة النظام قورا للكونغو ومنعن بذلك المذابح ، وتفشى الامراض والجوع هناك .

ليس من الضرورى أن تكون القوة التى من هذا النوع متوقفة أول الامر على قوتى الدولتين العظيمتين ، لأن ذلك امر غير متوقع فى الحال ؛ ولكن مجرد وجود القوة نفسها يعتبر كسبا هائلا ، حيث يملن زيادة هذه القوة فيما بعد . اذ يكفى أن نصل الى اتفاق حول المشروع الكبير وينص على تسليم جزء من القوات الوطنية لكل دولة الى السلطة المركزية على فترة تتراوح بين خمسة عشرة وعشرين سنة . فمن المحقق أن مثل هذاالاتفاق يكون عملا سياسيا جريئا من جانب جميع الدول المختصة ، ولكنه ليس - على كل حال - أكثر جرأة من بعض القرارات السياسية الكبرى التى تضمنها التاريخ الحديث ، كمنح بريطانيا الهند استقلالها فى سنة ١٩٤٧ ، وتشكيل عصبة الامم بعد سنة ١٩١٨ ، بل وتشكيل المجتمع الاقتصادى الاوربى بمعركة الدول الغربية الست فى أوروبا بعد عام ١٩٥٠ . وليس من شك فى أنه من الضرورى بالطبع أن ينص على مثل بذل الجهد لتشكيل قوة دولية ، فإذا كانت لاتزال هناك مخزونات من الاسلحة النووية ، فيجب أن تسلم باتفاق الى السلطة العالمية فى مرحلة تتفق مع تسليم القوات الاخرى بمجرد حصول الدول النووية على قدر كاف من الثقة بالسلطة المركزية والمشروع المشترك كله ، بحيث لاتكون هناك أية مجازفة فى ذلك .

وبناء على ما تقدم ، يجب أن يكون هدف السياسة الدولية الاشتراكية هو تحويل هيئة الامم المتحدة ، فى أقرب فرصة مستطاعة ؛ الى حكومة

عالمية قوية فعالة ، تتمتع بسلطة في المنازعات حتى بين أقوى الشعوب وأكبرها ، ولديها قوات عسكرية أقوى كثيراً من قوات أية دولة عضو ، بحيث تكون قوتها المعوقة كافية لمنع حدوث العدوان المسلح ، وفي فترة الانتقال وإلى أن يتم الوصول إلى هذه المرحلة ، يجب أن تعمل على المحافظة على النظام الحالي الخاص بالأمن الجماعي المتفق عليه واحترام التزاماتنا بنحو ميثاق الأمم المتحدة مهما كان الثمن . . . أما أول خطوات تبعت على الأمل بعد ذلك فاتفاق خاضع للسيطرة بين الدول العظمى لوقف التجارب الذرية ، وتوسيع نطاق هذا الاتفاق ليضم الدول الأخرى ، على أن يعقبه اتفاق آخر خاضع للسيطرة أيضاً ينص على اعدام المخزون من الأسلحة النووية ووسائل قذفها أو القائها ، ومنع صناعتها أيضاً ، فإن ذلك خلق بأن يجعل من الأسهل إيجاد نظام عالمي عام للسيطرة على العمليات النووية ونزع الأسلحة العادية كذلك . . . وفي إحدى مراحل هذه العملية يمكن البدء في محاولة إعادة النظر في نظام هيئة الأمم المتحدة بعيداً عن حق الفيتو ، وفي اتجاه إقامة حكومة عالمية تساندها الأغلبية الساحقة من دول العالم ، وخلق نواة لقوة عسكرية عالمية حقيقية .

## ٩ - الحاجز السيكولوجى

ان التفكير بوضوح فى المعنى الحقيقى للسياسة الخارجية الاشتراكية شيء ، وما الذى ينبغى على الجنس البشرى أن يفعله ليتجنب نشوب حرب نووية فى النهاية شيء آخر .. ولكن العقبة الرئيسية للوصول الى هذه الغاية ، لسوء الحظ ، مهمة العقل فى فهم ما تدعو الحاجة اليه ، ولكنها الحاجز السياسى المكون من الشك المشترك ؛ والخوف المشترك الذى يكاد يمنع الاتفاق على أى شيء .. ولذلك قد يقول الشخص المتشائم ، ما فائدة الخوض فى أبحاث أكاديمية حول انشاء قوة شرطة دولية فى أحد الايام مادامت الولايات المتحدة وروسيا عاجزتان عن الاتفاق على أقل بند فى نزع السلاح الجماعى ، وهو أمر فى مصلحة كليهما بلا شك ؟ من الواضح أن ما عرقل محادثات نزع السلاح منذ انتهت الحرب لم يكن التعقيدات الفنية التى انطوت عليها هذه المحادثات ، برغم عسرها ، وانما كان الباعث على ذلك رغبة كل دولة من الدولتين الكيرتين فى أن تستخدم الدولة الاخرى مثل هذه الاتفاقية لنزع سلاح خصومها مع الامتناع عن تنفيذ الاتفاقية باخلاص .. وكل هذا صحيح ، فان العقبة التى تعترض سبيل نزع السلاح عقبة سياسية ، وهذه الحقيقة مستقرة فى اذهان الناس ( لا الساسة وحدهم ) وأكثر من أية تعقيدات فنية أخرى .

ولذلك ، أليس من الأجدى أن نحلل أسباب الحرب الباردة ، والوسائل التى يمكن أن تغلب بها عليها بدلا من الحديث عن الحكومة العالمية وقوات الشرطة الدولية ؟ ان أحدا لا يستطيع أن ينكر أهمية هذه الموضوعات ، ولكنها ليست موضوع بحث هذا الكتاب الذى يهتم بالمبادئ الأساسية للسياسة الاشتراكية فى العالم الحديث .. ثم انه يجب الا يغيب عن بالنا أنه وان كان الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا هو الشجار السائد فى العالم اليوم ، فانه لن يكون كذلك بالضرورة بعد قرن أو حتى بعد جيل



من الآن . . . وهناك بعض الماركسيين قصار النظر الذين أعمتهم الشعارات الحالية للحرب الباردة بحيث أنهم يتخيلون أن السياسة الخارجية الاشتراكية لا تعنى انشاء نظام عالمى انشائى يجعل الحرب مستحيلة ، وانما تعنى الاشتراك فى النضال الحالى الى جانب الشيوعية ، وهذا ببساطة ، مغفاه الوقوع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه جون فوستر دالاس الذى كان يريد الإشتباك فى حرب مقدسة بدلا من بناء أداة طويلة العمر للسلام ، وليس من شك فى أن خوض حرب مقدسة سوف ينتهى بنا الى الدمار الشامل .

وعلى كل حال ، سيبطل هناك دائما - وبرغم كل ضوضاء الحرب الباردة التى تجرى الآن على المسرح - شجار يعتبره الناس ، كما يتبين من أحداث التاريخ ، بالغ الاهمية فى حينه ؛ مثلما يعتبرون الحرب الباردة فى الوقت الحاضر . ولذلك فان ما يحتاجه العالم اليوم هو نظام دائم لفض المشاجرات كيفما نشأت ومهما كان من شأن الاطراف المشتركة فيها ، فانه ليس مما يدعو للارتياح تسوية الحرب الباردة ( بضربة معلم ) من

سياسة العالم ، أو اهمالها مع التذرع بالصبر ، ثم لانبث أن نجد أنفسنا أمام نزاع قاتل بعد نصف قرن من الزمان . صحيح أن النزاع الحالى بين الغرب وروسيا قد يخبو على طول المدى بسرعة أكثر مما تتصور الآن ، فكما أن بريطانيا انضمت الى فرنسا ضد المانيا بعد عام ١٨٧٠ ، فان التاريخ يوحى الى بريطانيا والولايات المتحدة ضد روسيا بعد عام ١٩٤٥ ، فان التاريخ يوحى بأنه ما يكاد ينقضى ثلاثون عاما من الآن ، حتى تكون بعض الشعارات الحالية قد اهملت بهدوء ، ومن الجائز حينذاك أن تلوح موسكو لواشنطن بحجج عملية لابرام اتفاقية دفاعية ضد الغول الرهيب التابع فى بكين ، وليست الصين وحدها هى التى تنمو كالغول بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فان اليابان ومانيا يزدادان قوة أيضا ، وهناك أيضا دول أفريقية والشرق الأوسط التى بدأت تشق طريقها الى القمة وهى خليفة بأن تصل اليها قبل انتهاء القرن . ولذلك يجب ألا يكون هدفنا هو مجرد انتهاء الحرب الباردة ، وانما أن تنشئ نظاما دائما لمنع أى نزاع فى الحاضر أو فى المستقبل من أن يلقى بنا فى وحدة الانتحار النووى .

الا أنه من الضروري فعلا أن نعمل في السنوات الستينية الأولى من القرن الحالي على تدمير الحاجز السيكولوجي بين الشعوب الشيوعية وغير الشيوعية إذا أردنا أن نحرز أى تقدم على الإطلاق ، لأن هذا الحاجز هو الذى يعترض اليوم طريق كل تقدم . والقرصة مهياة الآن لذلك بدليلين : أولهما ، انه لما كان الهدف النهائى من كل جهودنا هو منع الحرب ، فإن علينا أن نتذكر ما يأتى : - ان الذى يجعل من المستحيل أن تنشب الحرب بين المملكة المتحدة وأستراليا أو نيوزيلندا أو الهند أو كندا - أو بين لندن وأدنبره - ليس أساسا أى نظام دستورى أو قانونى وعسكرى بداخل الكومنولث ، ولكنه الخوف العام الذى يخاف منه الجميع من فكرة نقل أحد الجانبين للجانب الآخر فى أى صدام دموى يحدث بينهما ، ومثل هذه القوة تحول أيضا دون نشوب حرب بين المملكة المتحدة ودول كثيرة أخرى . وحينما يتشر هذا الشعور فى نطاق أوسع بجميع أنحاء العالم ، فعندئذ ستمكن أدوات منع الحرب من أداء عملها . ولذلك فإن تغيير النظم والسياسات ضرورى ، مما يحتم الاستمرار فى بذل الجهود الصادقة المثمرة لبلوغ هذه الغاية . أما فى الوقت الحاضر فإن الشنصور بالتوافق البشرى أبعد من أن يكون عالميا مع الأسف ، فإن الكثيرين ينظرون الى شعوب الجانب الآخر من الستار الحديدى على أنهم أهل دولة شريرة تبعة فوق الجبال ، أو برايرة ماوراء الراين ، أو الملحدون خارج حدود المسيحية .

ان الذين سافروا الى روسيا فى السنوات الأخيرة ، وتحديثوا الى الروس البسطاء ، ودرسوا صحافتهم لابد أدهشهم ما تبين لهم من الجهل العجيب الذى يعانى منه المواطن السوفييتى العادى عن العالم الخارجى ، وهو الجهل الذى لا يضارعه غير جهل الأسيرة البريطانية والأمريكية عن الأسيرة الموجودة على الجانب الشرقى من الستار الحديدى . . فقد كان من الصعب أن تشرح لجماعة من الروس الذين تفوا حول سيارة بريطانية فى مدينة على نهر الفولجا لماذا كانت هذه السيارة « بريطانية » وليست « أمريكية » ، لأن جميع المخلوقات الغريبة غير السوفييتية تبدو فى نظر الروس العادى

مخلوقات بربرية من خارج نطاق الحضارة • فقد روى موظف هندي زار موسكو أن الجماهير التي كانت تسير في الطرقات كانت تحمق من خلال نوافذ سيارته وقد بدت في عيونهم علامات البهتة وعدم التصديق حينما اكتشفوا أن للنهنود أيضا ألقاوا أحدا، وعينين ، وأذنين، فلعل هذه المخلوقات الغريبة الموجودة خلف الهيمالايا بشر أيضا • أما الذين اتبعت لهم فرصة السفر في روسيا والولايات المتحدة على التعاقب في السنوات الأخيرة ، فقد لاحظوا بلا ريب كيف أن من يعيش في أحسد هذين المجتمعين ينظر الى من يعيشون في المجتمع الآخر على أنهم سحيقون ، مجردون من الذكاء ، غير متحضرين . فهل يمكن أن تتمتع مثل هذه المخلوقات الغريبة بمشاعر مماثلة ، وأن أكثرها على كل حال يسره ان يعيش في سلام اذا سمح لهم بذلك ؟ أم ترى هل كانت لفكرة خدعة مأكرة وضعت لاستدراج قوم بسطاء الى الهلاك ؟ يمثل هذا التعبير تلمس الحيوانات طريقها الى حافة الغابة لتأمل جنسا غريبا لأول مرة ، أو تراقب القوم البدائيين الذين يعيشون في جزر المحيط الهادى أرض الغزاة الاوربيين ••

ان اهم وسيلة للتغلب على هذا الانشقاق الروحى العميق الكامن وراء كل هذا البنيان الضخم من المتاعب ، هى الوصول الى تفاهم متزايد النمو ليس فقط بين الحكومات ، أو بين الوفود الرسمية ؛ وانما بين أشخاص عاديين من كل نوع من طوائف الشعوب - وبالاخص الشعوب التى تقيم على جانبي الستار الحديدى ، وهى الشعوب التى تنظر الآن لبعضها شزرا بعداء دولى ، والواقع أنه ليس هناك موضع للتساؤل فى قدرة السياحة والثقافة والالعب الرياضية والعلم والإذاعة فى هذه المنطقة على تحقيق أشياء كثيرة فى هذا المجال ، وبسرعة تفوق السرعة التى تحققها بها فى هذه الآونة • والواقع أن عملا محمدا قد أنجز فى هذا المضمار منذ وفاة ستالين ، ولا شك فى أن حكومات مستر مالنكوف ، ومستتر بولجانين ؛ ومستتر خروشوف تستحق الثناء لأنها قررت تحطيم الصلح ، وسمحت للرؤساء بالسفر الى الخارج ، ولو أن مستر خروشوف أقسد ، ( م ٧ - الاشتراكية )

لسوء الحظ ؛ بعض الأثر الطيب والتقدم الذى أمكن تحقيقه بالعاصفة التى أثارها ، لا أمر مازال غير مفهوم ، فى باريس فى ربيع عام ١٩٦٠ ؛ ومن ثم فمن الحماقة أن جميع المبادلات الانسانية ستؤدى الى الانسجام دون الانشقاق ( فحتى بعثة الكريكت أثارت بعض الاحداث الدولية قبل الآن ) ، ولكن تجارب مقابلة الاشخاص الروسين العاديين فى الفترة التى كان الثلج فيها بسيل الذوبان من تلالجة ستالين ، لاريب أقنعت الكثيرين ممن زاروا روسيا حديثا بأن الخطر على العالم سيكون أعظم اذا تركنا جميعا على جهلنا بالعوامل التى تولد الريبة ، ثم الخوف والكراهية .

### دولة روسية أكثر تحورا :

لقد أجمع الذين درسوا العلاقات الانجليزية - الروسية ، والانجليزية - الصينية ، والروسية - الامريكية على أنه ليس هناك ما هو أهم من حرص الدول الديمقراطية على بذل كل جهد للاحتفاظ باتصال الرجال والنساء العاديين ، والأقل من العاديين ، الذين يقيمون على جانب الحاجز الرهيب الحالى ، وعما قريب سيصبح كسر هذا الحاجز المقام حول الصين مسلحا كتحطيم الحاجز المحيط بروسيا . . ثانيا ، هناك أساس متين للاعتقاد بأن الحوائل الثقافية ، كذلك القائمة بين روسيا والغرب ، غير مستعصية على الازالة مثلما كانت تبدو منذ سنوات قليلة . فان التاريخ يقول بأن طبيعة الحرب الصليبية السياسية والدينية الحقماء ، شبيهة بطبيعة الحرب الصليبية القديمة ، لن تلبث أن تتغير مع مرور الزمن ، فمن سكان أوروبا فى القرن السابع عشر كان يظن أن الحروب بين الكاثوليك والبروتستانت لن تلبث أن تصبح أثرا من آثار الماضي ؟ أن أدلة كثيرة توحي بأن الانشقاق السيكولوجى بين الشعوب السوفيتية والغربية ليس بالعمق الذى يبدو عليه ، وان هناك قوى تعمل فعلا على تضيقه من الآن ، فان مستويات المعيشة آخذة فى الارتفاع بالاتحاد السوفيتي ، اذ أن الاسكان ، والطعام ، والسلع الاستهلاكية بدأت بتحسّن باطراد وتتوفر أكثر من ذى قبل ، وكلما ارتفعت المستويات ، يصبح الرجال والنساء على السواء أقل استغراقا فى التفكير فى الجوع والمأوى ، ويبدو فى العناية بالأحلام الفلسفية



كحرية الكلام ، والتعليم ، بل والحرية الشخصية ، وهذا هو السبب  
الحرية الشخصية كانت موضعا للسخرية فى بعض الاحيان بوصفها  
من كماليات الطبقة الوسطى .

هناك قوة اخرى متناهية اشدة تعمل فى الاتحاد السوفيتى ، وتلك  
هى سرعة نشر التعليم بين الملايين والتعليم الجامعى بين مئات الآلاف ،  
ولهذا فان الاتحاد السوفيتى لن يستطيع أن يخرج عشرات الآلاف من  
طلبة الجامعات فى كل عام بغير أن يخلق ، بلا ارادة طبعاً ، طائفة مطردة  
انمو فى المجتمع السوفيتى ترغب فى الاستقلال بتفكيرها ، اذ ليس من  
شك فى ان المناهج فى الجامعات السوفيتية فنية وعلمية أكثر منها سياسية  
وانسانية ، وليس من شك أيضاً فى انها مشوهة بما يقحم عليها مذاهب  
وأفكار ماركسية ، لكن حتى لو ازدرد تسعة وتسعون طالبا من كل مائة  
كل ما يقدمه لهم معنومهم من لغو ، وفكر واحد منهم فقط تفكيراً مستقلاً ،  
فإن ذلك سوف يحدث بلا شك أثره فى نظام الحكم قيل انقضاء فترة  
طويلة جداً . . . لقد فشلت الكهانة من قبل ، وتوجد الآن أدلة لا تقبل  
نقضا على أنها بسبيل الفشل فى روسيا . . . فى خريف عام ١٩٥٦ ،  
نشرت صحيفة برافدا أن مستر خروشوف كان يوجه اللوم لطلاب جامعة  
موسكو بشخصه ، ويقول لهم أنهم اذا قضوا وقتا كثيراً فى الإستماع الى  
الاذاعات البريطانية عن المجر ، وعقدت ندوات المناقشة التى تستهلك الوقت  
لمناقشة هذه الأحداث بدلا من حضور محاضراتهم ، فقد يحرمون من  
دراساتهم المجانية ، وليس من شك فى أن اصدار قانون ما ضد عمل ما  
يعتبر دائما دليلا تاريخيا قويا على انتشار هذا العمل ، ولذلك فليست بنا حاجة  
كبيرة للشك فى أن طلاب الجامعات الروسية كانوا ، فى عام ١٩٥٦ ، يفسرون  
وينجادلون فى السياسة بعنف فيما بينهم . . .

ذلك لأنه ، وأن كان من الصعب أن نصف نظام الحكم الشيوعى بأنه  
ديموقراطى لان موافقة المحكومين عليه لم تطلب أو تجوز ، ومع ذلك فان  
هناك فرصا للجدل والنقاش فى مراحل مختلفة من العملية أكثر مما كان  
الغرب يعتقد دائما . . . فى كثير من الاحيان تمتلئ صفحات برافدا بانتقادات

وشكاوى ضد مختلف الوزارات والوزراء موجهة إليهم باسم الحزب الشيوعي ، وتدل الرسائل الواردة من الأفراد الى اعمدة هذه الصحيفة من الافراد والجماعات والمكروبات على أن مجالات النقد مفتوحة أمام المواطن السوفيتى الذكى الذى يستطيع أن يصوغ شكواه فى شكل نصيحة فى شخص شيوعى يتطلع الى الامام الى ديموقراطية خاملة بعيدة عن الكفاية . ومن الواضح أن مناقشات جامعية تدور حاليا سواء فى السوفييتات المحلية ، أو فى حكومة الجمهوريات المنفصلة ، أو حتى فى الحكومة المركزية . ومع أن انتخابات السوفييتات المحلية والوطنية تعتبر مهزلة اذا اقيمت بالمستويات البريطانية ، الا أن هناك قدرا من الاختيار بين المرشحين الشيوعيين وغير الحزبيين ، ولا شك فى أن هذا الحق تمارسه جماعة محلية عن طريق الشكاوى كالتشكاوى من بطء الوزارة فى تزويد احدى المناطق بمحطة للقوى الكهربائية .. ومن الطبيعى أن هذا كله يقصر دون النقد الصريح للاغلبية الحاكمة من الحزب ، أو تحدى السلطة الشخصية ( كذلك التى وطدها مستر خروشف بها الان ) التى يتمتع بها رئيس الحكومة نفسه .. ولكن الفترة التى انقضت منذ موت ستالين فى سنة ١٩٥٣ ، وطرد مستر خروشف لمستر مالنكوف ، ومستر مولوتوف ؛ ومستر كاباتوفتش ، ومستر شيلوف من مجلس السوفيت الاعلى فى عام ١٩٥٧ - أثبت أنه وان كانت الاحداث الشخصية مسائل مسموح بها ، فانه يمكن أيضا أن ينشب الجدل حتى فى مجلس السوفيت الاعلى واللجنة المركزية للحزب الشيوعى ..

تلك هي بدور « وليست ثمارا حتى ولا براعم للديمقراطية » . ولكن النظام السوفيتى السياسى أداة غير ثابتة ، متغيرة ، مرنة ، لا أداة صلبة ، ثابتة ، وهنا يمكن على الأقل الأمل فى أنه كلما ازداد انتشار التعليم ، وارتفع مستوى المعيشة واقتنعت الأرواح النشطة فرض المناقشة والجدل ، واستغلتها ، وازداد الاتصال بالعالم الخارجى فان النظام لن يلبث أن تعاد صياغته تدريجيا فى شكل أكثر حرية وسهولة .. وصحيح أنه لن يكن قريبا من شكل الديمقراطية البريطانية أو الأمريكية ، لكن اذا بدأت حوافز حرية الكلام ، وحرية النقد ،

والحرية الشخصية في تثبيت نفسها ، فان الانشقاق السياسى العميق بين النظامين لن يلبث أن يعتدل ، فيعتدل أيضا تهديد عدوان الديكتاتورية السوفيتية .. لقد أفرد البيان الشيوعى الجديد الذى أصدره مستر خروشوف فى شهر يوليو ١٩٦١ مكانا ممتازا بين الأهداف السوفيتية للتعايش السلمى وحياة أسهل للناس العاديين ... ومن المحتمل أيضا أن تتبنى الديمقراطية العظمى بما فيها الهند وكثير من الدول الآسيوية وبريطانيا - وسائل السيطرة والملكية العامة للثروة . وفى هذه الحالة سوف تتحرك النهايتان المتطرفان لتقتربا من بعضهما ويومذاك لن تكون للحاجز الروحى الذى يفصل بين الفريقين أية أهمية تذكر الا أنه لاشك فى أن الصين ، بعكس روسيا ، ستكون بحاجة الى وقت أطول للتحرك فى هذه الاتجاه ، ولكن لما كانت مستوياتها آخذة فى الارتفاع أيضا ، فلن يدهشنا أن نحذو حذو روسيا فيما بعد ..

إن هذا كله غير مؤكد ، ولا يعد مجال التأمل والحدس ، ولكنه يبرر بلاشك الافتراض بأن أمام العالم وقتا قصيرا - لن لم يكن طويلا - واننا اذا عملنا على كسب الوقت ، وأجدنا استخداما فى تحطيم الحواجز ، فان شكوك الحرب الباردة الحالية سوف تتضاءل الى النقطة التى يمكن الوصول عندها الى اتفاقية أساسية حول نزع السلاح وانشاء قوة شرطة دولية ، وعلى الاقل يبدو أن هناك أدلة قوية كافية لهذا الاحتمال بحيث يمكننا أن قبله كافتراض على يجب أن نعمل على تنميته . ومن ثم فان مهمة أى اشتراكى اليوم ، بل ومهمة جميع الذين يريدون منع نشوب الحرب النووية . هى التفكير فى مستقبل نظام الهيئة الدولية التى تستطيع أن تلغى الحرب فى النهاية ، وأن يجادل دائما فى أمرها ، وأن ينتهز ، فى الوقت نفسه كل فرصة تعرض له لتشجيع الاتصالات الانسانية مع الشعوب الشيوعية ..

## ١٠ - أكثر مساواة من الآخرين

ان الناس لا يريدون الحصول فقط على مساواة اقتصادية أكثر ، ولكنهم يريدون مساواة في الحقوق السياسية بغض النظر عن الجنس أو اللون أو التاريخ أو الدين ، وهم يريدون ذلك الآن بوضوح واصرار أكثر مما كانوا يتوقون اليه في أى عصر سابق . وهذا مطلب واضح ودقيق تماما ، اذ أن لجميع البشر مهما كانت أجناسهم أو أديانهم حقا واحدا في الحرية السياسية ، والحرية الشخصية ، وحماية القانون ، وحرية الكلام وغيرها من الحقوق المدنية . وهو مطلب يجب عليك أساسا أن تقبله أما أن تنبذه ، فاذالم تقبله فإن عليك أن تبين لماذا تتمتع أية طائفة بشرية واحدة - البيض ، أو الكاثوليك ، أو الشيوعيون ، أو الذكور ، أو الأوربيون ، أو من عداهم - بالحق في التمتع بهذه المزايا دون غيرها من الطوائف . . أما اذا قبلت هذا المطلب ، فسيقلب ذلك أشياء كثيرة جدا من الناحيتين التطبيقية والمبدئية ، وعلى كل اشتراكى أن يقبل هذا المطلب بوضوح وبدون أى تحفظ لانه ينبع من ايمانه النهائي بالمساواة ، ذلك لان الاعتقاد بأن لكل انسان حقا في المساواة السياسية الكاملة والحرية الشخصية أساس للاشتراكية كالاعتقاد بأن للانسان حقا في العدالة الاجتماعية . .

ولذلك ينبغي ألا تتصور أن غاية الاشتراكية الدولية هي مجرد منع نشوب الحرب ، أو اشتراك الشعوب الفقيرة في ثروة الشعوب الغنية ، ولعل المطالبة بالاعتراف الكامل بالمساواة السياسية والشخصية هي الأكثر تفشيا في الوقت الحاضر ، اذا قورنت بالمطالبة بالعدالة الاقتصادية ، مما كانت عليه في أى وقت مضى . . وتقرن هذه المطالبة الى حد كبير ، ولكن ليس كليا ، بموضوع اللون ، لان الاجناس البيضاء افترضت تفوقها في الماضي ، ولذلك تشهد الآن ظهور وعي لوني ، ووعي عنصري في الولايات المتحدة الجنوبية وفي أفريقيا ، والقومية العربية بالشرق الأوسط ، وفي طول جنوب آسيا



وعرضها ، وهذا الوعي لم يظهر بسبب المطالبة بمستويات اقتصادية أعلى ، وان كانت لهذا المطلب أهميته الكبرى . ويحمل هذا المطلب في طياته شطرا كبيرا من القاعدة القديمة القائلة بأن الحكم الذاتي أفضل من الحكم الجيد ، وان استقلال الاجناس أو الشعوب الحاكمة القديمة شيء يستحق السعى للحصول عليه حتى ولو كان الثمن خسارة اقتصادية <sup>(١)</sup> ومن الطبيعي أن تسعى الحرب الباردة الروسية والصينية الى اشاعة الاضطراب في الموضوع ، بتغليب هذه الحركة في شعارات ماركسية مثل «العداء للاستعمار» ولكن جوهر المطالبة بالمساواة هو في الحقول السياسية والشخصية مع مواطني الديموقراطيات الغربية - الحقوق التي لن تحصل الشعوب الأفريقية - الآسيوية عليها من روسيا أو الصين .. ولقد انتشرت الآن الدعوة التي كانت تلاحظ غالبا في الهند في أوائل القرن العشرين ، في العالم كله تقريبا ، اذ نشر الغربيون أفكارهم الخاصة عن الحرية السياسية والشخصية ، وتعليمهم والمعلومات العلمية ، ولهذا فان الشعوب التي كانت أقل حظا فيما مضى تطالب الآن بالتمتع بهذه البركات والنعم بدورها .

ان شيئا كثيرا سيتوقف مستقبلا على ماذا كانت الدول الغربية الكبرى تملك الآن حظا كافيا من الذكاء والجرأة لتقبل بحرارة ، وبدون أي شرط ، المطلب الأساسي الذي تطالب به الشعوب الأخرى وهو المساواة السياسية كمبدأ . اذ أن المطالبة بها قوة قاهرة عنيفة في العالم في الوقت الحاضر ، ولذلك فإنها تعتبر تفسيرا للسلوك العنيف الذي تلجأ القومية العربية اليه أحيانا ، ومرارة الحرب دائرةالوحي في الجزائر ، والدافع الهائل للمطالبة بالاستقلال المبكر الكامل في شرق أفريقيا وغربها ، والمعارضة العنيفة التي يبديها سكان روديسيا الشمالية ونياسالاند لغرض النظام الفيدرالي ، والمشاعر العميقة التي أثارتهما في العالم كله سياسات التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ، ومن

---

من المحتمل جدا أنه اذا كان كثير من المناطق التي كانت من قبل مستعمرات الدول الصناعية الغربية لم تتصل مطلقا بأوروبا . لكائنات افقر ، لا اغنى ، مما هي عليه الآن . . . انظر كتاب «نهاية امبراطورية» لستواش . . . فبرغم انعدام الجهد التخطيطي ، فقد كان هناك بعض الاستثمار وقدر من الفن ( والتكثيف )

العجيب أن هذا أجمل نجاح للقيم الغربية ، فإن معظم بقية العالم يعتبر فكرة الحرية البشرية ، التي ولدت وترعرعت في غرب أوروبا ، شيئاً يستحق أن يستحوذ الإنسان عليه ..

الا أنه إذا أراد الغربيون والانجلو - سكسون أن يكونوا عقلاء سياسياً وسيكولوجياً ، فإن عليهم أن يدركوا منذ البداية أن تعاليمهم وتظاهرهم بالتفوق قد أثرا منذ أمد بعيد نفورا وكراهية عميقين بين الشعوب الغربية أكثر مما يدركه معظم الغربيين الذين أصابهم التبلد الذهني الناجم عن الغرور ، وليس من شك أن جميع الذين اشتركوا ، من أية دولة أو لون في أية مفاوضات ، أو مناقشات ، أو أى نوع من أنواع تبادل الرأي الشخصي بين الغربيين وغير الغربيين في السنوات الأخيرة قد فطنوا لذلك وأدركوا أنه حينما تهيأ ظروف الشعور بالمساواة في الفريقين يصبح التفاهم بينهما سهلاً ، ان لم يكن قليلاً ، بشكل غير عادي .. أما إذا كان هناك ظل من الشك في السيادة الغربية أو في سيادة البيض - سواء من الناحية الحلقية أو الذهنية أو السياسية أو العنصرية ، فمن الممكن أن يثار تيار من الكراهية والريبة ، وهذا التيار يتعدى غالباً أى خصومة عسيرية وخروج على العقل .

لقد كان من الممكن تجنب قدر كبير من السرفى العلاقات الانجلو - روسية والأمريكية - الروسية منذ وضعت الحرب أوزارها لو فهم الغرب أن الروسين ، برغم ما يدعون من قوة وخطر شأن ، مازالوا محصنين ضد الارتياح في أن الغرب مازال ينظر اليهم باحتقار بوصفهم نصف متمدينين ، ولو أنك لاحظت عدد المرات التي يستخدم فيها أحد الروسين أثناء الكلام أو الخطاب عبارة مثل «اللحاق بالغرب» لأدركت أنه برغم عدد الأقمار الصناعية ، فإن شعوب الغرب تبدو أكثر طغياناً وغطرسة في نظر الشخص الروسي العادي مما تشعر هي به فعلاً . وقد يكون من المحتمل أن كثيراً من الأزمات العنيفة التي أعقبت فترة ما بعد الحرب - أى منذ عام ١٩٤٠ - من الأزمات التي أثارها الرئيس جمال عبد الناصر إلى الهجمات الشديدة التي شنها الشيوعيون الصينيون ودكوا بها كيموى

وماتسو بالتقابل ، وربما أيضا القرار الذي اتخذته مستر جروشيوف  
للقضاء على مؤتمر القمة الذي كان مقررا عقده في باريس سنة ١٩٦٠  
بعد حادث طائرة التجسس الأمريكية . وقد أثارت اعتقلا الروس  
والصينيين والعرب بأن الغرب الطاغى المتعجرف يشرش تبهم .. ومن  
ثم فإن الاعتبار الإنسانية العليا التي قد تبعث على الأمل في إمكان  
إبعاد شبح الخطر الداهم عن العالم توجب على شعوب الدول الأكثر  
تقدما أن تتخلى ، وإن تجعل العالم يرى أنها تعزف عن التظاهر بالتفوق  
الطبيعي ، كما يجب عليها ألا تتصرف بعد الآن على نحو يجعل الشعوب  
الأخرى تعتقد أن الغرب يعتبر نفسه أكثر مساواة منها ..

واحقا للحق وحده ينبغي أن تقول أن تفوقهم الحقيقي الوحيد  
حدث من أحداث التاريخ والتجربة ، إذ أن الرجل الغربي ليس متفوقا  
بطبيعته عن أي رجل آخر في الذكاء أو الخلق ، أو الأخلاق ، أو  
الصحة ، أو التكوين البدني .. فكم من نوابغ شرقيين لا يقلون عظمة  
عن شكسبير وميلتون ونيوتن وماتوا وهم أميون في مجاهل أفريقيا في  
قرون لم يعد يذكرها أحد الآن ! ولكن الرجل الغربي متفوق فعلا  
في المعلومات الفنية ، والتجارب السياسية ، والقدرة الصناعية . ولا شك  
في أن من حق الرجل الغربي أن يدعى هذا التفوق بغير أن يتهم بالكذب  
أو المغالاة ( بشرط ألا يسند إلى نفسه ، بتعال وطنيان ، أي تفوق مدام  
آخر يجعله يبدو وكأنه الجنس الممتز ) وليس من شك أيضا أن  
الشعوب غير الغربية الأقل حظا من التقدم مستعدة للاعتراف بكل  
سخاء بهذه الأحرار الفتي التي حققها الرجل الغربي .. بل إن هذه  
الشعوب تعجب صراحة بالشعوب الغربية ، وترغب في مشاركتها فيما  
أحرزته من تقدم . ولذلك فإذا كان الرجل الغربي يحاول أن يدعى لنفسه  
تفوقا سخيفا لا وجود له بدلا من ادراك هذا الموقف المعقول ، فمن المحقق  
أن تحدث مصادمات خطيرة إن أجلا أو عاجلا كما شاهدنا في جنوب أفريقيا  
والجزائر ، وذلك لأن الرجل الغربي بادعائه هذا يجعل الشعوب الأفريقية  
والآسيوية ، والشعوب التي كانت من قبل محرومة من جميع الامتيازات

— لا تستطيع — كما تقدمت في العلم والمعرفة والتجارب — أن تقبل ذلك أو تعترف به .

أما إذا حزم الغرب أمره على أن يشرك الآخرين في فوائد انجازاته الفنية والعلمية ، فإن احتمالات التعاون السلمى وتحسين العلاقات بين الفريقين تزداد بشكل ملحوظ . فقد أثبتت التجربة ثلث الاخرى نجاح المشروعات المشتركة منذ نشب الحرب . وكان المثل الكلاسيكي لذلك منح الهند استقلالها فى عام ١٩٤٧ فى عهد حكومة العمال البريطانية وكان هذا العمل من أعمال الثقة بالضرورة ، لانه قام على الاعتقاد بأنه من الممكن تحقيق الثورة السيكولوجية ( النفسية ) اذا أمكن اقناع ملايين الهنود بأن البريطانيين يعتبرون أندادا لهم ، ويرغبون فى أن يعمل الشعب الهندى على تحقيق رخائه ورفاهيته بنفسه وبطريقته الخاصة مستشدا فى ذلك الى المعونة التى يرى أن يطلبها من الخارج تلقاء ذاته . . . ولقد تبين أن هذا العمل كان (ضربة معلم) سياسية تدر أن كان لها عيىل فى التاريخ ، إذ أنه حول المشاعر السياسية الاساسية للملايين بأجراء واحد ، وفى هذا المجال نجد أنفسنا أمام شعبين ، دب بينهما الاتهام نتيجة للشعور بالكرامة والكرهية التى لا مفر منها بعد مائتى عام من الفتح والحكم الاجنبى ، ومع ذلك فلم تكد تنقضى سنوات قليلة حتى تحولت العلاقات بين الدولتين الى صداقة وطيدة كتلك التى تقوم بين أى شعبين صديقين فى العالم ، ولذلك فإن أشخاصا أكثر من البريطانيين بمولدهم يعيشون الآن فى الهند والباكستان وسيلان منهم فى أى وقت مضى ، أما التعاون الاقتصادى والفنى والشخصى فيزداد نموا من يوم لآخر ، وبعد هذا العمل الاستهلالى البارع ، أصبح طريق النجاح واضحا تماما الآن ، ولهذا اتبعته بريطانيا وفرنسا بدقة فيما يتعلق بغانا والملايو ونيجريا ووست انديز وغيرها من المستعمرات والمحميات البريطانية والفرنسية .

لو فقط استمرت الشعوب الغربية فى سلوك هذا الطريق ، فإنها تستطيع أن تقدم أشياء كثيرة جدا بجانب المعرفة الطبية والعلمية والصناعية والفنية والتمويل . . . وتستطيع روسيا تقديم مثل هذه المعونات المادية ، وليس من شك أن الصين سوف تستطيع أن تقدمها بدورها فى مدى



خمس عشرة أو عشرين سنة ، ولكن الديمقراطية الغربية تستطيع أن تقدم أيضا المثل الأعلى للحرية الشخصية ، وللحرية الدينية ، وبمساواة أمام القانون ، ولحرية الكلام والاتحاد ، مع الفن ، والأدب والفلسفة الغربية الحسنة التي نمت وازدهرت مع نمو الشعوب الغربية وتقدمها .. تلك هي بالدقة التي تهفو إليها الآن كثير من الشعوب التي كانت محرومة من كل امتيازات إلى عهد قريب .. ونظرا لأن الأفكار الغربية قد انتشرت على نطاق واسع ، فإن أجزاء كبيرة من العالم أصبحت تنوق الآن إلى المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أيضا ، وبسبب هذه الرغبة ، أو على الأصح اللهفة ، فإن الغرب يستطيع أن يقدم لهذه الشعوب شيئا كثيرا إذا تصرف بحكمة على النحو الذي سارت عليه حكومة اللورد أتلي حينما منحت الهند استقلالها في عام ١٩٤٧ .. فهنا يكمن بالتأكيد تفوق الكومنولث وعظمته ، فإن أعظم خدمة يستطيع الكومنولث تقديمها للعالم ليست ضمان السلم أو الأمن لأنه أضعف من ذلك ، وهو متفوق بحيث أنه لا يستطيع أن يطمع في ذلك ، وإن كان عليه أن يسهم في هذا المجال بالكثير بوصفه عضوا من أعضاء المجتمع العالمي مخلصا للقانون الدولي ، ولكنه ( برغم بعض الاستثناءات وتخص منها بالذكر باكستان بصفة مؤقتة ) يستطيع أن يثبت للعالم إمكان قيام اتحاد حر ودي بين الدول المستقلة ذات السيادة التي تحترم كل منها حقوق الدول الأخرى الدولية ، وتضمن لشعبها ، داخلها ، حرياته السياسية الكاملة ، والتسامح بدون أية تفرقة عنصرية أو دينية .. فإذا كان مستقبل الكومنولث الرئيسي قائما على نشر هذه الأفكار البريطانية بالضرورة في جميع أنحاء العالم ، فإنه سينمو كنظام أكثر دقة ومدنية .. أما انفصال جنوب أفريقيا في عام ١٩٦١ ( سواء أكان موقوتا أم لا ) فقد يكون بركة ونعمة لا مأساة وتقمة بعد أن أعلن الكومنولث بذلك أنه بطل التسامح العنصري .

حاجز اللون :

يجرى الصراع من أجل المساواة السياسية ، وهو الصراع الذي يجب أن يسانده الاشتراكيون جميعا حول موضوعين رئيسيين في الوقت الحاضر ، وهما التمييز اللوني والمطالبة بالاستقلال الكامل للشعوب والمنساق غير

المستقلة ، بيد أنه ليس من شك في أنه لن يمكن في أي من الحالتين تحقيق المساواة الكاملة دائما بعمل أو إجراء واحد ، برغم قبولنا لهذه المساواة من ناحية المبدأ ، إلا أنه لابد من تحقيقها في أسرع وقت مستطاع في هذا العالم المشحون بالانفجارات التي يجب العمل على تجنبها لأنها قد تؤدي إلى إثارة الحرب ولو عن طريق غير مباشر . . . ولعل التمييز اللوني هو أكثر أنواع أفكار المساواة تجردا من العقل والحكمة فضلا عن انعدام ضرورته ، وإن كان يرجع في أصله إلى جذور عميقة متأصلة وأغراض بدائية ، وليس من قيل الصدقة أن يؤدي التمييز اللوني إلى أضرار أشد وأثقل بين الأسيين ( كما هو الحال في جنوب أمريكا ) وبين المتعصين ( كما هو الحال بين الهولنديين البروتستانت في منطقة جنوب أفريقيا ) . . .

ومع ذلك فإن هذا التمييز اللوني ليس بالشئ الذي لا يمكن تجنبه أو استئصال شأفته من الطبيعة البشرية ، فهو ليس بالشئ الذي يتخلله بعض الأوروبيين ، وأعني أنه ليس نظريا يمكنك أن تكتبه ولكنك لا تستطيع استئصال شأفته . إذ برغم أن كثيرين من أهالي شمال أوروبا يعترفون بأنهم يشعرون بهذا النفور اللوني ، وبرغم ما يقال من أن الصينيين يعترفون بأنهم يكرهون جميع الأجناس البيضاء ، إلا أن سلوك باقي الجنس البشري يدل على أن هذا النفور لا يمكن أن يكون حافزا طبيعيا شائعا . فالاتحاد السوفيتي يستطيع أن يقرر بحق أن التمييز اللوني نادر أن يوجد بين السكان البيض المقيمين بداخل حدوده ، وإن هذا التمييز لا يمارس بحال هناك . ويلاحظ يصفة خاصة أن الشعور بالتمييز اللوني لا يلتقي تسامحا فقط في أمريكا الجنوبية وبالأخص في البرازيل ، ولكنه لا أثر له على الإطلاق هناك . ففي هذه الدولة ، التي يبلغ تعدادها أكثر من ستين مليون نسمة ، وتضم كل لون معروف في الجنس البشري ، يشترك الناس في مختلف المهن والحرف ، ويتقابلون معا في المجتمعات والأسر ، رجالا ونساء من مختلف الألوان ، ويعملون ويعيشون معا بغير أن يشير موضوع التمييز اللوني أية مشاعر عداية بينهم . ولذلك يندر أن ترى ثلاثة أو أربعة أشخاص يسيرون معا في شوارع إحدى المدن البرازيلية ، أو ثلاثة أو أربعة أطفال يلعبون

مما هناك بغير أن يكون بينهم لونان مختلفان على الأقل . وليس من شك في أن التجارب البرازيلية تدل على أنه في الامكان القضاء على التمييز اللوني قضا تاما ، وأنه اذا شب الأطفال وهم يقابلون كل يوم مع أطفال آخرين من ألوان مغايرة ، فانهم ينشأون في مجتمع لا وجود لهذه المشكلة فيه على الإطلاق ، ولذلك فان القائمين في جنوب أو وسط أفريقيا أو في الولايات المتحدة بأن الشعور باللون غريزة بشرية عميقة الجذور الى درجة تجعل من سياسة « التفرقة » أكثر السياسات حكمة بالنسبة لجميع الأجناس ، لا ريب سيفيدون أعظم الفائدة اذا زاروا أمريكا الجنوبية ولاحظوا السلوك اليومي لملايين السكان العاديين في أمريكا الجنوبية .

لكن لماذا أصبح البريطانيون في أمريكا الشمالية ، والهولنديون في جنوب أفريقيا ضحايا التمييز اللوني ، بينما لم يتأثر البرتغاليون مطلقا بهذا التأثير في أمريكا الجنوبية ؟

يقول البرازيليون أن الزواج من هنود أمريكا الجنوبية كان العادة المتبعة منذ القرن السابع عشر في البرازيل ، على حين كان « الانجليز » في أمريكا الشمالية يميلون الى « ذبح » الهنود بدلا من الزواج منهم . . . ولكن مهما يكن سبب الزواج المختلط في أمريكا الجنوبية ، فانه ليس هناك نزاع كبير في أن هذا الزواج كان بدوره السبب الرئيسي في اختفاء التمييز اللوني هناك في القرن العشرين ، فان أكثر من ٩٠ ٪ من البرازيليين اليوم من لون مختلط بالمولد ، ولذلك فان قلائل جدا هم الذين لا يشتركون في أحد عناصر دماء جنوب أوروبا ، وهنود جنوب أمريكا ، وزنوج أفريقيا . . . وحينما يبدأ الزواج المختلط فانه لا يتوقف ، ومن الجائز أن يؤدي ذلك في النهاية الى إيجاد الحل الكامل لمشكلة اللون في العالم . . . والحق يقال ، يبدو أن الزواج المختلط في البرازيل قد أنتج أنواعا من الأجسام أجمل مما يمكنك أن تراه غالبا في أوروبا وأمريكا الشمالية . . .

بيد أن الوقت لم يتوفر لسوء الحظ لانتظار هذا الحل البطيء في أمريكا الشمالية ، لأن السكان الملونين - وان كانوا أقلية في الاتحاد كله - كانوا مركزين جدا في الولايات الجنوبية . . . على أنه مما يستحق التناء بالنسبة

للولايات المتحدة - وبالأخص هناك حيث الشعور باللون أقوى كثيرا منه في البرازيل - أن الشعوب الملونة بدأت ، أثناء السنوات العشر الأخيرة ، تتقدم تدريجيا نحو المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة .

أما في جنوب أفريقيا ، فإن الوضع مختلف عن ذلك كل الاختلاف ، لأن الملونين يحرمون من هذه الحقوق على نحو مطرد .. وليس من شك في أن انتشار التعليم والأفكار الديمقراطية هما اللذان أثارا المطالبة بالمساواة السياسية بين القوم الملونين في الولايات المتحدة . ولكن القرار الذي اتخذته المحكمة العليا في الولايات المتحدة وأيده الرئيس والكونجرس القاضي بالمحافظة على الضمان الأصلي للحقوق البشرية في الدستور الأمريكي الديمقراطي الذي صدر في القرن الثامن عشر ، هو الذي ضمن عدم تجاهل هذا المطلب .

فقد جاء في الدستور أن جميع مواطني الولايات المتحدة يجب أن يكونوا « متساوين » أمام القانون . وفي عام ١٨٩٦ ، أي في الفترة التي كانت الأفكار أقل تحررا فيها ، وكان القوم الملونون يعانون فيها من كبت أشد ، فسرت المحكمة العليا هذا النص بأنه يعني ، أنهم متساوون ولكنهم منفصلون . ولهذا فإن التكوين الاجتماعي كله في الولايات الجنوبية ، من المدارس إلى ( المراحض ) العامة ، ومن سيارات الأجرة إلى صالات التمثيل في المطارات ، كانت تقوم على مبدأ التفرقة ..

وفي عام ١٩٥٤ ، عندما أخذت فكرة المساواة تلقى قبولا بين جمهور السكان البيض والملونين على السواء ، قلبت المحكمة العليا هذا القرار التاريخي رأسا على عقب ، وحكمت بأن « المساواة » يجب أن تعني المساواة - وأن التفرقة يجب أن تنتهي .. ومن المحقق أن هذا القرار - كقرار منح الهند استقلالها في عام ١٩٤٧ - مثل نادر ، ولكنه مشجع جدا لتغيير توري يجب أن يهز أساس الحياة الاجتماعية والانسانية على أن يتم هذا بعمليات سلبية ودستورية ، وأن يتولاه رجال معقولون . أي أنه يجب ألا يتم تحت التهديد بالعنف . وإنما عن طريق الحجة المقنعة المعقولة .. وفي هذا المجال أخطأ



الداركسيون المتزمتون ، بينما دلت الولايات المتحدة على أنها أكثر اشتراكية من بعض أجزاء الكومنويلث ..

وبنفس الحكمة أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قرارا في عام ١٩٥٤ جاء فيه أن مثل هذا التغيير الشامل لا يمكن أن يتحقق بحركة واحدة . من العصا السحرية» وانما يجب أن يتم على مراحل سنوية وعلى النحو الذي يسمح به بناء المدارس والامكانيات المادية .. ومنذ هذا التاريخ تقدم أشخاص ملونون أكثر الى المدارس العامة والجامعات ، كما أحرزوا تقدما في اتجاه المساواة العامة السياسية والاجتماعية . وكان هذا التقدم أيضا في بعض الولايات منه في البعض الآخر ، ولكنه كان موجودا بدرجة ما في جميع الولايات على كل حال .. والواقع أن الملونين لم يصلوا بعد الى المساواة الكاملة - إذ أن الكثيرين منهم مازالوا محرومين من حق الادلاء بأصواتهم، ولكن حركة المساواة مازالت مستمرة في التقدم ، وكل شخص يعلم أنها يجب أن تستمر في هذا التقدم . الا أن الشعب البريطاني ماكاد يسمح بأنباء استخدام القوات المسلحة في نيتل روك وغيرها لتنفيذ قرار انهاء التفرقة في مدارس الحكومة حتى أخطأ كثيرا في فهم معنى ما كان يحدث . فقد صدم مجرد استخدام القوات المسلحة لمثل هذا الغرض ، ولكن المقزى الأدبي الحقيقي لهذا العمل هو أن رئيس الولايات المتحدة كان مستمدا لاستخدام القوة للدفاع عن انقانون والدستور وضمان حقوق الملونين التي بوعدتهم بها المحكمة العليا .. فهل يستطيع جنوب أفريقيا أن يقدم عذرا تبرر به تحركها في نفس السنوات على نحو صارخ جدا في اتجاه مضاد تماما للاتجاه الذي سارت فيه الولايات المتحدة ؟ بالطبع أن في استطاعة سلطات جنوب أفريقيا أن تحاول قائلة أن الملونين في اتحاد جنوب أفريقيا يشكلون الاكثرية ، لا الأقلية كما هو الحال بالنسبة للزنوج الأمريكيين، وان البريطانيين والهولنديين ، من الناحية التاريخية ، أول من أقاموا وطوروا أجزاء كبيرة من جنوب أفريقيا ، وأن الافريقين هاجروا من الشمال فيما بعد .. والواقع أن مشكلة اللون أكثر اثارا للفرع في أية دولة يشكل البيض فيها أقلية ، ولكنها أقلية كبيرة ، ويوجد بها احساس باللون .

ولكن هذه الحجج لا يمكن أن تؤثر على موضوع المبدأ : إن اندثار الحقوق البشرية على أي إنسان ليس له أي مبرر على الإطلاق . ولذلك فإن الحل الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه في النهاية في دولة مثل جنوب إفريقيا ، أو روديسيا الجنوبية ، أو كينيا ، التي توجد بها أقليات كبرى - كما هو الحال في الولايات المتحدة - هو الكف عن اعتبار أية طائفة من الملونين ، جماعة سياسية منفصلة ، ومعاملة جميع الملونين كأفراد لهم نفس الحقوق السياسية التي يتمتع بها أي فرد آخر . فإذا عوملوا على هذا النحو ، فالأرجح أن تختفي الانقسامات السياسية بعد فترة من الزمن مع اختفاء التمييز اللوني ، وبذلك تختفي المشكلة في النهاية (كما حدث في أمريكا الجنوبية ، وإلى درجة ما في ويست أندين) . وعلى كل حال ، هذا هو ما ينبغي أن يكون عليه المبدأ السياسي واجب التكريم من جانب الاشتراكيين في الكومنويلث كله مهما أثار من صراع عنيف في المدى القصير .

أما البديل الوحيد لذلك ، وأعني به حرمان إحدى الطوائف الملونة من الحقوق السياسية فلا بد أن يولد في النهاية انفجاراً أعظم كثيراً . لأن هذا البديل غير صالح لتطبيق حتى من الناحية الاقتصادية ، ذلك لأن التقدم الذي تحرزه الصناعة والمواصلات في كل يوم ، يجعل اختلاط جميع قطاعات المجتمع يزداد نمواً ، ومن ثم فإن اقتراض إمكان اشتغال أناس من ألوان مختلفة مع بعضهم في المصانع والمكاتب والمتاجر ، ثم فصلهم عن بعضهم في سيارات الركوب والقطارات واسكانهم في منازل منفصلة ، سيجعل خلق ما بعده سخف ..

إن سياسة التفرقة والفصل التي تستخدم وسائل التعصب غير مجدية على الإطلاق ، ولذلك فإن الشعوب الغريبة (التي احتضنت القيم التي يجاهد الأفريقيون للوصول إليها) والكومنولث ، لا يمكن أن يحققوا أي ربح أو نفع إلا إذا أيدوا الأفريقيين في صراعهم من أجل الحصول على الحقوق الرئيسية .. وللسبب نفسه ، يجب الابتعاد تماماً عن ازغام الأفريقيين سكان نياسالاند أو روديسيا الشمالية على قبول أي نظام فيدرالي ضد رغبتهم ، لأن هذا الازغام معناه حرمانهم أيضاً من المساواة في الحقوق السياسية التي يجب

على الكومنولث أن يدافع عنها ، اذ أنه لا يمكن أن توجد حجة اقتصادية يمكن أن يبرر بها هذا العمل ..

### حق الاستقلال :

كان الموضوع الرئيسى الثانى فى الصراع من أجل المساواة السياسية هو مطالبة الأقاليم المستعمرة فجأة بالاستقلال الكامل ، وهى المستعمرات التى كانت بريطانيا وفرنسا والشعوب الأوروبية الأخرى تحكمها .. ومع أنه ليس هناك أدنى شك فى أن الدول الغربية كانت متقدمة كثيرا ، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عن شعوب كثير من المناطق غير الأوروبية فى مجالات التعليم والتقدم الفنى ، بحيث لم يكن هناك مفر من استخدام نظام كهذا برغم مساوئه وعيوبه ، الا أن انتشار التعليم وارتفاع مستويات المعيشة يجعل الاستمرار فى الأخذ بهذا النظام ضربا من المستحيل . ومن المحقق أن الدول الاستعمارية القديمة تكون أكثر حكمة وحصافة ، كما دلت على ذلك تجربة الهند ، اذا رحبت بالحركة الجديدة ترحيا قليا عما اذا قاومتها بعناد وعلى غير طائل .. وعلى كل حال أن العدانة تقتضى أن نقول أنه منذ اتخذ القرار الخاص بالهند ، وحكومات بريطانيا وفرنسا وهولندا تتصرف جميعا بسرعة وذكاء أكثر عما كان متوقعا منها فى عام ١٩٤٥ . فقد كان سلوكها مناقضا ، على الأقل وبشكل محسوس ، لسياسة التوسع الانتهازية التى تتبجحها روسيا التى أنشأت ما يشبه الحكم الاستعماري فى بلغاريا ورومانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ، والحكم الذى فرضته الصين على التبت منذ عام ١٩٤٥ .. ولكن مهما يكن من أمر التردد أو العناد الذى أبدته الشعوب الغربية ، كما حدث فى قبرص أو الجزائر أو الهند الصينية ، فقد كان العنف ينتهى الى نتيجة واحدة دائما هى التراجع عن هذا العنف . ولقد كان العنف ينتهى الى نتيجة واحدة دائما هى حل المناطق المستعمرة ، التابعة لكل من الكومنويلث البريطانى والانحسار السوفيتى ، يغلب أن تظل أعضاء فى الوحدة الأكبر ، وبذلك تجتنب الأخطار السياسية والاقتصادية الناجمة عن تفشيت هذه الوحدات الكبيرة

الى أجزاء صغيرة اذا قدمت لها مساعدة ايجابية سخية لتحصل على استقلال بمجرد أن يصبح الحصول على هذا الاستقلال أمراً عملياً .

هل معنى ذلك أن كل دولة تطالب بالاستقلال مع التشابه في الحقوق السياسية من حقها أن تحصل على هذا الاستقلال ؟ من الواضح أنه اذا كانت الدولة شبه أمة ، أو اذا لم تكن توجد لديها أية قدرة ادارية ، أو اذا لم يكن يوجد لديها أية قدرة ادارية ، أو اذا لم تكن لتستطيع الاعتماد على نفسها اقتصادياً ، فان منحها الاستقلال قد يكون عملاً متهوراً يخلص الدولة المستعمرة سابقاً من المتاعب ، ويلقى بشعب غير متقدم ولا متطور في هوة الفوضى والاضطراب ..

فالواقع أن بلجيكا تصرفت تصرفاً مفاجئاً في الكونغو عام ١٩٦٠ ، ولذلك فان اللوم هنا يقع على عاتق البلجيكين الذين فشلوا فشلاً ذريعاً في التأكد من أن شعب الكونغو قد حصل على التعليم والتجارب الضرورية لحكم دولة عصرية .. أما حيثما روعيت المستويات التعليمية والادارية والاقتصادية الضرورية ، وأعرب شعب أية دولة بوضوح عن رغبته في الاستقلال ، فلاشك في أن الدولة المستعمرة سابقاً تبدى حكمته - باسم مبدأ المساواة السياسية - اذا بادرت بمنح هذا الاستقلال سريعاً بلا أدنى تباطؤ .. وليس من شك أيضاً في أن الدولة الاستعمارية سابقاً سوف تكسب الشيء الكثير اذا ساعدت الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً فمُنحتها دفعة سخية من طائفة الرجال الاداريين المحنكين ، مثلما فعلت بريطانيا بكل حكمة ، وبنجاح كبير ، مع الهند وغيرها من المستعمرات السابقة .

ولكن الناحية الأدبية ليست على هذا القدر من البساطة .. اذ هل يعنى حق تقرير المصير مجرد أن وحدة مستعمرة سابقاً كالملايو أو غانا أو قبرص من حقها أن تختار الاستقلال اذا رغبت في ذلك . أم يعنى أيضاً ان أى جزء من مثل هذه المنطقة المستعمرة ، أو أية دول أخرى حصلت فعلاً على استقلالها ، الحق في الانفصال ؟ هل لكشمير الحق في الانفصال عن الهند أو الباكستان ، أو لكاتبجا عن الكونغو ؟ وهل للولايات الجنوبية



الحق في الانفصال عن الولايات المتحدة ، أو لايرلندا الحق في الانفصال عن المملكة المتحدة ، أو لشمال ايرلندا الحق في الانفصال عن جنوبها ؟ اذا تجاوز حق تقرير المصير نقطة معينة ، فسيؤدي ذلك الى ايجاد ثغرة من الاضطراب انسياسي تتعارض تماما مع حاجتنا الى مزيد من الالتصاق والتماسك الدولي لمصلحة السلام ، وليس من شك في أن النزاع الدائر حول كاتنجا منذ عام ١٩٦٠ يصور لنا بدقة مدى الازعاج الذي يشهده هذا الموضوع ، كما يصوره المنطق السقيم الذي يتذرع به الذين يجادلون في وقت واحد بأن لايرلندا حقا مقدسا في الانفصال بارادة الأغلبية عن المملكة المتحدة ، ولكن ايرلندا الشمالية لاحق لها ، سواء الهيا أو بشريا ، في الانفصال بارادة الأغلبية عن ايرلندا الجنوبية ..

هناك قاعدة واحدة تتمثل فيها الحكمة على الأقل وتبدو واضحة بدرجة كافية . . . وتلك أنه حيثما لا يكون الاتحاد قد اكتمل تماما ، ولكنه موضع التجربة فقط ، كما هو الحال في اتحاد وسط أفريقيا ، يجب ألا يفرض هذا الاتحاد فرضا على أي من الشريكتين المرتقتين بدون موافقة أغلبية سكانهما ومن ثم فإن ارغام نياسالاند أو روديسيا الشمالية على الانضمام الى اتحاد وسط أفريقيا ضد رغبات الأغلبية العظمى من سكانها ، أو ارغام ايرلندا الشمالية على الانضمام لايرلندا الجنوبية ضد رغبة أغلبية سكانها حتى ولو لم يؤدي ذلك الى اثاره المخاوف الطبيعية من التمييز اللوني . . . أما الادعاء بأن الرجل الأبيض يعرف ماهو أحسن ، فيجب ألا يسلم به مطلقا ، حتى ولو كان الرجل الأبيض أكثر علما فعلا بالشئون الاقتصادية ، وكان الأفريقيون مخطئين في فهم ذلك الأمر على واقعه .

لقد كانت الغلطة الأساسية في اتحاد وسط أفريقيا هي محاولة فرض وحدة سياسية جديدة على شعوب غير راغبة في هذه الوحدة ، وهذه الغلطة دليل ثان على حماقة التصرف في هذه الأيام استنادا الى رفض وانكار الحقوق السياسية والأساسية .

ولكن الصواب والخطأ ليسا على هذا الموضوع ، حيثما لا يدور الجدل حول الانضمام الى وحدة جديدة ، وإنما يدور حول الانفصال عن وحدة

قديمة وحيث يوجد الحكم الذاتى فعلا .. ومن ثم فسواء أكان من حق الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الانفصال عن سنة ١٨٦٠ ، أو من حق كاتنجا والجزائر أن تنفصلا اليوم - أو من حق اسكتلاندا أو ويلز الانفصال عن المملكة المتحدة - فأمر لاشك يصبح موضع نزاع حاد بين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين .. وبقي أن نقول بعد ذلك أنه من المؤكد أن الحركات الانفصالية الكثيرة من هذا الطراز ستؤدي الى أحداث أضرار اقتصادية واجتماعية تفوق كثيرا الحجة التي تؤيدها ، وسيؤدي ذلك قطعاً الى إضعاف الدول المنفصلة في عالم تتجه الحركة كلها فيه نحو الاتحاد ..

وعلى كل حال ، من المحقق أن الاتحاد اذا اقترن بالحد الأقصى من الحكومة الاقليمية والمحلية ، حل أحسن كثيراً جداً . إلا أنه - برغم ذلك - فإن مطالبة أية دولة منفصلة لها حكومتها الخاصة المنفصلة ، بالاستقلال التام لا يمكن أن يلقى أية مقاومة لها ما يبررها مادامت أغلبية هذه الدول تطالب بالاستقلال التام .

ليست هناك قوى سياسية في العالم اليوم أقوى من مطالبة الشعوب الملونة بالمساواة ، ومطالبة الأقاليم المستعمرة في أفريقيا ، وآسيا . وشرق أوروبا بالحصول على استقلالها . ولذلك يجب على الاشتراكيين مساندة هذه المطالب والقضايا بذلك الحماس والثقة اللذين ينبعان من معرفة الانسان أنه انما يقف في جانب العدالة .. فإن الاشتراكية الديمقراطية تمنح الشعوب التي تقدم هذه المطالب ما تريد بالدقة : المساواة في الحقوق السياسية ، والحرية الشخصية ، والعدالة الاجتماعية .. وانه لميدان معركة يتراجع فيه الرجعيون والشيوعيون على السواء تراجعاً تاماً - في كل مكان باستثناء الأماكن التي تستطيع فيها هاتان القوتان استخدام القوة المسلحة - كما هو الحال في أوروبا الشرقية ، وفي جواتيمالا أيضاً حيث ترتكب الولايات المتحدة خطأ مؤسفاً للغاية .. أما بالنسبة للاشتراكيين البريطانيين الذين يؤيدهم هذا العدد الكبير من الدول حديثة العهد بالاستقلال .

فإن الكومنولث العصري يعتبر بمثابة أداة هامة جداً تدعو للأمل في قيادة هذه المبادئ المثالية الى نجاح جديد متكرر ؟

# هيئة قناة السويس

## هكذا تعبر السفن القناة

١ - الاخطار باقتراب السفن من مدخلى القناة .

تقوم السفن المتجهة صوب احد مدخلى القناة ، بعد بلوغها مدى الاتصال ، باخطار وكلائها لاسلكيا بمعلومات عن اسم السفينة وجنسيته وعن التزامها عبور القناة او مجرد التوقف فى الميناء والموعد المحتمل لوصولها ومدة توقفها ، وما اذا كانت تحمل مواد خطرة ، وبأية معلومات اخرى تفيد فى تحديد مركز الربط المناسب للسفينة داخل الميناء . ويبلغ الوكلاء بدورهم هذه المعلومات الى الهيئة واذا كانت السفينة تحمل مواد خطرة ، يجب تقديم الاخطار قبل وصولها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

## هيئة قناة السويس

### هكذا تعبر السفن القناة

٢ - استقبال السفن القادمة الى بورسعيد .

يراقب برج المراقبة الكائن فوق مباني الهيئة في بورسعيد وبور توفيق وصول السفن القادمة من البحر ، وعندما تظهر احدهما يخطر قسم الحركة بوصولها .

وفي بورسعيد ، عندما تقترب السفينة من شمندورات الارشاد الخارجية للبوغاز تطلب المرشد اما برفع الاشارة الخاصة على أحد صواربها او بالتليفون اللاسلكي فتتصل سفينة الارشاد التابعة للهيئة والموجودة في عرض البحر بمكتب الميناء بواسطة التليفون اللاسلكي وتوافيه بكافة البيانات التي تفيد في تعيين المرشد اللازم لتولى عملية ارشاد السفينة في الميناء اذا تم اختياره تبعا لحمولة السفينة ونوع شحنتها .





مطابع

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبید - روض الفرج

تلیفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٢١٦٢٥



# مجموعة اخترنا لك تصدر

نصنف شهرية باللغات العالمية  
يشارك في تحريرها وإعدادها  
لجنة "اخترنا لك"

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر  
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج - القاهرة  
تليفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥